دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة الأسمرية الإسلامية ـ زليتن

كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية

قسم: اللغة العربية

شعبة: الأدب والنقد

رسالة علمية مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية:

" الماجستير" في الأدب والنقد

بعنوان:

الحجاج وقضية عمود الشع العربي في كتاب الموازنة للآمدي

مقدمة من الطالب:

عثمان أحمد عبد السلام اشناق

إشراف:

د. عبدالسلام مخزوم مفتاح الشيماوي

للعام الجامعي:

1442 ـ 1443 هـ.

2021 ـ 2022 م.

قرار لجنة مناقشة رسالة الإجازة العالية ((الماجستير))

تنفيذا لقرار السيد/ رئيس الجامعة الأسمرية الإسلامية، رقم «566» لسنة 2022م، الصادر في يوم الخميس، الموافق: 2022/07/28م، والقاضي بتشكيل لجنة لمناقشة رسالة علمية للحصول على درجة الإجازة العالية "**الماجستير**" في تخصص **الأدب والنقد**، المقدمة من طالب الدراسات العليا/ **عثمان أحمد عبد السلام اشناق**، قسم اللغة العربية، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وعنوانها: « **الحجاج وقضية عمود الشعر العربي في كتاب الموازنة للآمدي** » .

وتكونت لجنة المناقشة من الأساتذة الأفاضل :

1- د. عبد السلام مخزوم الشيماوي	الجامعة الأسمرية	مشرفا ومقررا
2- د. أبـــو بكـر محمد سويـسي	الجامعة الأسمرية	عضوا داخليا
3- د. صفــاء امحمد افنيــخرة	جـامعة مصراتة	عضوا خارجيا

عقدت اللجنة جلسة علنية على تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم السبت، الموافق: **2022/08/27م**، بمسرح كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، لمناقشة الرسالة وتقويم مستواها العلمي، والمنهج الذي اتبعه الباحث، والمصادر التي استخدمها في دراسته، وقررت ما يلي:

1. إجازتها دون ملاحظات☐. ✓
2. إجازتها بملاحظات ☐ ويمنح الطالب فرصة للتعديل والأخذ بالملاحظات خلال /.................... من تاريخ المناقشة.
3. عدم إجازتها ☐ ويمنح الطالب فرصة أخرى للمناقشة خلال / .... أشهر

توقيعات أعضاء لجنة المناقشة:

1- د. عبد السلام مخزوم الشيماوي	الجامعة الأسمرية	مشرفا ومقررا التوقيع/..................
2- د. أبـــو بكـر محمد سويـسي	الجامعة الأسمرية	عضوا داخليا التوقيع/..................
3- د. صفــاء امحمد افنيــخرة	جـامعة مصراتة	عضوا خارجيا التوقيع/..................

توقيعات أعضاء اللجنة بعد التعديل والأخذ بالملاحظات:......./......../ 2022 م:

1- د. عبد السلام مخزوم الشيماوي	الجامعة الأسمرية	مشرفا ومقررا التوقيع/..................
2- د. أبـــو بكـر محمد سويـسي	الجامعة الأسمرية	عضوا داخليا التوقيع/..................
3- د. صفــاء امحمد افنيــخرة	جـامعة مصراتة	عضوا خارجيا التوقيع/..................

ملاحظات أخرى/...

يعتمد

د. سالم خليفة بن ...
عميد كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية

د. ... عبد الحفيظ
رئيس الجامعة

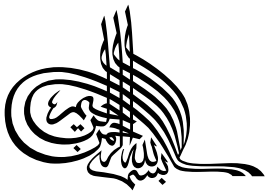

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ
الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾

صدق الله العظيم .

الآية (1–5) من سورة العلق.

الإهـــداء

إلـى كل رجـل يدرك قيمة العلم في زمن قد زهد الناس فيه ...

إلـى كل طالب بـاحث عن نور المعرفة ...

إلـى كل محب للعلم وأهلـه أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع ...

وأسأل الله أن ينفـع به الناظرين إليه بإحسـان، والحمد لله من قبل ومن بعد.

الشكر والتقديـــر

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آلـه وصحبه ومن اهتدى بهداه، وبعد، فعملاً بقوله تعالى: ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾، فإني أشكر الله تعالى على آلائه التي تترى، ومِنَنِهِ التي تعد ولا تحصى، وأسأله أن يتجاوز عن تقصيري في مدحه وشكره، عجزاً أقر به، وأزدلف به إلى الحليم الرحمن الرحيم، وأتقرب إلى ربي بشكر والديَّ، اللذان قدَّمَا دون حساب، فَكانا قَبَساً من الرحمة والعطاء، يحاكي قبس الله عز وجل، وأعطف على هذا الشكر، شُكْرَ النَّبَات الحَسَنِ، إخوة وأخوات، على جميل التلطف والإحساس، وأسأل الله أن يَمُن على عبده بتذكاره الفضل، وتثمين العمل، حتى يكون أهلاً لتلق الفيوض من هذه الوجوه المُكْرَمة، ثم أُقدِّم شكري إلى الأستاذ المربي الدكتور: عبد السلام مخزوم الشيماوي، الذي وسعني بهديه وعلمه، إِذْ كان ليِّنَ الجانب وطيِّبَ المعشر وخيْبَرَ العلم ومُخْلِصَ النصيحة، فجزاك الله خيراً. وكما لا يفوتني أن أتمثل قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ ، فإني أتوجه بالشكر إلى كل من كان عوناً على إنجاز هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر الدكتور: محمد علي كندي، والدكتور: أبوبكر محمد سويسي، والدكتورة: صفاء إمحمد فنيخرة، وإلى جميع الأساتذة والمعلمين الأفاضل، فلكم مني جميعاً فائق الاحترام والتقدير، وجزاكم الله خيراً، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب، والحمد لله رب العالمين.

فهرس المحتويـات

ر.ت	الموضـوعات	رقم الصفحة
.1	الآيـة الكـريمة.	ج
.2	الإهـداء.	د
.3	الشكر والتقديـر.	هـ
.4	المقـدمة.	ح
.5	**التمهيـــد: مفهوم عمود الشعر.**	1
.6	**الفصـل الأول/ الحجاج مقاربة نظرية.**	5
.7	المبحث الأول: مـــاهية الحجاج.	6
.8	المبحث الثـاني: أسس العملية الحجاجية وآلياتها في كتاب الموازنة.	23
.9	المبحث الثـالث: تصنيفات العمليـة الحجاجية وخصائصها في كتاب الموازنة.	29
.10	**الفصل الثاني/ حجـاج اللفظ في كتاب الموازنة.**	34
.11	المبحث الأول: البنـاء الصرفي.	35
.12	المبحث الثاني: عـدول اللفظ.	45
.13	**الفصل الثـالث/ حجاج المعنى في كتاب الموازنة.**	56
.14	المبحث الأول: مقياس الصحـة والخطأ.	57
.15	المبحث الثاني: مقيـاس الجودة والرداءة.	68
.16	المبحث الثـالث: مقيـاس شرف المعنى.	84
.17	المبحث الـرابع: مقياس مشاكلة اللفظ للمعنى.	108
.18	**الفصل الرابع/ حجـاج التركيب في كتاب الموازنة.**	115
.19	المبحث الأول: البنـاء النحوي.	116
.20	المبحث الثـاني: الجنـاس.	124
.21	المبحث الثـالث: الطباق.	132
.22	المبحث الـرابع: التحام أجـزاء النظم والتئامها.	141

ر.ت	الموضـوعات	رقم الصفحة
23.	**الفصـل الخـامس/ حجاج الصورة في كتاب الموازنة.**	152
24.	المبحث الأول: التشبيه.	153
25.	المبحث الثـاني: الاستعارة.	164
26.	المبحث الثـالث: الإصـابة في الـوصف.	177
27.	**الخـاتمة.**	184
28.	**قـائمة المصادر والمراجع.**	187

المقدِّمــة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أمَّا بعد:

1. مدخل للبحث.

تعد اللغة ـ في بعض تعريفاتها ـ وسيلة تواصل بين الناس، وقد اهتم بها العلماء اهتماماً بالغاً؛ لأنهم يرونها طريقاً للإبانة عن معاني النفوس، وإذا كانت اللغة سبباً في التواصل ـ استناداً إلى تعريف ابن جني ت 392 هـ ـ فينبغي أن يكون لديها مقوِّمات بقاء الاتصال، حتى يكون التواصل فعّالاً، وهذا يستلزم وجود الإقناع، والذي يعد رهاناً في نجاح التواصل، وامتداد أمده بين أبناء اللسان، ولا يتأتى له ذلك، حتى يكون المتكلمُ ذا قول فصل، يثبت كلاماً لسبب، ويدفع قولاً لعلة، ولكن الإنسان لا تجتذبه الأقيسة والمنطق في كل أحواله، بل ثَمت دوافع الرغبات والميول، ولأجل ذلك ينبغي أن يكون المتكلم ذا بيان بليغ، يجمع بين حسن العرض؛ ليضمن التأثير، والطرح المعلل؛ كي يحرز الإقناع، كل هذا يجده القارئ مجتمعاً فيما يسمى بالحجاج.

2. تحديد الموضوع مكانيّاً وزمانيّاً.

ولقد رأى البحث أن ينظر إلى كلام العربي الأول، فوجده يهدف إلى خاصيتي التأثير والإقناع، ولذا آثر أن يكون ميدانه في مدونة نقدية تراثية ـ تنتمي إلى القرن الرابع الهجري ـ تجمع بين مذهبين شعريين، وهما: مذهب التقليد ويمثله البحتري ت 284 هـ، ومذهب التجديد ويمثله أبو تمام ت 231 هـ، وقد ظهر الصراع في هيئة قضايا نقدية محددة، ومن بينها قضية عمود الشعر العربي، حيث وثَّق الآمدي ت 370 هـ، هذا الصراع في كتابه: ((الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري))، الذي حاول فيه أن يقف عند آراء الفريقين المتصارعين عن كثب، محاولاً البحث عن الخصائص التي تميز بها كل فريق، وبهذا الجهد العلمي، أتاح للقراء الوقوف على مواطن الاختلاف بين المذهبين الشعريين، وهذا مما جعل الكتاب ميداناً مناسباً لطرح الأفكار، ومقارعة الحجة بالحجة.

3. أهمية الموضوع.

وتكمن أهمية الموضوع، في أن المنهج الحجاجي دائماً ما يتحرى المعقولية في فهم النصوص؛ بحيث تقبع الدلالات في دائرة المحتمل والممكن، وهذا يستلزم اتساع دائرة التأويل على النص، تماهياً مع طبيعة النصوص الأدبية، ويضمن أيضاً ضبط أبعاد النص ومراميه في دائرة الاحتمال والإمكان؛ بحيث تستبعد كل الافتراضات التي لا سند لها، وبهذا أمكن تطبيق المنهج الحجاجي على النصوص التراثية بشكل عام، وعلى المدونة التي بصدد الحديث عنها بشكل خاص.

4. الأسباب التي دفعت إلى اختياره.

وكان من دواعي اختيار لهذا الموضوع، سبب ذاتي، وآخر موضوعي:

أما السبب الذاتي، فهو الرغبة في دراسة موضوع الحجاج؛ لأنه منهج منضبط، يتعامل مع النصوص بشكل منظم سلس، يجمع بين سلامة الأسلوب وسلامة الفكر، وعن طريق هاتين الخاصيتين، يصل المبدع والقارئ إلى غايتهما من النص؛ فالأول، يبحث عن الإقناع أو التأثير، والآخر، يريد الفهم المدلل.

وأما السبب الموضوعي، فإن النصوص النقدية تتسم ـ غالباً ـ باتساع فضاء الدلالة، نظراً إلى تعدد الفهوم والنص واحد، والمنهج الحجاجي بطبيعته يعد معيناً على فتح المجال لتعدد الدلالات بما يتوافق وأبعاد النص؛ لأن كل معنى قائمٌ على تبرير ينسجم مع ألفاظ البيت ومراميه، خصوصاً إذا أُعملت قضية عمود الشعر بوصفها منفذاً للحجاج، فهي قضية تمثل موضع اختلاف عند الشعراء المتأخرين، ومثار جدل بين النقاد، وهم فيها بين مؤيد ومعارض، وبهذا أمكن أن توظيفها في الموضوع. وأعتقد أن من أفضل من وثق هذه القضية، وأحالها إلى تطبيق عملي، هو كتاب الموازنة، ولأجل ذلك وقع الاختيار عليه.

5. فرضيات البحث.

ثمة أسئلة انطلق منها البحث؛ ليجيب عنها، وهي:

هل يتأتى تطبيق المنهج الحجاجي على نص نقدي يكشف عن صراع بين مذهبين شعريين مختلفين؛ إذ الأول يمثل العين الرقيبة على التراث، وحفظه من التغيير، أما الآخر، فهو متبرم من التقليد، نزَّاع إلى الإبداع؟، كيف يتم تطبيق المنهج الحجاجي على النصوص النقدية؟، وما الإضافة التي سيقدِّمها في ميدان النقد الأدبي؟، وما هي طبيعة الآليات الحجاجية التي وظفها الآمدي؟، وفي أثناء عرضه للقضايا الخلافية، هل التزم بآليات حجاجية متساوية ـ قوةً وضعفاً ـ بين الفريقين، أم أنه ثمة ضوابط أخرى يتحراها الناقد في حجاجه؟، وما هي تلك الضوابط؟.

6. الدراسات السابقة.

هناك ثلاثة أعمال قريبة من هذه الدراسة، وهذه الأعمال هي بحثان وأطروحة، وسأتحدث عنهما، طبقاً للتسلسل التاريخي.

1. آليات الخطاب في المناظرة النقدية، الموازنة للآمدي: احتجاج الخصمين أنموذجاً، صدر هذا المقال من مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، للعدد 25، من شهر ديسمبر سنة 2011م، للباحثة زوليخة زيتون، من قسم اللغة العربية وآدابها ـ جامعة قالمة، يهدف هذا البحث إلى الإعلاء من شأن المناظرات، التي تتيح حرية الرأي، ومن حيث هي حوار مفتوح يتقبل الآراء الأخرى، وقد استدل بذلك على مناظرة الآمدي بوصفها نموذجاً حسن الاقتداء به، حيث بدأ البحث في تعريف المناظرة، ثم شرع في بيان مصادر الاحتجاج، مثل الاحتجاج بالأدلة، كالأخبار التاريخية، وأقوال العلماء الذين لهم القدم الراسخة في ميادين العلم، والصنف الآخر من الأدلة، هي الأدلة الجاهزة أي "النصوص المقدسة"، كأدلة من القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة، والشعر العربي، والاحتجاج بالقيمة، كالجودة والرداءة، ثم الاحتجاج بالمصداقية، وهي انحسار المجال أمام المتكلم، حتى يصل به إلى الاعتراف بأفضلية البحتري على أبي تمام مثلاً، وهذه البحوث في مجملها تمثل إضافات حقيقية في ميدان الحجاج، وبهذا فتحت المجال أمام القراء والمشغولين بهذا المنهج، إلى الاستفادة والاطلاع على

مستجدات التطبيق، ومهنية في التعامل مع النصوص بكل دقة وسلاسة، وتختلف دراستي في كتاب الموازنة، عما هو مدون في هذا البحث، وذلك من حيث الاعتماد على قضية عمود الشعر، باعتبارها أساساً للاختلاف، ومن ثَم اختياري لمنهج بيرلمان وتيتكا الحجاجي، أضف إلى ذلك أنه دراستي لم يكن من أهدافها الحكم على أيهما أشعر ـ بخلاف المناظرات التي تحتم على متبنيها إبراماً للحكم ـ وإنما رصد للحركة الحجاجية في المدونة؛ أي تتبع الآراء والأحكام عند الآمدي، ومن ثم صياغتها على هيئة بناء حجاجي.

2. وهي أطروحة دكتوراه، التي نبهتني إليها أستاذتي الدكتورة صفاء إمحمد فنيخرة ـ بارك الله فيها ـ وعنوان هذه الأطروحة، بنية الحجاج في كتاب (الموازنة) للآمدي ، غازي عوض غازي العتيبي، وقد أشرف عليها محمد السيد العبد، وفاطمة عبد التواب، نوقشت سنة 2016م، بجامعة عين شمس، كلية الآداب ـ قسم اللغة العربية وآدابها، وتكونت من أربع فصول، تتصدرها مقدمة وتمهيد، ويعقب الفصول خاتمة مشتملة على النتائج التي توصل إليها، وكان الفصل الأول محاولة لتعريف وبيان لمصطلح الحجاج، بدءاً من التراث اليوناني، إلى التراث العربي الإسلامي، وصولاً إلى بيرلمان وتيتكا في منتصف القرن العشرين، وانتهاءً بآخر تحديثاته التداولية، واهتم الفصل الثاني بالبداية التطبيقية، فدرس الروابط الحجاجية، وهي روابط تربط القيمة الحجاجية لقولٍ ما بالنتيجة المتوخاة، وهذه الروابط هي: الروابط المدرجة للحجج، والروابط المدرجة للنتائج، وروابط التعارض الحجاجي وروابط التقارن الحجاجي، واختص الفصل الثالث بدراسة الأفعال الكلامية وقوتها الإنجازية، فالفعل الكلامي ـ كما يعرف القارئ ـ يكون له مقصد ظاهر، وقد يكون له مغزى مبطن، إن نظرية الأفعال الكلامية التي انبلجت من الأفعال الإنجازية، تدرس الأساليب التي خرجت عن مقصدها الظاهري، كدراسة أسلوب الاستفهام مراداً به التعجب أو التهكم، ويقصد القائل من وراء ذلك، التأثير على الموقف الفكري والعاطفي للسامعين والقارئين، وهنا يلتقي الحجاج بنظرية الأفعال الكلامية، وتركز الفصل الرابع بدراسة استراتيجيات الإقناع، وهي طرق يستجدي منها القائل

إلى فتح قنوات تواصلية مع المتلقي، ومن بينها حضور الحوار، فالحوار يعترف بوجوده، فينتفي بذلك صفة القمع أو الإجبار، ومن بين الاستراتيجيات التسلط، وهي طريقة تعيد النظر في آراء المرسلين؛ لأنه يرسلها على هيئة المسلمات التي ارتفعت عن الاختبار والفحص، وبذلك يسقط الاستبداد، ومن الاستراتيجيات الإقناعية، الاعتماد على السخرية والتهكم، إن القائل حين يلتجأ إلى هذا الأسلوب، يرمي بذلك إلى ضعف رأي الطرف الآخر، أو إلى تعارض صريح مع حقائق أثبتت صحتها، من الاستراتيجيات ما يعرف بإعادة الصياغة، وهذه طريقة يستعين بها القائل إلى بيان إضعاف في أسلوب الشاعر أو تخطئة قوله، ولما كانت عوناً على كشف هناته، أصبحت أداة حجاجية بامتياز ـ وقد استفدت من هذه المحاولة استفادةً جمّة، وتعرفت على كيفية محاورة الحجج وربطها بالنتائج ـ وهذه أساليب يتفق معها البحث في غايتها وهي التأثير والإقناع، ولكنه يختلف معها في كيفية الوصول إليهما، وذلك من حيث:

- استراتيجية توظيف المنهج الحجاجي على النص التراثي ذات طابع آخر، فهي رؤية نابعة من المجال القانوني، والتعامل مع الدعاوى القضائية، يختلف عن التعامل مع أقوال الأخرى من حيث إن البناء الحجاجي، يبدأ من الأسس إلى الآليات ثم التصنيفات، وقد عَمِل بيرلمان وتيتكا على استخراج هذا المنهج من الدوائر القضائية إلى ميدان آخر وهو البلاغة، وهذه الخصوصية للمنهج الحجاجي لا يلفيها القارئ في هذه الأطروحة؛ لأن الباحث قد انتهج مساراً تقيد به.
- إن الناظر إلى سبب الاختلاف في كتاب الموازنة، يجده القارئ متمثلاً في قضية عمود الشعر العربي، وبهذا فإن القراءة الحجاجية لنصوص الموازنة، ينبغي أن يراعى فيها هذه المسألة، بحيث يكون لها من الحضور، ما يماثل المنهج الحجاجي، ولهذا ينبغي استحضار هذه الخلفية، حتى تكون النتائج نابعة من أصل الاختلاف، وليس مقاربة جزئية.

3. الممارسات الحجاجية في الموازنات النقدية القديمة ـ الوساطة والموازنة أنموذجاً، وهو مقال نشر في مجلة فصل الخطاب، من المجلد السادس للعدد21 ـ مارس سنة 2018، جامعة ابن خلدون ـ تيارت، الجزائر، للطالب بو غفالة إبراهيم، بإشراف الدكتور

حرير محمد، وهي دراسة تبحث عن الآليات المستخدمة في الموازنة، وأنواع الروابط المستخدمة، وقد حاول الكشف عن نظرية أفعال الكلام، وتجسدت آلياتها على أسلوب الأمر والنهي وأسلوب الاستفهام وأسلوب التكرار، وهذه الأساليب كما بين البحث سابقاً لا يستخدمها الآمدي على مدلولها الظاهر، وإنما يقصد من راء ذلك دلائل أخرى، تفيد القائل في توجيه سياق المقام إلى بغية يتحراها، ولم يتوقف الباحث عند هذا الأمر، بل طفق يبحث عن استراتيجيات الإقناع، وقدم بين يدي القارئ ثلاثاً من الاستراتيجيات التي استعان بها الآمدي في حجاجه، ومن بين هذه الاستراتيجيات المحاصرة والتحييز، وهذه الآلية تسعى إلى سد السبل على الخصم، بحيث يجمع شواهد من الأدلة العقلية، وأخرى عينية، وافتراضات تؤيد ما ذهب إليه، حتى يسد الباب للرد، وما له إلا التسليم والإذعان، وقد قدم الباحث مشكوراً عدداً من الأمثلة تفي بالقول، أضف إلى ذلك أنه قد قرر من خلال هذا البحث القيم، أن الحجاج له أصول ضاربة في التاريخ العربي، وينبغي التنقيب عنه، ولا أعني هنا، البحث عمن تحدثوا عن الحجاج، بل أعتقد أنه يشير إلى الذين أحالوا هذا المنهج إلى أعمال تطبيقية، وهذا البحث أقرب ما يكون إلى الأطروحة التي سبق الحديث عنها، وذلك من حيث المنهج الحجاجي المتبع، إذ هو منهج أقرب ما يكون إلى آراء ديكرو وأنسكومبر في الحجاج؛ فهما يعتقدان بأن اللغة، تحمل في طياتها حجاج؛ أي رصد الدلالة التداولية المسجلة في أبنية اللغة داخل الاستعمال، أما هذا العمل، فهو حجاج نابع من المجال القضائي، وأعتقد أنه يجاري الموقف الحجاجي لدى الآمدي؛ لأنه من ضمن ما أثر عنه، ميله إلى الحجاج المنطقي الذي يخاطب العقل، ولعل من أسباب ذلك، الاحتكام إلى عمود الشعر.

7. تحديد المنهج.

واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ لأن من متطلبات العمل السليم أن ينطلق من فهم صحيح وشامل، فلا ينبغي أن يُتَعجل في تحليل المسائل قبل أن يحاط بها خُبْراً، وهذا ما يضمنه

المنهج الوصفي؛ لأنه يحيط بالمسألة وملابساتها، فيضع القارئ أمام معرفة تامة بها، وهذه الإحاطة في الحقيقة تُسْلِمُ البحث نحو تحليل سليم، يقارب الحقيقة ويتطلع إلى نتائج مقبولة.

8. محتويات البحث: فصوله ومباحثه.

سُمِّيَ البحث بعنوان: ((الحجاج وقضية عمود الشعر العربي في كتاب الموازنة للآمدي))، وتكونت بنيته من خمسة فصول، تتصدرها مقدمة ومحتويات البحث والتمهيد، ويعقبها خاتمة مشتملة على النتائج، تتلوها قائمة للمصادر والمراجع، فأما الفصل الأول فعنوانه الحجاج مقاربة نظرية، وتكون من ثلاثة مباحث، كان الحديث في المبحث الأول عن ماهية الحجاج لغة وعند العلماء، وفي المبحث الثاني، كان الاهتمام بأسس العملية الحجاجية التي تبنى عليها الحجج، وآليات العملية الحجاجية، وهي عدة المحاجج وعليها مدار الاهتمام، أما المبحث الثالث فقد اشتمل على تصنيفات العملية الحجاجية، وخصص الفصل الثاني لحجاج اللفظ، حيث تطرق المبحث الأول إلى المسائل الصرفية التي عقب عليها الآمدي في نقده للأبيات الشعرية، واهتم المبحث الثاني بمسألة عدول اللفظ، وكان عنوان الفصل الثالث، حجاج المعنى، وقد استُعْرِض في هذا الفصل مقاييس عدة لاختبار المعنى، وتركز في أربعة مباحث، فالمبحث الأول يدرس مقياس الصحة والخطأ، والمبحث الثاني مهتم بمقياس الجودة والرداءة، والمبحث الثالث كان بعنوان شرف المعنى، أما المبحث الرابع فيتعلق بمقياس مشاكلة اللفظ للمعنى، واختص الفصل الرابع بدراسة التركيب في الجملة، والنظر فيما إذا كانت الجملة تتسم ببناء سليم، سواء من الجانب النحوي، وهو ما تعلق بالمبحث الأول، أم بالجناس وهو شُغل المبحث الثاني، أم ما اختص بالطباق، وهو اهتمام المبحث الثالث، أم ما تعلق بالتحام أجزاء النظم والتئامها، وهو عمل المبحث الرابع، أما فيما يتعلق بالفصل الخامس، فقد اختص بمجال الصورة، والتي بدوها تقرب الحامل من الموضوع، فضلاً عن الاختصار في البيان، وتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث، اهتم المبحث الأول بالتشبيه، والمبحث الثاني بالاستعارة، أما المبحث الثالث فقد اهتم بالإصابة في الوصف.

وهذه الفصول التطبيقية في مجملها، تعتمد على مقاييس العمود الشعري، إلا أنها ترتيبها هنا يختلف عما كانت عليه عند النقاد والأدباء، ومنهم المرزوقي على سبيل المثال، ذلك لأن بعضهم يقدم المعنى على اللفظ، وقد آثر البحث أن يقدم اللفظ على المعنى؛ لأنه أول عمل يُبين عن معنى،

وتأخر المعنى عن اللفظ؛ لأنه نتيجةٌ عنه، فاللفظ سابق للمعنى، وتقدم فصل المعنى عن فصل التركيب؛ لأن المعنى قد يتعلق بمدلول اللفظ مفرداً، وذلك جودته وصحته في نفسه، وتأخر فصل التركيب عن المعنى؛ لأن الجزء لا يحوي الكل، فإن المعنى قد يهتم باللفظ مفرداً، والتركيب بناء، فهو بنية متكاملة، وهذا البنية قد لا تتوافر في حجاج المعنى، إذ قد يقيم المحاجج حجته، بسبب معنى اللفظ وما يعتريه من رداءة في نفسه، قبل النظر في علاقته بسابقه ولاحقه، ولذا ناسب أن يكون مجاوراً للفظ، وتقدم حجاج التركيب عن حجاج الصورة؛ لأن هذه الأخيرة فرع عن التركيب؛ فمن سلامة الجملة نحوياً والتحام أجزائها، سبب في إنتاج صورة ذات ارتباط مع طرفيها، بحيث لا منافرة ولا تباعد بينهما، وهذا مما يكشف عن مدلولها، وفي الحقيقة إن المتبصر لمكونات الصورة، يجدها تشتمل على لفظ ومعنى محمول وتركيب، ولذا ناسب أن تكون ختاماً لما سبقها من الفصول.

9. الصعوبات التي واجهت البحث.

ككل عمل بحثي ثمة صعوبات وجدها الباحث في مسيرته المعرفية، ومنها:

- وجود دراسات علمية سابقة ساهمت في إثراء هذا الموضوع، وتحديداً في كتاب الموازنة، حيث رُصِد وجه الاتفاق بين هذا البحث وتلك الدراسات، وبهذا يضطلع البحث بمهمة ليست بدعاً في بابها، محاولاً إضافة لبنة مع تلك اللبنات، وذلك من خلال رصد وجوه الاختلاف بين تلك الأعمال وهذا البحث، والعمل على إثراء الموضوع بإضافات جديدة، وذلك من خلال الرؤية والنتائج.
- الدقة في التعامل مع المنهج الحجاجي، إن المنهج الحجاجي منهج منضبط، لا يؤيد الاعتباطية، بل العمل المنظم المعلل، وقد واجه البحث صعوبة في التعامل مع بعض النصوص، وذلك من حيث استخراج الأسس إلى آخر العملية الحجاجية، وسبب ذلك ـ كما يقول أحد الباحثين ـ راجع إلى مسألة التداخل والترابط بين عناصر العملية الحجاجية؛ فقد تقرأ الحجة في سياق غير الذي أقيم عليه الاختلاف، ولهذا اعتمد البحث على المنهج الوصفي؛ لأنه في الحقيقة يعين المحاجج على تحري الدقة في البناء الحجاجي للقضايا.

10. تقديم الشكر.

وفي الختام، ينبغي أن أتقدم بوافر الشكر والامتنان، لكل من كان عوناً لي على المضي في هذه المسيرة المعرفية المتواضعة، وأخص بالذكر مشرفي وأستاذي الدكتور عبد السلام مخزوم الشيماوي، والذي أمدني بزاد الهدي والعلم؛ إذ كان يتعهدني بالنصيحة الخالصة، وأنفق من مُدَّخَر عمره ونور عينيه؛ ليقوِّم هذا العمل المتواضع، حتى يردَّه إلى جادة الصواب، فإن كان من حسنة يمكن أن تؤثر في هذا البحث، فهي من حسنات المشرف الذي كان ردءاً عن اقتراف الخطأ، وإن كان ثَمة قصور أو تقصير، فمرده إلي من نُسِب إليه البحث، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الذين تجشموا عناء التتبع والاستقصاء، وذلك لاستدراك ما فات، حتى يحوز البحث بخير المظهر والجوهر، فجزاكم الله خيراً، وبهذا يحْسُنُ الخَتْم كما يحسن التقديم، بالصلاة والسلام على سيد المرسلين، فاللهم صل وسلم على سيدنا محمد عبدك وحبيبك ورسولك النبي الأمي، وعلى آله وصحبه أجمعين.

- الطالب: عثمان أحمد عبد السلام اشناق.
- عنوانه: ليبيا ـ زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية.
- التاريخ: يوم الأحد، 5 / ذو القعدة / 1443 هـ، الموافق، 5 / 6 / 2022م.

التمهيـــد

مفهوم عمود الشعر.

إن المتتبع لمسيرة الشعر العربي منذ عهده الجاهلي إلى قبيل القرن الثالث للهجرة، يجده متسماً بخصائص قلما يتجاوزها شاعر، وبعد انتقال العرب مكاناً وخصالاً من البدو إلى الحضر وارتباطهم بالحضارات المجاورة إثر الفتوحات الإسلامية، حدث بالضرورة تداخل بينهم وبين الأعاجم على المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية، ونشأ عن هذا التداخل تطوير على الأصعدة كـافةً، وليس الشعر بمعزل عن ذلك؛ لما له من قيمة تراثية وفنية ، حيث تمثلت مواضع التطوير على يد الشعراء المحدثين ابتداءً ببشار بن برد أستـاذ الشعراء المحدثين 168هـ، والعباس بن الأحنف 194هـ، وأبي نوَاس 198هـ، مروراً بمسلم بن الوليد 208هـ، وأبي العتاهية 210هـ، إلى أن بلغ ذروته مع أبي تمام 232هـ، وذلك في الألفاظ والمعاني والتراكيب والصور.

وبعد أن اتضحت معالم الشعر المحدث على أيدي شعرائه، بات له أنصار يهتمون به وينتسبون إليه، وقد حددهم الحسن بن بشر الآمدي، وهم أهل المعاني والشعراء أصحاب الصنعة ومن يميل إلى التدقيق وفلسفي الكلام، وقد تصدى لهذا التيار فريق يدافع عن التقاليد الشعرية، ويدعي خروج ذلك الفريق عن المذهب الفني المتوارث عند العرب، وقد حددهم الآمدي، وهم الكتاب والأعراب والشعراء المطبوعون وأهل البلاغة، وعبر ذلك السجال احتكم كل منهم لذوقه ورؤيته للشعر، حيث وثق الحسن بن بشر الآمدي ت 370هـ في كتابه الموازنة ذلك السجال، كما سجل طبيعة ذلك الجدال الذي حدث بسبب تجاوز الشعراء المحدثين للأسس أو القواعد الفنية المتعارف عليها، وقد كشف الآمدي عن الخصائص التي تميز بها كل فريق، وسَهَّل ذلك، تكامل الصورة الفنية، والموازنة المعللة التي ساعدت على تمييز الفوارق بينهما.

وإن كان مما أشيع عن الآمدي تبنيه للتيار القديم، في ظل ما ألفوه من مذهب، فقد اختار عمود الشعر ـ منهجاً إليه يحتكم وبه يُفضِّل شاعراً على آخر ـ وما طُبع عليه العربي الأول من عادات وتقاليد، وعند النظر إلى عمود الشعر يلاحظ المتأمِّل أنه لم يكن بهذا التكـامل الذي وصل إليه؛

فقد كانت سليقة الشاعر تقوده إلى ما ألفه دون عيٍّ أو تكلف، وبعد اختلاط العرب بالأعاجم طرأ على اللسان طارئ، حيث صَعُب عليه شيئاً فشيئاً تذوُّقَ البيان، فضلاً عن تمييز الكلام، وتفاضل بعضه عن بعض، إلى أن وضع الأدباء والنقاد أسساً تقي من هذا الخطر المحدق؛ مخافة أن تتبدل سليقة الشاعر إثر النوازل والتغيرات.

وفي ظل هذه المماحكات والنقاشات بين المذهب القديم والرؤية الجديدة، اختيرت تلك الأسس، وهي نتاج مدارسة للمسيرة الشعرية السابقة، وهذه الأسس وُسمت بعمود الشعر، يقول القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني ت 366هـ ـ صاحب كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه ـ الذي ذكر صراحة مصطلح عمود الشعر، وأضاف بعض الخصائص إليه: ((وكانت العرب إنما تفاضل بين الشعراء في الجودة والحسن، بشرف المعنى، وصحته، وجزالة اللفظ واستقامته، وتسلم السبق فيه لمن وصف فأصاب، وشبه فقارب، وبده فأغزر، ولمن كثرت سوائر أمثاله وشوارد أبياته، ولم تكن تعبأ بالتجنيس والمطابقة، ولا تحفِل بالإبداع والاستعارة إذا حصل لها عمود الشعر، ونظام القريض[1]))، كما قدم معاصره الآمدي ت 370هـ، معايير نقدية لعمود الشعر، تتفق أحياناً وتختلف أحياناً أخرى مع رؤية القاضي الجرجاني، حيث يقول: ((وليس الشعر عند أهل العلم به إلا حسن التأتي، وقرب المأخذ، واختيار الكلام، ووضع الألفاظ في مواضعها، وأن يورد المعنى باللفظ المعتاد فيه المستعمل في مثله، وأن تكون الاستعارات والتمثيلات لائقة بما استعيرت له، وغير منافرة لمعناه، فإن الكلام لا يكتسي البهاء والرونق إلا إذا كان بهذا الوصف[2]))، وبعد نصف قرن من الزمن، يكتمل مفهوم عمود الشعر وتتضح أركانه وأسسه، على يد أحمد بن محمد المرزوقي ت 421هـ، في كتابه شرح ديوان الحماسة لأبي تمام. يقول المرزوقي: ((إنهم كانوا يحاولون شرف المعنى وصحته، وجزالة اللفظ واستقامته، والإصابة في الوصف ـ ومن اجتماع هذه الأسباب الثلاثة كثرت سوائر الأمثال وشوارد الأبيات ـ والمقاربة في التشبيه، والتحام أجزاء النظم والتئامها على تخير من لذيذ الوزن،

1. الوساطة بين المتنبي وخصومه، علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ص33.34.

2. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، تحقيق السيد صقر، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط4، 423/1.

ومناسبة المستعار منه للمستعار له، ومشاكلة اللفظ للمعنى وشدة اقتضائهما للقافية حتى لا منافرة بينهما[1]))، وفيما يلي جدول يوضِّح عناصر عمود الشعر وتطورها عند هؤلاء النقاد الثلاثة:

ر. م	العنصر.	القاضي الجرجاني 366 هـ.	الآمدي 370 هـ.	أحمد المرزوقي 421 هـ.
.1	اللفظ.	جزالة اللفظ واستقامته.	وضع الألفاظ في مواضعها.	جزالة اللفظ واستقامته.
.2	المعنى.	شرف المعنى وصحته.	إيراد المعنى باللفظ المعتاد.	شرف المعنى وصحته.
.3	الإصابة في الوصف.	السبق فيه لمن وصف فأصاب.	لم ينص عليه.	الإصابة في الوصف.
.4	التشبيه.	المقاربة في التشبيه.	أن تكون التمثيلات لائقة.	المقاربة في التشبيه.
.5	الاستعارة	لا تحفل بالاستعارة، إذا تأتى عمود الشعر.	أن تكون الاستعارات لائقة.	مناسبة المستعار منه للمستعار له.
.6	تناسب اللفظ مع المعنى.	لم ينص عليه.	أن يورد المعنى باللفظ المستعمل في مثله.	مشاكلة اللفظ للمعنى.
.7	تشوُّفُ اللفظ والمعنى للقافية.	لم ينص عليه.	لم ينص عليه.	شدة اقتضائهما للقافية.
.8	تناسب النظم والوزن.	لم ينص عليه.	لم ينص عليه.	التحام أجزاء النظم، على تخير من لذيذ الوزن.

فمن خلال هذا الجدول، تتضح الفروق بين هؤلاء النقاد الثلاثة، والجدير بالذكر أن الآمدي عندما تحدث عن عمود الشعر لم يتطرق إلى التحام أجزاء النظم، لكنه تناول هذا في كتابه شرحاً وتعليقاً، كما يلاحظ في نص القاضي الجرجاني كلاماً يقف القارئ في حيرة منه، وهو قوله:

1. شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، تأليف أحمد بن محمد المرزوقي، تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لينان، ط1 2003م، ص10.

((ولا تحفِل بالإبداع والاستعارة إذا حصل لها عمود الشعر، ونظام القريض[1]))، فكأنه يرى أن وظيفة الاستعارة تكمن في موضعين:

- الأول: عند قصور الشاعر عن مجاراة الرعيل الأول في التزامهم بهذه الأسس، ومن هنا يستشف القارئ الوظيفة الجمالية للاستعارة، وأنها مدعاة للتنميق والحشو ـ يستخدمها الشاعر ليغض بها الطرف عن عجزه ـ وليست وسيلة للإقناع.
- الآخر: تصوُّرُ الاستعارة موضع فضول الكلام، ويتبين هذا في ظرف الزمان "إذا"، المتضمن معنى الشرط، فكأنه يقول: إذا تمكنت القريحة من تحقيق الأسس الفنية، فهذا كاف بأن لا تعطي للاستعارة أهمية، وإن ضابط الاستعارة ليست في الحاجة إليها عندما يعجز المرء عن تحقيق العناصر الفنية في شعره؛ فمتى ما وقع المحظور لجأ إليها ليسد بها النقص، بل معيارها التناسب، الذي هو بالأحرى مطمح جمالي يسعى إليه الأدباء والفنانون، سواء من تقدم منهم أو تأخر، وقد أقر الآمديُّ بهذه الرؤية، ونص عليها المرزوقيُّ في عموده الشعري، إلا أن القارئ على وعي باختلاف الأدباء ومن شابههم في أوجه التناسب، وهذا لا مشاحة فيه؛ نظراً إلى تعدُّد الفهوم، أو إلى اتساع مجـال التأمل، أو بسط الاطلاع، أو طبيعة الموضوع الجماليِّ الذي لا يقر بأحادية الرؤية.

أما فيما يتعلق برؤية المرزوقي، فقد حققت تقدماً ملحوظاً، حيث أضاف معايير لكل عنصر من عناصر العمود الشعري، وأصبح النقد أكثر وضوحاً، ومرد ذلك فيما يبدو، إلى أن المرزوقي وهو ابن القرن الخامس، اتضحت عنده الصورة الفنية الكاملة، لأهم أركان العمود الشعري، التي لم تكن قبله بهذا الوضوح، وعلى الرغم من الاختلافات اليسيرة في أركان العمود الشعري وأسسه، فهناك من صرح بأن رؤية المرزوقي قد تكاملت معها حيثيات الشعر العربي القديم، وعلى هذا فقد تميزت باتفاق النقاد على مضمونها[2]، فمن خلالها أجيد شاعر، وحُطَّ آخر، وأصبح مقياس رفعة الشاعر وعلو كعبه بين نظرائه، بقدر اقتفائه تلك السمات الفنية.

---

1. الوساطة بين المتنبي وخصومه، علي بن عبد العزيز الجرجاني، ص34.
2. ينظر: تاريخ النقد الأدبي عند العرب ـ نقد الشعر من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجري ـ إحسان عباس، دار الشروق ـ عمان، ط1/ 2011م، ص412.

الفصل الأول: الحجاج مقاربة نظرية.

المبحث الأول: ماهية الحجاج.

المبحث الثاني: أسس العملية الحجاجية وآلياتها في كتاب الموازنة.

المبحث الثالث: تصنيفات العملية الحجاجية وخصائصها في كتاب الموازنة.

الفصل الأول: الحجاج مقاربة نظرية.

المبحث الأول: مـاهية الحجاج.

- **الفقرة الأولى: الحجاج لغة.**

تطلق لفظة "حَجَجَ" في المعاجم اللغوية ويراد منها معان عدة، منها:

أ -القصد مطلقاً، يُقال: حجَّهُ يحجُّهُ حجًّا: قصده، وحجَجْتُ فلاناً قصدتُهُ، ومنها: قصد التوجه إلى البيت بالأعمال المشروعة فرضاً وسنةً، تقول حججتُ البيت أحُجُّهُ حجاً إذا قصدْتَهُ.

ب -كثرة التردد والاختلاف: تقول حج بنو فلان فلاناً إذا أطالوا الاختلاف إليه[1]، وهذا معنى لا يختلف كثيرا عن سابقه.

ج -الغلبة بالحجة، يقال: حجَّهُ يحُجُّهُ حجًّا، إذا غلبه على حجته، وفي الحديث: "فحج آدم موسى" أي؛ غلبه بالحُجَّةِ، وإنما سميت حُجَّةً؛ لأنها تُحَجُّ أي تُقْصَدُ؛ لأن القصد لها وإليها، وجمع الحجة حُجَجٌ وحِجَاجٌ والحُجَّةُ بالضم: البرهان، أو ما دفع به الخصمُ، وقال الأزهري: الحُجَّةُ: الوجه الذي به يكون الظفر عند الخصومة[2].

د -"الكَفُّ"، يقال: حجْحَجَ عن الشيء وحَجَّ: كف عنه.

هـ -"القدوم"، يقال: ((حج علينا فلان؛ أي قَدِمَ[3])).

أما علاقة الكف بالقدوم فعلى صفة التضاد، انتفاء وجود أحدهما بوجود الآخر[4]، والعلاقة ما بين طرفي الإيجاب وطرف السلب هي العلية، فالترك علة ومعلوله الحجة، والإيجاب سبب مسببه الحجة، والحجة تتراوح ما بين الإيجاب والسلب.

---

1. ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، مطبعة حكومة الكويت 1389هـ - 1969م، تحقيق مصطفى حجازي، مـادة حجج، 460/5.
2. ينظر: لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، دار صادر – بيروت، مـادة حجج، 288/2.
3. تـاج العروس، الزبيـــدي، مـادة حجج، 459/5.
4. ينظر: الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، ص157.

والجامع بين هذه الدلالات على اختلافها هو القصد المباشر للعمل، ومن هنا تتضح حلقة الوصل بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، إذ كل منهما محمول على العمل بقصد.

الفقرة الثانية: الحجاج عند العلماء.

وتعدّد المعنى اللغوي من استعمال لآخر؛ لتعدد الحمولات الدلالية، وتداول اللفظ بين أبناء اللسان، وإن كان هذا التنوع ينطبق على المعنى اللغوي، فلا غرابة أن يتكرر في المعنى الاصطلاحي، حيث اجتهد كثير من العلماء في تحديد المعنى الاصطلاحي له، وقدموا تعريفات مختلفة باختلاف السياقات التي يرد فيها.

- أولاً: الحجاج عند البلاغيين العرب.

1. من بين الرؤى البلاغية لهذا الموضوع، رؤية ابن وهب الكاتب 337هـ، الذي يقول في معرض حديثه عن الجدل والمجادلة: ((وأما الجدل والمجادلة فهما قول يقصد به إقامة الحجة فيما اختلف فيه اعتقاد المجادلين[1])) ، في هذا التعريف يصف ابن وهب الإطار العام لمعنى الجدل المعادل للحجاج حديثاً، وإن جمع بين الجدل والمجادلة في المعنى العام، فقد فرق بينهما في الوظيفة، وهي كالتالي:

- فعندما يطلِق مصطلح الجدل، يراد به المنهج المتبع لسلامة الحوار بين الأطراف[2].
- أما المجادلة فيشير بها إلى كيفية التواصل بين أطراف الحوار، بعد أن تواطؤوا على المنهج المتبع الذي أُعْرب عنه آنفاً بالجدل[3].

وعلى هذا فالفارق بين الحجاج وبين الجدل والمجادلة، أن الأول يطلق على المنهج وموضوعه، أما الآخر فيطلق كل منهما على مرحلة لا يتممها المصطلح الآخر، وهذا على اعتبار الوظيفة، أما فيما يستخلص من نص ابن وهب، وبيانه إثر ذلك، فيمكن أن يستخرج القارئ منه ما يلي:

---

1. البرهان في وجوه البيان، إسحاق ابن وهب الكاتب، تحقيق أحمد مطلوب، خديجة الحديثي، مطبعة العاني بغداد ط1/1967م، ص222.
2. ينظر: نفسه، 224، 225.
3. ينظر: نفسه، ص228، 230.

- أن مصطلح الجدل مصدر، والمصدر أصل على رأي البصريين، وعليه يثبت ابن وهب أصالة النوعين للجدل، وليس أحدهما فرْعٌ عن الآخر؛ فالجدل ينقسم قسمين كما قال وبيّن: محمود، ومذموم، ووضوح الفارق بينهما يتضح مع غاية المجادِل؛ فالمحمود هو الذي يقصد لإبراز الحقيقة وإماطة اللثام عن كل شبهة دخيلة، أما المذموم فيتبناه كل امرئ ينشد سمعة أو مِراء[1].
- القصد المباشر؛ يشير ابن وهب إلى أن الجدل عملية حجاجية واعية، يتحرى فيها المحاجِج مسوغات الإقناع، وعليه تتميز الخطابات الحجاجية عن غيرها.
- الاحتمالية؛ يميل ابن وهب إلى القول بأن الجدل مبعثه اختلاف زوايا النظر، فيما استغلق في فهمه أو اختلف في مقصده، وعلى هذا يرجح المجادل قولاً أو يدفعه ، بناءً على فهم يعتقده صواباً، بحيث ينحسر مجال البرهنة واليقين، ويتسع مجال النسبية في مقاربة الواقع أو الحقيقة.

2. ويقف أبو هلال العسكري 395هـ عند مصطلح الحجاج، فيقول: ((فأعلى رتب البلاغة أن يحتج للمذموم حتى يخرجه في معرض المحمود، وللمحمود حتى يصيِّرَهُ في صورة المذموم[2]))، وزاد على هذا، قوله: ((فالمتمكن من نفسه يضع لسانه حيث يريد[3]))، وهذه رؤية مردها إلى عصر الفلاسفة السفسطائيين، حيث أطلق على هذا الصنف من الحجاج الجدل السفسطائي، وهو الجدل المذموم كما وصفه ابن وهب؛ لأنه لا يكترث بدين ولا عرف، وليست الحقيقة مقصده، بل غايته مرتبطة بالمصلحة الشخصية.

وقد مثل لهذا القسم بنص لعبد الملك بن صالح، يذم المشورة، يقول: ((ما استشرت أحداً إلا تكبر علي وتصاغرت له، ودخلته العزة ودخلتني الذلة؛ فعليك بالاستبداد فإن صاحبه جليل في العيون[4])).

---

1. ينظر: البرهان في وجوه البيان، إسحاق ابن وهب الكاتب، ص222.
2. كتاب الصناعتين ـ الكتابة والشعر ـ، أبو هلال العسكري، تحقيق علي محمد البجاوي ـ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط 2، ص59.
3. نفسه، ص 60.
4. نفسه، ص59.

في هذا المثال يذم عبد الملك المشورة، التي تعد من الخصال المحمودة، حيث أجمع عليها العامة والخاصة، ولكن القارئ لهذا النص قد يكون في حيرة من أمره؛ فيقع في الوهم المتلبس بعباءة الفهم، وقد يصدِّق ذلك ويصادق عليه، لكنه إذا أعاد النظر، وشحذ الفكر، ينجلي عنه الوهم، ويتجلى الفهم؛ فموطن الخلل يكمن في شخص من استشاره لا في المشورة، فالنقص ناشئ عنه؛ لضعف في نفسه، يظن بذلك أنه مكتمل النصاب، وهيهات ... فالكمال عزيـز.

3. وظف محمد الباقلاني 403 هـ مصطلح الحجاج في معرض حديثه عن وحدانية الله سبحانه وتعالى وقدرته، إذ يقول: ((ثم تصرف في الاحتجاج على الوحدانية والقدرة، قال تعالى: ﴿ فَإِنْ أَعْرَضُواْ فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَـٰعِقَةً مِّثْلَ صَـٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ ﴾ فصلت: 13، فتوعدهم بما أصاب من قبلهم من المكذبين بآيات الله من قوم عاد وثمود[1])).

في هذا الآية يرى محمد الباقلاني أن الحجاج مرادفٌ للبرهان؛ فهو استدلال لا يعتريه شك وبطلان، وبهذا الفهم للحجاج، يتغير مجال موضوعه، تبعاً لتغير زاوية النظر؛ فهو لا يشبه الجدل الذي تحدث عنه ابن وهب، والذي يتعاطى مع الخطابات البشرية، وليست نتائجه نسبية، بل يتعامل مع النصوص القطعية، التي لا مرية فيها، ونتائجها ملزمة؛ لأنها لا تخضع للتغيير، وميدانها على سبيل المثال، اليقينيات المتعلقة بعقيدة المسلم في مالك الأكوان، كذلك كل ما يقبله العقل، ويشهد له الواقع، كتقدم الأب في الـوجود عن ابنه، أو أن العدد واحد، هو نصف الاثنين.

4. ويتناول حازم القرطاجني 684هـ مصطلح الحجاج في معرض توضيحه لوظيفة الخطابة، حـين قال: ((لما كان كل كلام يحتمل الصدق والكذب، إما أن يرد على جهة الإخبار والاقتصاص، وإما أن يرد على جهة الاحتجاج والاستدلال ... وجب أن تكون الأقوال الخطبية غير صادقة، ما لم يعدل بها عن الإقناع إلى التصديق؛ لأن ما يتقوم به وهو الظن مناف لليقين[2]))، في هذا المقطع يميز الناقد بين نوعين من الخطابة طبقاً للأسس المعتبرة في بنائها:

1. إعجاز القرآن، محمد الباقلاني، المطبعة السلفية، ص16،17.

2. منهاج البلغاء سراج الأدباء، حـازم القرطاجني، تحقيق محمد ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ص62.

- فالأولى وظيفتها إقناعية، وهي تعتمد على الخيـال واستثارة العواطف، ويقصى فيها العقل، وهي غير صادقة، ويتطرق إليها الشك، وغايتها تقوية الظن المنافي للصدق؛ لاعتمادها على أسس احتمالية غير يقينية في بنـاء الخطابة، والحجاج هنا وظيفته النظر في خصوصيات الجمهور المستمع للخطاب؛ لأن الخطيب قد يعمد إلى موازنة بين الطرح وبين رغبات النفس التي قد تتعارض مع المقاصد المرجوة، فيلجأ إلى التأثير أكثر من اعتماده على الإدراك.
- والثانية وظيفتها استدلالية، وهي أحادية المعنى، ولا يثير تأويلها مسـائل خلافية، وهي لا تحتمل الكذب؛ لاعتمادها على أسس يقينية، وهذه الوظيفة لا تلفيها في الخطابة إلا بعد أن يُعدَل بها عن وظيفتها الأصيلة[1]، وعليه فلا قسمة للحجاج من هذا النوع.

- ثـانياً: الحجاج عند الفلاسفة المسلميـن.

اهتم فلاسفة الإسلام بالحجاج من خلال علاقته بميادين المعرفة المتشعبة، والتي يستقي بعضها من بعض، واختلفوا في طرحهم عما سواهم؛ فرؤيتهم كانت رؤية عقلية، ناشئة عن تأمل ونظر، ولعل هذه الفكرة، تفيد القارئ في التعرف على الكيفية التي يتعامل معها الفلاسفة المسلمون مع الحجاج، فَهُمْ يؤيدون فكرة خصوصية العلوم والمعارف، ولكنهم في الوقت نفسه، لا ينكرون التمازج بينها، إلا أنهم قد اتفقوا ـ كما يقول أحد الباحثين: ـ على أنه لا إقناع في الشعر، وأنه للذة والمنفعة[2]، والمنفعة يقصد بها التأثير في المتلقي، وبذلك يخلص القارئ إلى أن الحجاج بمفهومه المعاصر يختلف عما كان عليه من قبل؛ فالحجاج اليوم يجعل من التأثير وسيلة يستميل بها المتلقي، إلى مقصود المتكلم، أما بمفهومه القديم، فإنه لا يقصد به التأثير والإقناع معاً، بل الإقناع فقط، ولكن ينبغي الإشارة إلى أن الفلاسفة الذين بصدد الحديث عنهم، لم ينصوا صراحة على مصطلح الحجاج، وإن كانت دلالته حاضرة في كلامهم، وإنما نصوا على مصطلح الجدل، وهذا الإطلاق لا يستوعب جميع

---

1. ينظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته" عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، كلية الآداب جامعة منوبة ـ تـونس، ص300.

2. نظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين من الكندي إلى ابن رشد، ألفت محمد كمال عبد العزيز، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984م، ص 136.

الفلاسفة المسلمين، وإنما سيكون مقتصراً على الأوائل منهم، وهم الفارابي ت 339 هـ، وابن سينا ت 428 هـ، فالغزالي ت 505 هـ، ثم ابن رشد ت 595 هـ، فهو استقراء ناقص بدأ من القرن الرابع الهجري، حتى نهاية القرن السادس الهجري.

1. الحجـاج عند الفارابي.

لم يتحدث أبو نصر الفارابي ت 339 هـ عن الحجاج صراحة، وإنما تحدث عن مفهومه ودلالته، في سياق حديثه عن النقاء والتمازج بين الشعر والخطابة، وكيف أن لكل منهما، خصائص لا ينبغي أن تطغى على الفن الآخر، فهناك شعر وقول شعري، وهناك خطابة وقول خطابي، والقول الشعري والخطابي يمثلان وسطاً بين قطبين، فهما قولان اختلطت بينهما الصفات؛ فثمة شعر يروم إقناعاً، وخطابة تتشح بالتخييل، إذاً أين يقبع الحجاج من هذه التصانيف؟، الذي يظهر أن الفارابي لا يستريح لفكرة الإقناع في الشعر، كما لا يحبذ التخييل في الإقناع، وهذه رؤية لها مغزاها، وهو أنه ينظر إلى مقام القول؛ فالخطبة التي يتخللها التخييل لا تبلغ في النفوس كتلك التي تخلصت منه، ذلك لأن مجال الخطبة بين الجماهير، ومستوياتهم الإدراكية والمعرفية والثقافية مختلفة، فينبغي أن تقدم الخطبة بأسلوب يعرفه عديدهم، فلا يتطرق إليها الغرابة والغموض، على أن الفارابي يسمح بالقدر اليسير دخول شيء منها، عندما يكون التخييل ذا شهرة عند المخاطبين، وعوناً على الإقناع، وليس عائقاً له، ولا يخرجها بذلك عن دائرة الخطابة، إلا أن يهيمن التخييل على متن الخطبة، فتخرج بذلك عن تصنيفها إلى شيء يسمى قول خطبي، وآنئذ يقل منسوب الثقة بينه وبين المخاطبين.

ويستخلص من هذا، أن الفارابي لا يرى في الشعر إقناعاً يمكن أن يصل إلى غاية، فهو وإن سمح بشيء من التخييل في القول الخطابي، فقد سبب في ضعف الثقة بين الخطيب وجمهوره، والتي تعد سبباً رئيسياً لتهيئ المخاطبين للإقناع، وبهذا الرؤية، أغلق المجال أمام الشعر الذي يحمل صبغة الإقناع[1].

1. جوامع الشعر للفارابي، ضمن تلخيص كتاب أرسطو طاليس في الشعر، أبي الوليد بن رشد، تحقيق محمد سليم سالم، ص 176 177.

2. الحجاج عند ابن سينا.

سبق القول بأن الفلاسفة قد نظروا للحجاج من خلال علاقته بميادين المعرفة، وها هو ابن سينا ت 428 هـ، يرى أن الخطابة هي ضرب من ضروب المنطق[1]، ولكن رؤيته تختلف عن الفارابي؛ حيث قسم القياس إلى أنواع، طبقاً للمنطق الصوري الأرسطي، ومنها:

القياس البرهاني والقياس الجدلي والقياس السفسطائي، وبين مجال هذه الأصناف، والفارق بينها، وما يتعلق بالبحث هو القياس الجدلي.

ويرى ابن سينا أن الجدل هو أن يغلب المحاور محاوره غلبة[2]، وهو ما يسميه بالإقناع المظنون[3]، ودرجة قوتها معتمدة على وضوح المقدمات وشهرتها[4]، وبهذا فإن نجاح الحوار بين طرفي النزاع، لا بد أن يكون مبنياً على مقدمات مشهورة بينهما، وبذلك يتحصل المحاور على غايته، فإما أن يصدق فيحصل النفع، وإما أن يذعن لمحاوِره فيحصل التصديق[5].

3. الحجاج عند الغزالي.

انتهج الغزالي ت 505هـ، نهجاً آخر في رؤيته للحجاج؛ فهو لا يقسم مراتب القياس كما فعل ابن سينا، ولا يروم الفصل الحاد بين فنون القول كما عند الفارابي، ولكنه يعرف الجدل، فيقول: ((عبارة عن تخاوض وتفاوض يجري بين متنازعين فصاعداً، لتحقيق حق، أو لإبطال باطل، أو لتغليب ظن[6]))، فمن خلال هذا التعريف، يمكن للقارئ أن يستخلص ما يلي:

- أن الجدل وسيلة الوصول إلى الحقائق من الطرفين المتفاوضين، وبهذا يستبعد كل نقاش يروم فيه الطرفان ـ أحدهما أو كلاهما ـ غرضاً ما، وبهذا يخرج الجدل السفسطائي عن القيد.

---

1. ينظر: الشفاء المنطق، ابن سينا، تحقيق أحمد فؤاد الإهوائي، مكتب سماحة آية الله العظمى المرعشي النجفي، الخزانة العامة للمخطوطات الإسلامية، قُم ـ إيران، ط2/ 2012م، تصدير د. إبراهيم مدكور، البلاغة عند ابن سينا، 4/ 2 ـ 3.
2. نفسه، 4/ الفصل الأول في منفعة الخطابة، المقالة الأولى، ص 3.
3. نفسه، 4/ 1.
4. نفسه، 4/ السفسطة، الفصل الأول في الرد على من زعم أن جميع المغالطات، إنما تقع بسبب الاسم المشترك، من المقالة الثانية، ص 61.
5. نفسه، 4/ الفصل الأول في منفعة الخطابة، المقالة الأولى، ص 3.
6. المنتخل في الجدل، أبي حامد الغزالي، تحقيق علي بن عبد العزيز العميريني، دار الوراق ودار النيربين، ط1/ 2004م، ص63.

- أن الجدل لا بد وأن يتناوله طرفان أو أكثر، وهذا قد لا يتفق مع رؤية بيرلمان وتيتكا إلى حد ما؛ حيث سمحا بإقامة حجاج مع الإنسان ونفسه، بعد أن كان مقتصَراً بين طرفي الحجاج.
- عندما يفصح الغزالي عن لفظ "تفاوض وتخاوض"، كأنه بذلك يشير إلى مسألة التكوثر العقلي، التي أقام عليها طه عبد الرحمن نظرته الحجاجية، وبهذا يدل لفظ " التفاوض والتخاوض" إلى كثرة الآراء بما يضمن إدراك القصد المقامي، وإثبات القصد الحواري، حتى يصل إلى العلم بالشيء، فيكون بذلك أقرب للصواب، نظراً إلى تفاعل هذه الحلقات المتسلسلة، التي تضمن للمتفاوضين مقاربة الحقيقة، وبهذا فإن الضامن لذلك، إثراء الموضوع بمزيد من الآراء، حتى يتبين القارئ أبعاد الموضوع بأكثر من زاوية، ويكون الرأي منطلِقاً من قاعدة ثابتة.
- ومن خلال هذا التعريف، يقسم الغزالي الجدل إلى قسمين:

1. القسم الأول: وهو ما يسميه ابن سينا بالقياس البرهاني، لأنه قال في التعريف: ((لتحقيق حق أو لإبطال))، فهذا قياس لا يتطرق إليه الشك؛ لأنه منطلق من معلومات راسخة، أثبتت حقيقتها، ووقائع عملية اتفق على صحتها، ولكن رؤية الغزالي تختلف عن رؤية ابن سينا؛ فقد حدد هذا الأخير، أوصاف المخاطبين بهذا القياس، وهم خاصة الناس دون غيرهم، ولكن الغزالي، ترك المجال مفتوحاً ـ على ما يقتضيه سياق المقام ـ ولم يفصح عن أوصاف من وُجه لهم هذا الخطاب.
2. القسم الثاني: وهو جدل يحتمل التخمين والظن، وهذه رؤية قريبة من الرؤية الحجاجية لدى بيرلمان وتيتكا، إلا أن الغزالي يلفت عناية القراء إلى شيء مهم، وذلك في قوله: ((تغليب ظن))، "فالظن" يقصد به الاحتمالية، وقوله "تغليب" يشير بذلك إلى أن وظيفة المتفاوضين، تغليب أحد الرأيين على الآخر، ولكن الحجاج قد لا يتأتى فيه التغليب أحياناً، وزاد على ذلك، أنه ينبغي قبوله والإجماع عليه من الطرفين، وكأنه بذلك قد أغض الطرف عن آثار الغرض والأهواء، وهذا يعني أن الغزالي لا يؤيد دوافع التأثير في الخصم، وترك رهانه قائماً على حوار العقل المحض، وإن كانت هذا الرؤية تناسب ميادين أخرى، كالمناظرات الكلامية والآراء الفقهية، فإنها لا تنسجم انسجاماً تامّاً مع طبيعة الفن بشكل عام؛ لأنه معتمد على الذوق في غالب توصيفاته وتقريراته.

4. الحجاج عند ابن رشد.

يرى ابن رشد " الحفيد" ت 595 هـ، أن وظيفة الجدل مقاربة لوظيفة الخطابة؛ لأن كلاًّ منهما يهدف إلى الإقناع، ولكنه يفرق بينهما وبين "منطق اليقين"، فهذا المنطق له موضوعات خاصة يدرسها صفوة القوم، ويقصد بهم العلماء والحكماء والفلاسفة، وهذه النخبة هي التي يسمونها بالخاصة، فهذا القياس ككل قياس منطقي محض، يبدأ بالحدود؛ أي الكلمة، ثم القضايا؛ وهي أصغر جملة في القياس، تتكون من كلمتين، ثم القياس؛ وهو سلسلة من المقدمات تؤدي إلى نتيجة، وهذه المرحلة لا تقتصر على منطق اليقين فقط، بل يشترك في هذه العملية منطق الظن أيضاً، لكن المنطق اليقيني يستمد يقينه من شيئين:

الشيء الأول: الاستنباط الكلي، أي قضايا عامة مشتركة بين العقول تسمى بديهيات.

الشيء الثاني: الاستقراء التام، وهو تتبع كل جزئيات الظاهرة أو القضية، فلا يشذ منها شيء عن قاعدته، وبذلك تصبح قضية كلية، فلا يجادل فيها أحد، والعلم المبني عليها علماً برهانيّاً.

أما السياق الحجاجي الذي بصدد الحديث عنه، فلا تكمن فيه هاتين الخاصيتين، ولذلك يسمى بالحجاج، وفي الحقيقة إن الحجاج بهذا الرؤية، في منزلة دونية لا يرقى إلى مستوى المنطق اليقيني؛ لأنه أقل قيمة من البرهان، فهو مجرد ظن يتداول بين الشعراء والخطباء والمتجادلين، وبهذا فإن من يمثلون الحجاج، لا يرقون إلى تلك النخبة الفاضلة من الفلاسفة وغيرهم[1].

ولكن السؤال الذي يمكن طرحه في هذا المقام، ما الإضافة التي سيقدمها الجدل في شيء يعجز عنه البرهان؟، إن وظيفة الجدل ـ كما قيل سابقاً ـ مقاربة لوظيفة الخطابة، في أن كلاهما موجه للآخرين بقصد إقناعهم، ولأنهما يتعاملان مع جميع القضايا، بخلاف منطق اليقين، الذي يقتصر على موضوعات خاصة بين فئة خاصة، ولهذا فإن الخطباء

---

1. ينظر: تلخيص الخطابة، ابن رشد، تحقيق محمد سليم سالم، ص 1 ـ 2.

ينظر: مركز نماء للبحوث والدراسات، دورة نماء التكوينية العاشرة بعنوان: البناء الحجاجي والتفكير النقدي، الحلقة الأولى، إدريس بن نغش الجابري.

والمتجادلون لديهم ارتباط بالجمهور وعامة الناس أكثر من غيرهم، وإذا تم التسليم بهذه الفرضية، ينبغي تبيين مناط القرب بين المتجادلين والجمهور.

إن النوازل التي يواجهها الناس في حياتهم اليومية، قد لا يعالجها المنطق اليقيني، بل يحتاج فيها إلى وسائل أخرى لتأمين الاتصال بين المتكلم ومستمعيه، فمثلاً توجيه الناس إلى فضائل الأعمال، أو تحذير من اقتراف سوء، لا يتأتى فيه البرهان، ذلك لأن المتكلم يتعامل مع إنسان لا يحكمه عقله في سائر أحواله، بل أحياناً تعجز وظيفة العقل عن إيصال الرسالة، وآنئذ يتدخل الجدل والخطابة للإقناع، من خلال الضغط على مواطن التأثير في المستمعين، وتغيير الآراء والأفكار، ومن ثم توجيه السلوك إلى ما ينبغي أن يكون عليه.

أضف إلى ذلك أن القياس اليقيني الذي يعتمد على البرهان، لا يمكن توجيهه لكل الناس، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى:

السبب الأول: قد تكون القاعدة الفكرية عند بعض الناس مبنية على مقدمات تخالف الحق، والحق لا يقصد به ما كان مقابلاً الباطل، بل الحق هو منطق اليقين الذي لا يعتريه شك، وهو مقابل للمنطق الظني، ولهذا فإن توجيه المنطق اليقيني لمثل هذه الحالة، لا يوصل المتكلم إلى مراده، بل أحياناً يسبب في فقد الاتصال بينه وبين المستمعين، وأما إذا سُلك به نحو الأشياء التي نشأ عليها، كان أدعى لتقبله، وأسهل لإقناعه.

السبب الثاني: قد يكون الزمن سبباً؛ ذلك لأن التصديق قد يحتاج إليه المتكلم الآن، وتبيين القياس البرهاني وطرائقه، يعسر على الجمهور تقبله والإقرار به في زمن يسير، إذ لم يؤهلوا لِتَلَقِّ الخطاب اليقيني المحض، وبذلك تتضح مهمة الجدل والخطابة، على أن الفارابي قد حط من قدرهم في مدينته الفاضلة، وجعلهم دون مرتبة الحكماء، ولكنهم متقدمون على أصناف كثيرة من الناس[1].

1. ينظر: ينظر: مركز نماء للبحوث والدراسات، دورة نماء التكوينية العاشرة بعنوان: البناء الحجاجي والتفكير النقدي، الحلقة الأولى، إدريس بن نغش الجابري، ينظر: فصول مُنْتَزَعة، أبو نصر الفارابي، تحقيق فوزي نجار، ط2، المكتبة الزهراء ـ إيران، ص 65.

- **ثالثاً: الحجاج في الدراســـات العربية الحديثة.**

1. أَوْلى محمد العمري الحجاج اهتماماً خـاصاً، حيث اعتمد في رؤيته على فكرة الوصل بين الشعرية الخطابية، فهو لا يؤيِّد من رجَّح فكـرة نقـاء النوع، ولكنه يميل إلى تمازج سمات النص الشعري بالخَطابي، وإذا نظر القارئ إلى مكان الحجاج من هذه الرؤية، يدرك بأنه لا ينحصر فيما يسمى بالخطابة، وإن كـان هدفها الإقناع؛ لأن جنس الخطابة عند محمد العمري، يتسم أحيـاناً بسمة الشعرية، فقد تجد فيها من الإثارة والتشويق ما يخيل للقارئ أنها نفحة شعرية، وراء تصنيف خطابي، وهذا الأمر قد تلاحظه أثناء قراءتك للنص الشعري، فقد ترصد صفة المباشرة والقصدية إلى التأثير أو الإقناع، وإن كان غايته التخييل، ولهذا فإن محمد العمري يرى بأن الحجاج لا يقتصر على جنس دون آخر، ولكنه محتمل في الجنسين معاً، وإن كان في الخطابة أظهر، فهذا لا يدل على انتفاء قصد الإقناع في الشعر؛ حيث قال: ((فالشعر كذب يحتمل الصدق، والخطابة صدق يحتمل الكذب[1]))، فكأنه جعل من صفة التخييل التي أطلق عليها الكذب، محتملة للصدق، وكذلك الشأن في الخطابة، إذاً فالجامع بينهما هو الاحتمالية؛ فلا يقطع بصدق الخطابة، وبالمقابل لا يجزم بكذب الشعر، وما دام الشعر محتملاً للصدق، فمن الممكن قراءته من خلال رؤية حجاجية، فالتلفيق في الخطابة أمر محتمل، والصدق في الشعر محتمل أيضاً، وإن طغت على أحدهما صفة دون الأخرى، فلا يُقَرَّرُ انعدامها، وهذه المنطقة المشتركة التي وصفها محمد العمري، ومن ثَم فإن البحث عن الحجاج وفق رأيه، مكانه نقطة الالتقاء بين هذين الجنسين الأدبيين، والحجاج وفق هذا الرأي، خطاب تخييلي بوصفه باحثاً عن التأثير بالمتعة والإثارة، وخَطابي بوصفه باحثاً عن الإقناع[2]، وهذا التوفيق بين الجنسين الأدبيين، يشبه توفيق ابن قتيبة في نقده للشعر ـ على اختلاف الميادين والمضامين ـ باحتكامه إلى معيار الجودة، مترفعاً بذلك عن عامل الزمن وعِتْق النص، فكلاهما حاولا التوفيق بين الوظيفتين؛ فالأول بحَثَ عن نقطة تلاقي الشعر بالخطابة، وهي الاحتمالية في كليهما، وأكد على أهمية الوصل؛ لأن النص الشعري لا يتسم بالتخييل الخالص، ولا تتسم الخطابة بالإقناع الخالص، فهو تخييلي

1. البلاغة بين التخييل والتداول، محمد العمري، مكتبة الأدب المغربي، ط2/ 2012م، ص 21.
2. نفسه، ص21، 22.

يصبو إلى إيصال فكرة، وإقناعي يمتزج بالإثارة، بوصفها سبيلاً إلى الغاية، أما اجتهاد ابن قتيبة، فلم يأبه لقديم الشعر أو لحديثه، بل احتكم إلى معيار الجودة؛ فالرديء يُرْفَض، وإن قيل زمن امرئ القيس، والجيد يُقْبَل، وإن قيل الساعة، ومن هنا تتجلى فكرة التوفيق التي تشغل الباحثيْن.

2. ويرى محمد العبد أن الحجاج، ((جنس خاص من الخطاب، يبنى على قضية أو فرضية خلافية، يعرض فيها المتكلم دعواه مدعومة بالتبريرات، عبر سلسلة من الأقوال المترابطة ترابطاً منطقياً، قاصداً إلى إقناع الآخر بصدق دعواه، والتأثير في موقفه، أو سلوكه، تجاه تلك القضية[1]))، ومن هذا التعريف يستخلص ما يلي:

- الوعي بمهام الخطاب الحجاجي، وطريقة عرضه، وتميزه عن نصوص أخرى.
- إقصاء كل نقاش لا يعتبر منطق القول منهجاً، مثل الحجاج المغالطي.
- لا يمكن وصف خطاب بأنه حجاجي، مالم تتآلف فيه الأقوال مع بعضها، حيث يُستهَل بالمنطلقات ويُختَم بالنتائج، طبقاً لتسلسل منطقي استدلالي.
- الخطاب الحجاجي نص يقبل التأويل، وليس أحادي المعنى، وموضوعه كل خطاب يتمثل للحوار.

ويميز محمد العبد بين الخطاب الحجاجي والخطاب الإقناعي، فليس كل خطاب إقناعي خطاباً حجاجياً؛ أي أن الخطابات قد تحمل وظيفة إقناعية، كالخطب الدينية والسياسية وغيرها، لكنها ليست خطابات حجاجيةً؛ لانتفاء المسائل الخلافية، في حين أن الخطاب الحجاجي يستلزم أن يكون إقناعياً، ارتباطاً بوظيفته، شأنه في ذلك شأن كل نص وما يصبو إليه[2].

3. وإذا نظرت إلى الحجاج برؤية فلسفية، فهو عند طه عبد الرحمن، وهنا يستحسن التوقف عند مصطلح التكوثر، قبل البحث عن معنى الحجاج؛ لأنه مؤسس لرؤيته الحجاجية. فما

1. النص والخطاب والاتصال، محمد العبد، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، إصدار 2014م، ص147.
2. ينظر: نفسه، ص150.

هو التكوثر؟، وما الذي يجمعه بالحجاج؟، يقول الزبيدي: التكوثر هو، ((الكثير من كل شيء[1]))، ويتحدث الباحث عن التكوثر ويقصد به ثلاثة معان:

- التكوثر فعل يتعلق بالعقل، ويقصد به التجديد في الأفكار والأساليب على الدوام، وعدمية البقاء على حال، والتقلب بغير انقطاع، وهذا تكوثر عقلي أحادي، تقتصر علاقته بحالة مفردة.
- التكوثر فعل قصدي، ويُقْصَد به المتكلم في المستوي الأول أو المخاطِب في المستوى الثاني، وهذا الفعل القصدي ناشئ من قصد الادعاء، وهذا الأخير من خواصه أنه لا يسمع مع الصوت الأحادي، بل ينشأ ويتفاعل مع صوت معاضد أو ضد، فإن كان الأول فهو موافقه، وهذا تكوثر إسنادي، وإن كان الآخر فهو المقابل له، وهو صوت المعترِض، وهذا تكوثر مضاد، ومن تفاعل الصوتين ينشأ التكوثر الفكري، وهذا فيما يبدو تكوثر الفعل القاصد، الناشئ عن علاقتين متناغمتين على جهة الإسناد أو التضاد.
- التكوثر فعل نفعي، يريده المسبب الأول للفاعلية القصدية من المرحلة الثانية، وسبيل ذلك هو القصد، والقصد عملية عقلية واعية، تصبو إلى غاية أو منفعة، فكل قصد جلي أو خفي لا مناص من انطواء المنفعة تحته[2].

وإذا كان التكوثر يطلق على الكثرة في مستوياتها المختلفة، فكذلكم التحاجج يطلق على كثرة التخاصم[3]، مما يشير إلى الزيادة في توضيح مسألة ما، من وجوه متعددة، وحيث إن موضوع الحجاج، هو كل خطاب يتمثل للحوار، فهو بالضرورة يتماهى مع سيولة الأفكار، إذاً الجامع بين مصطلحي التكوثر والحجاج، خاصية الزيادة الناشئة عن كل منهما.

ويتحدث الباحث عن الحجاج، ويقول: ((الحجاج كل منطوق به موجه إلى الغير، لإفهامه دعوى مخصوصة، يحق له الاعتراض عليها[4]))، من هذا التعريف، تلاحظ أن الحجاج يرتبط بالمتكلم وعلاقته بالآخر، ورجاء هذا الكلام، إيصاله القصد والإفهام، فالقصد، يمثل سقط زند الخطاب،

1. تاج العروس، الزبيدي، مادة كثر، 18/14.
2. ينظر: التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، ط1/1998م، ص21،22.
3. ينظر: تاج العروس، 467/5.
4. التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، ص226.

وإعلان عن بدئه، أما الإفهام، فهو وعي للادعاء ومتطلباته أوّلاً[1]، وتفاعل مع الخطاب ومخاطِبه ثـانياً، وشريطة استمرار الخطاب ـ أي التكوثر ـ مرتبط بصفته الحجاجية؛ أي الاستدلال، فلا خطابَ مجرداً من حجاج.

وإذا كان الحال على الوصف المذكور؛ بتوافر القصد المقـامي وهو التوجه والإفهام، ووجود القصد الحـواري وهو الادعاء والاعتراض، يتبقى تحصيل المخاطِب على قصد العلم بالشيء والعمل به، فالحجاج ـ كما سبق ذكره ـ بناء، والبناء قد يكون على وهم، ومن ثَم خلو المستدِل من معرفة، وهذا نذير جهل أو مغالطة جدل، وكلتاهما لا انتفاع بهما، أو يحمل على فهم يدلي بمعرفة الواقع، حيث نتيجة الفحص أو التجربة، رهن بصواب الخطاب، وبهذا يتطلع المستدِلّ إلى قطف ثمرة الخطاب وهو الانتفاع؛ أي العمل بما ترجح علمه، واستقر فهمه على قرار، فلا سبيل إلى تكوثر العقل إلا بما يضمن الزيادة[2].

- رابعاً: الحجاج في الدراسـات المترجمة.

1. أما فيما يتعلق بالدراسات الغربية الحديثة، فقد أَوْلَى النقاد الغربيون اهتماماً كبيراً بالحجاج، واجتهدوا في تقعيد جملة من المحددات، بوصفها أساساً لتشكيـل المنهج الحجاجي، ومن بيـن هؤلاء شـايم بيـرلمان ـ أستاذ القانون لدى جامعة بروكسل ـ بلجيكا ـ الذي نشر كتاباً أسماه مصنف في الحجاج 1958م بمشاركة اللسانية لوسي أولبرشتس تيتكا، حيث قدمـا عرضهما للحجاج امتداداً للخطابة الأرسطية؛ لذلك سميت البلاغة الجديدة، وأطلق على متبنّيها، الأرسطيون الجدد، فالحجاج عندهما: ((معقولية وحرية، وهو حوار من أجل الوصول إلى وفاق[3]))، وتجدر الإشارة إلى أن هذا

---

1. ينظر: نفسه، ص215.
2. ينظر: نفسه، ص226،231.
3. أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته" عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص298.

الفكر، جاء مضاداً لتيار الفلسفة الديكارتية، التي لا تعترف إلا بصرامة الاستدلال، ولا تقبل بالمنطقة الوسطي، القابعة بين قطبين، هما:

- قطب يميني، ويمثله المنطق البرهاني، وهو يتجاهل كل ما يحتمل التخمين، وذلك مع رينيه ديكارت.
- وقطب يساري، وهو التلاعب بالأحاسيس، والمراوغة لقلب الحقائق، متخذاً من الحجاج المغالطي، وسيلة الوصول لمآرب نفعية ذاتية، ومكاسب مادية شخصية، ويمثله الجدليون السفطائيون.

وبهذه الرؤية الشاملة، قدم الباحثان تعريفا للحجاج، تتنازل به الفلسفة العقلية عن صرامتها الاستدلالية، وتعيد النظر في فاعلية الاستمالة والتأثير، بتوظيفها في البحث عن الحقائق التي تَقْصُرُ عنها "الفلسفة الديكارتية"، يقول الباحثان: الحجاج هو ((درس تقنيات الخطاب، التي من شأنها أن تؤدي بالأذهان إلى التسليم بما يعرض عليها من أطروحات، أو أن تزيد في درجة ذلك التسليم[1]))، ويستنتج من هذا التعريف:

أ - القراءة المنظمة؛ فدراسة التقنيات الخطابية، تشير إلى آليات مفترضة سلفاً، تواضع عليها المتبنون لهذا الفكر، حيث يمكن استخلاص رمزية مكثفة على نظرية حجاجية.

ب - عدمُ ذكْرِ الخطاب والمخاطَب؛ ويعزى هذا التغافل عن القصد، إلى عمومية كل منهما، ومن خلال هذا، تتبين الفروق بين أرسطو من جهة، وبيرلمان وتيتكا من جهة ثانية:

- الفرق الأول: يرى أرسطو أن الخطاب منشأه الخطيب، ومتلقيه جماعة المستمعين، فهو خطاب منطوق، أما بيرلمان وتيتكا، فيذهبا إلى أن المخاطب عام، حاضر أو غائب، أو بين شخصين، أو بين المرء ونفسه، والخطاب منطوق ومكتوب، وقد اهتما بهذا الأخير، وشدّدا عليه، فالكاتب حين يكتب يستحضر جمهوراً، ثم يكيف كتابته على وَفقه[2].

---

1. نفسه، ص299.
2. ينظر: نفسه، ص306،307.

- الفرق الثاني: غاية الحجاج، ويتمثله أرسطو في حمل السامع على الإقناع؛ لأنه يعتقد أن ممارسة الإنسان لحريته مبعثها الأهواء[1]، وهو من قبيل العبث، فمكانة المستمع لا يعدو مسجل الصّوت، يستقبل الخطاب ويحتفظ به، ثم يردد ما سمع، فلا يُؤْبَه لاعتراضه؛ لمكانة الخطيب آنذاك، وقوة تأثيره في تلك الحقبة، ويتمثله بيرلمان وتيتكا في توظيف المنهج الحجاجي؛ ليصل بها والسامع إلى اقتناع؛ كي تتحقق سلامة العملية الحجاجية، وقابلية الحوار، ومن جهة أخرى قابلية الجذب، الناشئ عن معقولية التعامل، المفضي إلى الإذعان.

2. وتعاقباً مع المنهج الحجاجي، برزت رؤية أخرى من حقل الدراسات اللسانية، وذلك مع أزوالد ديكرو وجون ـ كلود أنسكومبر 1973م، ولأخذ فكرة واضحة عن هذه النظرية، ينبغي على القارئ أن يعي المقولة التالية، (إننا نتكلم عامة بقصد التأثير)؛ أي أن اللغة تحمل في طياتها طاقة حجاجية[2]، وهذه الطاقة تنبثق من بنية الألفاظ، وتتفاعل مع بنية الأقوال داخل الخطاب، دون اللجوء إلى أقيسة من خارج اللغة، وفي معرض التوضيح، يمكن الاستشهاد ببيت شعري للشاعر جرير، وهو يقول للراعي النميري:

فغض الطرف إنك من نمير فلا كعباً بلغت ولا كلابا[3]

فالشاعر جرير في معرض الهجاء، وقد صرّح في هذا البيت، بحجج تخدم نتيجة مضمرة، وعند توظيف ذلك على مراتب السلم الحجاجي يتبين:

---

1. ينظر: نفسه، ص303.
2. ينظر: نفسه، ص351،352،
ينظر: اللغة والحجاج، د. أبوبكر العزاوي، ط1، 1426هـ ـ 2006م، ص14.
3. ديوان جرير، دار بيروت، ط 1406هـ ـ 1986م، ص63.

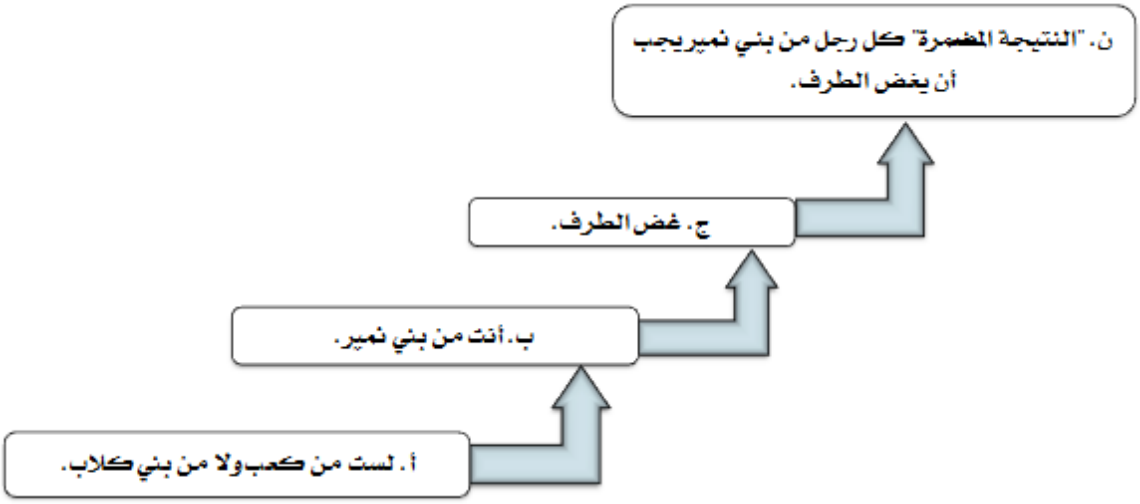

ففي هذا السلم تتظافر الحجج، وكل حجة تُسْلِمُ لحجة أخرى، تمهيداً للنتيجة المضمرة، والأبنية اللغوية في البيت السابق، حمِّلت بطاقة حجاجية، وهي متفاعلة مع بنية القول في الخطاب، وللتوضيح أكثر، يمكن تعديل البيت على هيئة سؤال:

هـــل أنت من بني نميـــر؟

وللإجـــابة عنه بصيغتين:

الأولى: يقتضي خلوّ ذهن السائل عن نَسَب المخاطب، والجواب عن طريق الإثبات أو الإنكار.

هـــل أنت من بني نميـــر؟

والثانية: يستلزم منه المعرفة التامة عن نسب المخاطب، قبل سؤاله، وما على المجيب إلا أن يقرّ بذلك، ويترك ما تبقى من الإجابة للسائل؛ لأن تقريره سيُبْنَى عليه حكم، والحكم قضيته السؤال، وتأكيده التقرير، وبهذا يدرك القارئ مقصد السائل في الصيغتين، ويلاحظ أيضاً الطاقة الحجاجية، التي مبعثها التشكيل الداخلي لبنية الخطاب.

المبحث الثاني: أسس العملية الحجاجية وآلياتها في كتاب الموازنة.

الفقرة الأولى: أسس العملية الحجاجية.

توصف الأسس الحجاجية بأنها المرحلة الأولى الاستدلالية، وهي المبدأ الذي ينطلق منه المتكلم في حجاجه، وهذه الأسس تُعَدُّ مسلمات عامة، يقبل بها المخاطب، وقد تسمى أيضاً أسساً أو منطلقاتٍ، وهي:

1. الوقـائع، يعد الأساس الأولى الذي تعتمد عليه العملية الحجاجية في دعواها، وذلك لما تحظى به من موافقة شاملة عند الجمهور، حيث تنقسم قسمين:
   - وقائع مُشاهَدَة، وهي ما رصدت بإحدى الحواس، مثل الظواهر الكونية، والأحداث العالمية، فهذه الوقائع يمكن معاينتها من الناس جميعاً، ولكن ثمت مواقف أو عادات، غَدَتْ بين فئة من الناس، توصف بالوقائع، ولكنها لا تتصف بشمولية المعاينة أو الإقرار، وهي التي تتعلق بقُطْر من الأقطار، وتتجلى على هيئة عادات يومية، أو موروثات تواطأ عليها أبناء قوم، وكل ما يختص بثقافتها ولسانها وعلومها، فهو ضمن هذه الدائرة.
   - وقائع مفترضة، هذه الوقائع تنبثق من الحدس وتقدير الأشياء، بناءً على ما أَلِفَهُ الإنسان منها، كقولك لأحد من الناس: ((إن اجتاز زيد مرحلة التعليم الأساسي بجدارة، فهو قمين بنجاحه في مرحلة التعليم الثانوي))، فهذا النجاح المُؤمَّلُ، قد أرسله القائل على مألوف العادة، ولكنه في الوقت ذاته، استند إلى واقع حيٍّ ملموس، وهو نجاح زيد في مرحلته التعليمية السابقة، وكل هذا لا يقطع احتمالية الإخفاق، وإنْ بنسبة ضئيلة، وهذا الأساس لا يشبه الافتراضات، وهو ما سيتعرض إليه البحث بعد قليل؛ لأنه يعتمد على الفرضيات، وسيأتي الحديث عنها.
2. الحقـائق، وهي معلومات أو مفاهيم دينية وفلسفية، تحظى بموافقة الجمهور، ويحتاج إليها المحاجج، في ربط الوقائع بالحقائق، من حيث هي موضوعات متفق عليها.
3. الافتراضات، وهي عبارة عن رؤى يستأنس بها أول أمرها؛ لأنها لا تتعارض مع المسلمات، ويسلم بها الجمهور، مالم يثبت نقيضها، والفارق بين هذا الأساس، والوقائع المفترضة، أن

الأخير يعتمد على دليل حيٍّ من الوجود، كنجاح زيد في مرحلة التعليم الأساسي، تأسيساً على ما ذهب إليه، أما هذا الأساس، فقِوامه التخمينات أو التوقعات، وهو دون قوة الوقائع.

4. القيم، وهي جملة من الفضائل المادية أو المعنوية، يتعارف عليها جماعة من الناس، فيكون العمل على وفْقها، والقياس عليها، وتنقسم قسمين:

- قيم محسوسة، كالبيت، والمسجد، والمدرسة، والوطن.

- وقيم مجرّدة، مثل الحق، والخير، والعلم، والشجاعة، والكرم.

5. الهرميات، إن القيم على اختلاف أشكالها ليست على درجة متساوية، بل تخضع لأولويات، يتقدم بعضها على بعض، فمثلا لا يقدم العقل على الحياة، ولا النفع على العدل، ولا تُقدَّم مخلوقات الأرض جميعاً على الإنسان، ولا يقدم الولد على الوالد، وليس هذا فقط، بل إن القيمة الواحدة تخضع لمستويات متفاوتة أحياناً؛ فالجمال درجات، والكرم كذلك ... ، إذاً فهرمية بناء القيم حجاجياً، تحتلُّ قدراً كبيراً من الأهمية، بقدر القيم نفسها؛ لأن درجة التسليم بها متفاوتة، وبهذا يستدلّ على اختلاف درجات القيم، وأنها ليست في مرتبة واحدة.

6. المعاني أو المواضع، وهي مبادئ يحتاج إليها المتكلم أثناء خطابه؛ ليستمد منها تشريعاً لحجاجه، كموضع الأكثر والأقل والواقعي وغير الواقعي والممكن والمستحيل، وهذه المواضع وغيرها، منها ما يشترك بين سائر العلوم، كما الأمثلة المذكورة، ومنها ما يقتصر على علم بعينه، كالألفاظ المستخدمة لدى المناطقة، مثل: الجوهر، والعرض، والفصل، والحد، وما يختص بالميتافيزيقا، مثل: علّة غائبة وعلّة فاعلة ومعلول، وكذا ما يتعلق بالفقه وأصوله مثل: الصحة، والفساد، والسبب، والمانع، والشرط، وهذه المواضع تنقسم إلى نوعين:

- مواضع الكم، ويراهن هذا النوع من المواضع على الحكم العددي في بناء الاستدلال الحجاجي، ومن خلاله يبيّن المتكلم أفضلية عدد عن صنوه في خطاب ما، كقولك: الكثير خير من القليل؛ فالكثير من الجنود في مواجهة العدو خير من القليل، لأنه مؤذن

بالنصر، وقد يفْضُل القليل الكثير، كقولك: قليل دائم خير من كثير منقطع[1]؛ قليل من العبادات يولّد الرغبة في الاستزادة عن طيب نفس، أما حِمْل كثير من العبادات على مبتدِئ المسير، فقد تستتبعه مشقة؛ لثقلها على النفس، فينتج عنه نفور عن الطاعة، وذلك ما أُريد تجنُّبُهُ.

- مواضع الكيف، ويغاير هذا النوع ما عليه السابق؛ إذ لا يأبه بالعدد بل بمضمونه، الذي هو معيار الاحتكام، وبيان ذلك يجليه المثال السابق، فالأول يرى أن العمل القليل الدؤوب، مدعاة على العمل الكثير، أما هذا فيتخيّر واحداً من هذه الأعمال، هل خلُصت فيه النية لرب البرية؟، هل حضر القلب واستكان الجارح؟، ... إلخ[2].

الفقرة الثانية: آليات العملية الحجاجية.

وهي آليات تعين المحاجج في محاورته، وذلك لإيقاع التأثير في المخاطب أو إقناعه، وهذه الغاية التي يرومها المحاجج، معتمدة على إجادة تعامله مع تلك الآليات؛ وذلك من ناحية حسن الاختيار، وكيفية العرض والأداء، وهي متعددة ومتنوعة، ولا يتسع المقام لحصرها، ولكن يتخيَّر منها البحث، ما هو أَوْفَق لمجال اهتمامه، ومن هذه الآليات ما يلي:

1. آلية عدم الاتفاق، تعمل هذه الآلية عند تعارض نصين في رأي أو مذهب، يتطرق إليه الاختلاف، حيث يكون الفصل في هذه الحالة، من خلال عرض النصين على الواقع، وكل ما يسفر عنه الواقع، رهن بصواب قول واستبعاد آخر[3].
2. آلية المقارنة، وهذه الآلية تشترك مع الآلية السابقة في عرض الحجة، فهي مقارنة بين نصين أو أكثر، ولكنهما يختلفان في الغاية؛ فآلية عدم الاتفاق تهدف إلى إقصاء قول، من خلال مواجهته بقول آخر متفق مع الواقع، أما هذه الآلية، فتسمح بتبرير موقف

---

1. ينظر: قراءة جديدة للبلاغة القديمة، رولان بارت، ت عمر أوكان، ص65،66.

ينظر: العوامل الحجاجية في اللغة العربية، د. عزالدين الناجح، مكتبة علاء الدين صفاقس ـ تونس، ط1 ـ 2001، ص82 ـ85.

2. ينظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته" عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص308،312.

3. ينظر: نفسه، ص325.

أو سلوك أو فعل، قياساً بما يقابله من الواقع ـ وإن كان في هذه الآلية بعض الكلام؛ وذلك لاختلاف تعاطي المحاجج معها، تبعاً لـزاوية النظر، فمنهم من يصنفها إلى حجج شبه منطقية، على اعتبار قالبها المنطقي؛ لأنها تشبه القياس الرياضي، ومنهم من يصنفها في ضوء الموضوع؛ فهو عمل تجريبي فردي، منوط بتأسيس للبنات الواقع أو دعمه[1] ـ وكأن هذا القياس، يرد الجزء إلى الكل، أو الفرع إلى الأصل؛ بمعنى أن النص المثبت في الواقع، يمثل موضع اتفاق بين الجمهور، وإليه ترد كل النصوص، وبذلك يبرر لها صحة حمولاتها الدلالية.

3. الآلـية البراغماتية، وهذه الآليـة تعمل على تقييم الظواهر من خلال آثارها، والأقوال من خلال دلالاتها، وهذا التقييم يستمد قوته من النتائج، بحيث لا يحكم على أمر مـا، إلا من خلال آثاره الإيجابية أو السلبية[2].

4. الآلـية الغائية، وتتفرع هذه الآلية إلى ثلاثة فروع، وجميع هذه الفروع، تتواطأ على أن قيمة الوسيلة، متعلقة بغايتها[3]، والوسيلة هي الطريقة التي يسعى من خلالها المتكلم إلى دفع انتقاد أو توجيهه، فكلما حسن اختيار الطريقة، كان ذلك أدعى لبلوغ الغاية، ولا قيمة للوسيلة، إن ابتعدت الغاية، ومن هذا المنطلق، يلاحظ القارئ، أن هذه الآلية تبحث عن الالتزام والضبط؛ فالمتكلم وهو يُجري حواراً مع الآخرين، عليه أن ينتبه لقوله وسلوكه، فلا يصدر منه شيء، يقلل من احتمالية التأثير أو الإقناع، فلا تتناقض أقواله مع أفعاله، ولا يرتكب منه سلوك مشين، يقلل من فاعلية الاستماع والاقتداء، ومن هنا فـالإنسان عندما يكون واعياً بذاته، مدركاً لشأنه، فذاك يعد من أهم العوامل المساعدة على قبول أفكاره، وإقناع الناس بها.

5. آليـة الشاهد، ويستخدم المحاجج هذه الآليـة، بوصفها رافداً لما تقدم من تأصيل، وهذا التأصيل يعد محل قبول واستحسان لدى الجمهور من قبل، ولكنه يدعم بشـاهد؛ كي يعطي للحجة طابع الحضور، وتطيب نفس السامع لقول المتكلم، فهذه الآلية تبعث في

---

1. ينظر: نفسه، ص 330.

ينظر: مدخل إلى الخطابة، أوليفي روبول، ترجمة رضوان العصبة، أفريقيا الشرق ـ المغرب 2017م، ص 214.

2. ينظر: نفسـه، ص333.

3. ينظر: نفسـه، ص205.

النفس اطمئناناً وتصديقاً لما يقال؛ بسبب تصيير القاعدة من مجرد أقوال، إلى حقائق حسية ملموسة[1].

6. آلية الأنموذج وعكس الأنموذج، في كل عصر من العصور، أو قطر من الأقطار، تتفرد شخصيات بخصائص، قلما تلفيها عند بني قومهم، وهذه الخصائص أو الصفات متعددة ومتنوعة، فمنها ما يتعلق بالمواهب، أو بالقدرات، أو إلى اتساع الوعي، أو إلى سرعة الفهم، وهذه منح إلهية، لا يتدخل فيها بشر، فمنها ما يتمثل في الأخلاق، كالعفة، والشجاعة، والكرم، فهذه الصفات، قد لا يحوزها جُلُّ الناس، بسبب سيطرة الرغبات والأهواء، فهي تنبثق من نفس تخلصت من كل نقائصها، فغلبة صفة النورانية في قلوبهم، على صفة الشهوانية، حيث ينتج عن هذا، تقديم المصلحة العامة على المنفعة الذاتية، وإيثار الصفح على الانتقام، والتغاضي عن بعض حقوقه، في سبيل ضمان حقوق مجتمعه، وأن يحيا لإسعادهم، وأن يبذل النفس والنفيس في ذلك، فكل من تخَلَّقَ بهذه الصفات، يلتمس فيه مجتمعُهُ الصدق والنزاهة، والعدل والأمانة، فكأنه بذلك قد غدا شعاراً لهذه الخصال؛ لأنه تمثلها في نفسه اعتقاداً، وتجلت عليه سلوكاً، وبهذا يصبح قدوة لغيره، ونموذجاً حسن الاقتداء به، ولما كان كذلك، حَسُنَ الاستشهاد به، والنموذج قد لا يكون دائماً، محل تقدير وإكبار، كما تقدم للقارئ، بل قد يكون مثابة لمساوئ الأخلاق، على المستويات كافة، فيترجم سلوكاً عكسيّاً للنموذج الذي تقدم عرضه[2].

7. آلية التمثيل، وتُستَخْدَم هذه الآلية، عندما يتصف الموضوعُ بشيء من الغموض، أو يتسم بشيء من الإطالة، فيؤتى بهذه الآلية، كي تكشف ما استغلق على المخاطب من فهم، أو توجز له ما يعجز عن وصفه، دون إخلال بالموضوع، وطريقة الكشف تكمن في مواجهة علاقتين متماثلتين، وإن كانتا من مجالين مختلفين. ولكن فيما هو محل اهتمام البحث، كيف يسخِّر المتكلم آلية التمثيل للحجاج؟، سبق وأن قيل بأن من وظائف هذه الآلية في الكلام، هي استكناه الغموض، وتقديم القول موجزاً لا خلل فيه،

---

1. ينظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته" عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص 337.

2. ينظر: نفسه، ص 338.

بحيث يبرأ المتكلم من علتين، تشكلان حاجزاً منيعاً للاستمالة والتأثير، وهما الإطالة والتكلف، فإن صحَّ ذلك، فإن هاتين العلتين، أدعى لأن ينأى عنهما المحاجج أكثر من غيره، ولهذا تجد بيرلمان وزميلته تيتكا، يركزان على ضرورة قرب الحامل من الموضوع أثناء الحوار[1]، بقصد الإقناع أو التأثير؛ لأنه يكشف عن خبايا الموضوع، ويصل المحاجج إلى غرضه بأيسر السبل، دون طول ممل أو إيجاز مخل، وكما قيل آنفاً، إن قيمة الوسيلة، رهن ببلوغ الغاية.

8. آلية الفصل بين المفاهيم، وتستخدم هذه الآلية بوصفها أداة للفصل بين المفاهيم، التي يعتقد أنها وحدةً لا تتجزأ، من ذلك مثلاً، المعنى الظاهري والمعنى الحقيقي أو الواقعي، والخلط بين الغاية والوسيلة، ومنها عدم التمييز بين الحقيقة النسبية والحقيقة المطلقة، وكل هذه الأزواج، قد يفهمها الناس بمعنى أحادي، وهو المعنى المباشر الذي يخطر في ذهن الإنسان، منذ أول وهلة، وهذا الخاطر غالباً ما يكون غشاوةً على حقائق الأشياء، ولذلك فهو معنى خدَّاعٌ زائفٌ، لا يهتدي به الإنسان إلى سبيل الرشاد، أو إلى طريق الصواب، ولذا قدم بيرلمان وزميلته تيتكا، اقتراحاً قد يعين الإنسان على التمييز بين الحدود والمفاهيم، وهو مقابلة كل ما هو ظاهر من الأشياء، أو المعلومات، أو الأحداث، بالواقع، الذي يعدُّ مَخْبَراً يكشف كل الماهيات على حقيقتها[2].

1. ينظر: نفسه، ص 342، 343.
2. ينظر: نفسه، ص 344.

المبحث الثالث: تصنيفات العملية الحجاجية وخصائصها في كتاب الموازنة.

الفقرة الأولى: تصنيفات العملية الحجاجية.

بعد الاطلاع على آليات العملية الحجاجية وأهميتها في تكوين الحجة، يجدر بالبحث أن يتجه إلى المرحلة التالية من العملية الحجاجية، فعندما يوضع للحجة أساسٌ، وتبدأ فاعليتها من خلال آلياتها، حتى تصل إلى نتيجة، يعَدُّ هذا بناء، والبناء يختلف من حجة إلى أخرى، ومن قضية إلى قضية؛ لاختلاف الأسس المعتمدة في بناء الحجج.

وبعد أن استوت الأركان وشُيِّد البنيان، تدخل العملية الحجاجية مرحلة الفحص والنظر، وهذه المرحلة لا غنى للمحاجج عنها، وتكمن فائدتها بشكل خاص، في الموازنة بين حجج الفريقين؛ لأنها تكشف عن متعلق الاستدلال؛ فالحجج شبه منطقية، أكثر مراعاة للجانب الموضوعي من الحجج المؤسَّسة على بنية الواقع، وهكذا تدريجياً، حتى تنخفض نسبة الموضوعية، لترتفع نسبة الصلة بالأيديولوجيا المتمثلة في الدين والتقاليد والأعراف المتعلقة بفئة من الناس[1]، حيث إنه كلما ارتفعت نسبة الموضوعية، اتسع مجال القابلية والتأثير، ويطلق على هذه المرحلة بالتصنيفات الحجاجية، وهي تنشطر إلى قسمين:

أ - الطرائق الاتصالية، وهي التي تقرب بين عناصر غير مترابطة في أصل وجودها؛ لتؤلف ضرباً من التضامن، بغية إبرازها بنية واحدة[2]، وهذا القسم تتفرع عنه ثلاثة أصناف كبرى:

1. الحجج شبه منطقية، وُسِمَت الحجة بهذا الاسم؛ لما تحمله من قالب منطقي شكلي، كأنها مسألة منطقية أو برهنة رياضية، ولكنها ليست كذلك، فقد يحار القارئ في مضمون تسميتها، وما إذا كانت الحجج منطقية أم غير منطقية، إنها حجج تتمتع بيقين عال في الاستدلال، ولكن هذا لا يعني إطلاقها على الجملة، إذ لو صح استدلالها الرياضي، لخرج

---

1. ينظر: الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة بنيته وأساليبه، د. سامية الدريدي، عالم الكتب الحديث - إربد، ط1، 1428هـ - 2008م، ص289.

2. ينظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته"، عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج - الخطابة الجديدة -، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص324.

بـذلك عن مقصدها الحجاجي، ويزول اللبس فور استذكار القارئ طبيعة الدرس من هذا الفصل[1]، عندما قُدِّم الحجاج بوصفه رؤية قابعة بين الاستدلال العقلي والاستدلال المغالطي.

2. الحجج المؤسَّسة على بنية الواقع، وهذا الصنف الثاني من حجج الاتصال، التي تعتمد على التجربة؛ فهي لا تَستدِلُّ بشيء هو أصل في ذاته، بل تفسر ظاهرة أو سلوكاً، متأصل في الوجود، فإن سُلِّمُ بالمثبت، فهذا يستتبع على إثره، التسليم بالظواهر التي تتفق مع الأصل، ومن هنا تبرز قيمتا التفسير والتوضيح، وبهما يبرر للقضية أو السلوك المعتمد؛ لأنه يتماهى مع أصل مثبت في الواقع.

3. الحجج المؤسِّسة لبنية الواقع، ويرتبط هذا الصنف ارتباطاً وثيقاً بالأيديولوجيا والمرجعيات المتمثلة في الدين والتقاليد والأعراف، حيث لا مجال لمعقولية الأقوال أو الأفعال، على نمط التقبل الجمعي لها.

وإذ هو يؤسس واقعاً خاصاً، يبدع معه ضرباً من التواصل بالواقع المعيشي؛ ليضفي عليه حقيقة الحدث التي تستلزم ضمنياً الاتباع، وبهذا يدرك القارئ، الفارق بين هذا الصنف وسابقه، وذلك بقلب المسألة عكسياً؛ حيث المتبوع هو الواقع المختبر، ويتبعه العمل، فيكون هذا الأخير، انعكاساً للواقع، أما فيما يتعلق بهذا التصنيف، فيعتبِر الحدثَ أساساً وأصلاً يؤيّده الواقع ويزكيه؛ فالحدث مخترِع والواقع موائم له[2].

ب - الطرائق الانفصالية، وهي التي تفصل بين عناصر مترابطة في أصل وجودها، وسبب الفصل تتطلبه قضية مطروحة كما السابق، ولكن قد يتبادر إلى الذهن سؤال:

كيف يوفق الحجاج الفصل بين الوحدات المترابطة في أصل وجودها ـ المفضية إلى التنافر فيما بينها، مدعياً الحاجة إليها ـ وبين هدفه المنشود الداعي إلى الحقيقة النسبية؟. ويدرك القارئ مقصدية الفعل عندما تنار البصيرة على حقيقة الأشخاص أو المعطيات أو

---

1. ينظر: المبحث الأول ص 19، 20.

2. ينظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته" عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص324،342.
ينظر: الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة بنيته وأساليبه، د. سامية الدريدي، ص191،242.

أشياء من حوله، فيلاحظ أنها تتسم بحدّيْن، ظـاهر/بـاطن، حق/بـاطل، إلى غيرهما من المتضارِب، فكيف الحكم يا ترى والحالة هذه؟.

يقدم الحجاج في هذه المرحلة، وسيلة تكشف عن حقيقة الأشخاص أو الأشياء، وذلك بمقارنة الظاهر بالواقع أو بالحقيقة، وبهذا تتواطأ الضرورة بأحكامها؛ ليسدل الستار عن الضد القبيح بالضد الحسن، وبتفعيل المقارنة بين زوجي الظاهر والباطن يومئ إلى شيء من الموضوعية، المفضية إلى رجحان حجة على أخرى، فلا سبيل للخروج من هذا، إلا بالعرض على الواقع[1].

الفقرة الثانية: خصائص الخطاب الحجاجي.

نُمِي إلى القراء المهتمين بالدرس الحجاجي، أن كل نص هو بالضرورة حجاج، وعلى هذا الإطلاق الشامل، يتخلل الحجاج سائر النصوص؛ فكل قول مهما تعدد نوعه وأسلوبه، يحمل في طياته حجاجاً، ولكي يُفهَم الدرس على وجهه الأمثل، ينبغي التمييز بين أنواع من النصوص، بحسب وظيفتها، فمنها:

1. نص يغلب عليه الطابع الوصفي، والمتمثل في الخبر والتقرير والموقف والتصوّر.
2. نص يغلب عليه الطابع السردي، كالسير والروايات.
3. خطاب يغلب عليه الطابع الحجاجي، ويصبو هذا النوع من الخطابات، إلى محاولة إقناع القارئ بقضية، عُلِم أنَّ له رأياً فيها، فيرسخ المحاجج اعتقاداً، أو ينْقُضُهُ عند المتلقي باعتقاد آخر يراه صواباً.

ومما يُستوجَب ذكره هنا، أن عدداً من الباحثين، لا يقبل بفكرة النص الخالص؛ فالنصوص على عمومها، سيما النصوص الأدبية، لا تجد فيها خطاباً حجاجياً أو نصّاً سرديّاً خالصاً، فيتداخل

1. ينظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته"، عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص343،344.

خطاب حجاجي مع نص وصفي، أو نص وصفي يتجانس معه نصٌّ سردي، وبوضع ذلك عينَ الاهتمام، تنسب النصوص لوظائفها المهيمنة عليها[1].

وعند الرجوع إلى ما عُقِد الاهتمام حوله، يجد القارئ أن بعضاً من الباحثين، قد وضعوا خصائص تميز الخطاب الحجاجي عن غيره، وعبر هذه الخصائص، تتّضح فروقه البينة عن غيره، وهي:

1. القصد المعلن. الخطاب الحجاجي بطبيعته نص حواري، يُفعَّل حوارياً بين وجهتين مختلفتين، وهدفه المحاولة الجادة لإقناعِ طرفٍ مضادٍّ، إذاً هو نص مباشر، يتسم بوضوح العرض، ومكمن الغاية وهي الاقتناع، ومن خلال هذه الغاية الموحَّدة، يدرك القارئ ما ينتظره المحاجج من المخاطب دوْماً، فهو متربص له، عازم على أمره، منفذ لرغبته، على ألا يألو جهداً في محاولة إقناعه واستمالته ما وسعه ذلك، ومن هنا يبرز دور مقصدية الخطاب الحجاجي، إذ ليس من أساليبه تجاهل المخاطب أو تغييبه، فهو عماد الحوار، وعليه مدار الشأن، ويستخلص من هذا ما للمخاطب من أهمية وحضور بالنسبة للمتكلم.
2. التناغم. تقدَّم في المبحث الأول، أنَّ الخطاب الحجاجي متسم بالعمل المنظم[2]، وهذه السمة متجلية في الخطابات الحجاجية؛ بسبب المطمح المرجوّ، فهو يتعامل مع جهاز بشري بالغ التعقيد، قوامه العقل، وإليه يرد الأمر والنهي، حيث منشئ الفعل والانفعال لديه مبنيٌّ على منطق، أيضاً يتعامل هذا النص مع شبكة من الأحاسيس، يَلُفُّها الغموض، وتتخللها الرغبات والأهواء.

وعند وضع ذلك كله موضع الاهتمام، سيدرك المحاجج موقعه من ساحة ميدانه، وآنئذ يضع القول موضعه، وينظر للمقام، فيتخير سياقه ومقوله، يحاجج المخاطب بالمنطق الذي يناسبه، فيثبت لسبب، وينفي لعلة، ويستثير لرغبة، ويحاذر من مغبة، وفوق هذا يجمع بين

---

1. ينظر: مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، محمد الأخضر الصبيحي، الدار العربية للعلوم، ص108،113.
ينظر: النص والخطاب والاتصال، د. محمد العبد، ص144،145.
2. ينظر: المبحث الأول ص 17.

سلاسة الأفكار، وسموّ البيان؛ ليصل إلى مراد جنانه، ومنتهى أربه، مظفّراً في قصده، وآنذاك يكون النص متناغماً.

3. الاستدلال. عندما يوصف الخطاب الحجاجي بأنه خطاب يقارب المنطق، فلا جرم له من اقتفاء أسسه، ومن بينها الاستدلال؛ كي يحظى بوَجاهة نظر عند أرباب العقل والفكر، فمن خلاله يحكم على فعل بحسنه أو قبحه، ويبرر لقضية بإيجاب أو سلب، ويُقَدَّم رأي لفصْله أو رجحانه، طبقاً لنظام منطقي تتفاعل فيه الأسباب أو العلل مع بعضها؛ لتخلص إلى نتيجة.

4. نتائجه ليست ملزِمَة. إنّ الخطاب الحجاجي بطبيعته نصٌّ مرنٌ؛ يتيح الفرص أمام تعدد الدلالات بكيفية ما، والاستدلال مهما قَوِيَ، فإنه لا يرقى إلى مستوى البرهان، لأجل ذلك ترى المحاجج يدلي بجملة من الحجج، تتعاضد والحجة الرئيسية تقويةً وترسيخاً، وإلا لَما احتيج لذلك، فموضوع هذا الدرس، لا يتعامل مع نصوص رياضية أو مخبرية، ولا يتعلق بنصوص تتعالى عن الزمان والمكان، إنما عمله على الخطابات البشرية، فيما تجود به القرائح والأفئدة، مما التبس في قصده، وكثر الاختلاف حوله[1].

1. ينظر: الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة بنيته وأساليبه، د. سامية الدريدي، ص 26،28.

الفصل الثـاني: حجاج اللفظ في كتاب الموازنة.

المبحث الأول: البنـاء الصرفي.

المبحث الثاني: عـدول اللفظ.

الفصل الثاني: حجاج اللفظ في كتاب الموازنة.

المبحث الأول: البنـاء الصرفي.

1. قال أبو تمام:

فافزع إلى ذُخْر الشؤون وعدْبِهِ فالدمع يُذْهِبُ بعض جَهْدِ الجاهِدِ[1]

هذا البيت من قصيدة يمدح فيها أبو تمام علي بن الجهم، حيث جاءه ليبُثَّ له خبر سفره ويودعه، وكان من أصدق الناس معه، فلما أَزِفَ الترحل وحان البيْن، نظم له الشاعر قصيدة، ومن بينها هذا البيت.

ومن خلال هذه العلاقة الحميمية التي تنبعث من الموقف، التجأ أبو تمام إلى مجاري الدمع، ومن خلال صدر البيت وعلاقته بعجُزه، يبدو أن الفرقة ستمتد أمداً بعيداً، أو أنها افتراق لا لقـاء بعده؛ لأن الشاعر لم يقدم وصفاً للمُوَدِّع، ولكنه قدم صورة للمُفارِقِ الذي يطمح إلى لقاء الصحبة، وزمن الود والقرب، وبهذا يفيد السياق إلى طول الغربة، سيما إذا أسند هذه الرؤية إلى الشطر الثاني من البيت، فالمغترب لم تعد له طاقة على تحمل الاغتراب، لفقده التصبُّر، ولـذا قدم الشاعر له منفذاً يخفف به مما غشيه، ولسـان حاله يقول: وأنت في دار الغربة ستتوق إلى الصحبة، ويلتهب فؤادك لطول جفوته، فإن حلَّ بك شيء من هذا، فليس لك إلا مجاري الدمع صاحباً، يعينك على ألم الفراق، ويذهب عنك المشقة والعنت، الذي تتعرض له، جراء بعدك عن موضع أنسك، ومصدر سعدك.

موضع الحجاج.

ودور الآمدي في هذا البيت يتمثل في التحسين وليس التصويب، حيث ذكر الشاعر لفظ جَهد الجاهد، فعبر باسم الفاعل، ولكنه أراد اسم المفعول، حيث قال الآمدي: ((ولو كان استقام له أن

---

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 227، ورواية البيت في الديوان هي: ذخر الشؤون وغَرْبِهِ
ينظر: ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف ـ القاهرة، ط5، 1/ 401.

يقول بعض جهد المجهود لكان أحسن وأليق[1]))، فالآمدي يسعى من خلال هذا الطرح، إلى أن يستخدم اللفظ لموضعه الذي قدر له في الحقيقية، وأضاف قائلاً، ((وإنما ينبغي أن ينتهي في اللغة إلى حيث انتهَوْا ولا يتعدى إلى غيره[2]))، فالآمدي يحبذ الاستخدام الأمثل، بحيث يقتفي الشاعر من سبقه، ممن التزموا بقواعد اللغة، على الشكل المناسب.

الأســاس.

وتعتمد حجة الآمدي على مقدمتين، اعتماداً على طريقة العرض.

الأســاس الأول.

وهو أساس الهرميات المجردة، والهرمية هي قيمتا الأحسن والأليق، فأثبت الآمدي بحكمه على بيت أبي تمام حُسْناً ولياقةً، حتى نعته بالظُّرْف، ولكن من تمام حسنه ولياقته أن يوظف للبيت اللفظ المناسب للمكان المناسب، فعندما قال الشاعر: فالدمع يذهب بعض جَهد الجاهد، أراد بذلك جهد المجهود، وهذا الاستخدام كثير في الحياة اليومية، والأساليب اللغوية، والنصوص الأدبية، فيقال: نهار صائم وليل قائم، فالنهار لا يصوم، ولكنه لما كان ظرفاً لوقت الصيام، اختير له هذا الإطلاق، وقس على هذا ما يرد، إلا أن الآمدي وهو يحبذ استخدام الصيغ اللغوية في مواقعها الحقيقية، يقدم للقارئ هذه النصوص التي يُتَسمَّحُ فيها التوسع في التوظيف، فيشعر القارئ لهذا الطرح، أنه ثمت تناقض في الرأي، إذ كيف يقدم الآمدي رأياً، ثم يأتي بما ينقضه، ولكن هذا الناقد فيما يبدو على وعي بذلك، وذلك حين قال: ((ولكن ليس في كل شيء[3]))، فمن خلال هذا النص بَيَّن الآمدي المقصد الذي يبتغيه، ذلك لأنه لما كثُر من الطائي ورود هذا التوظيف في قصائده، اضطر الآمدي إلى أن يتشبث بالاستخدام الذي قررته القواعد الصرفية؛ لأن كل شيء إذا زاد عن حده انقلب إلى ضده، فمن خلال هذا المبدأ، انطلق الآمدي في حجاجه، وفي هذا الإطار تتضح العلاقة بين الرأي الأول الذي يدعو إلى الالتزام بما ورد من قواعد عن أئمة اللغة، وبين الأمثلة التي ساقها الآمدي، ليبين عن توسع العرب في استخدام الألفاظ اللغوية، والصيغ الصرفية.

---

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 227.
2. نفسه.
3. نفسه.

الأساس الثاني.

ويقوم الركن الثاني للحجة على أساس الوقائع، حيث استند إلى اللغة فقال: ((وإنما ينبغي أن ينتهي في اللغة إلى حيث انتهوا، ولا يتعدى إلى غيره[1]))، فبحسب قول الآمدي، إن اللغة صَيَّرَت مواضعَ لاسم الفاعل، ومواضعَ أخرى لاسم المفعول، وذلك على ما يقتضيه السياق، واللغة موقوفة على قواعد لا تقبل التبديل ولا التغيير، فهي توافق مشترك بين الأمة، ترجع إليها عند الالتباس، ويستشهد بها عند الاحتجاج، ولما كان الآمدي يحث على اقتفاء ما صدر من هذه القواعد، استند عليها ليعطي لحجته مسمعاً وقبولاً.

الآلية.

واستند الآمدي في حجاجه على آلية المقارنة، التي ((تسمح بتبرير أحد الحدود، انطلاقاً من الحد الآخر[2]))، حيث تجلى النص الأول في بيت الشاعر، وهو بعض جَهد الجاهد، وأما نص الآمدي فقوله: ((ولو كان استقام له أن يقول بعض جهد المجهود، لكان أحسن وأليق[3]))، فالآمدي في نصه لم ينع على قول أبي تمام، ولكنه نظراً إلى الاستخدام اللغوي المناسب، قال: جَهد المجهود؛ لأنه أوفق للسياق، وأدنى للصواب، فانطلاقاً من نص أبي تمام برر الآمدي لرأيه، لانسجامه التام مع متطلبات القواعد العربية، وإن كان في قول أبي تمام بعض الظرف، إلا أن الاتباع أولى.

التصنيف.

وترتد هذه الآلية إلى اتصال مؤسِّس لبنية الواقع، على اعتبار رؤية أوليفي روبول الذي يرى أن المقارنة فعل تجريبي فردي، منوط بتأسيس لبنات الواقع، أي أن نص الآمدي إبداع فردي خاضع للتجربة، وهو في هذا المقام يتقلد دور المتمم للبنات الواقع، وبما أن هذا التمام منبعه حالة خاصة، تتمثل في الآمدي، حَسُن أن تصنف الآلية إلى اتصال مؤسِّس لبنية الواقع، أما فيما يتعلق برؤية بيرلمان، فإنها تصنف إلى اتصال شبه منطقي؛ لأنه يرى بأن القياس، وهو آلية المقارنة فعل رياضي،

---

1. نفسه.
2. مدخل إلى الخطابة، أوليفي روبول، ص 214.
3. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 227.

وبهذا، فإن الآمدي قدم نصاً يخاطب العقل، بمعنى أن نص الآمدي يسلِّم له الناس على اختلاف أطيافهم؛ لأنه ينسجم مع العقل الذي هو بين الخلائق مشترك، ومن هذه الزاوية تقرأ حجة الآمدي، على أن أبا تمام لجأ إلى الاستخدام التوسعي في اللغة، والآمدي طابق المعايير اللغوية المشهورة، فـإنْ كان كذلك، فمن المنطق أن تترجح حجة الآمدي على قول الشاعر، وإن كان قوله لا غبار عليه، ولكن المسألة هنا تتعلق بمدى اقتفاء المتكلم لقواعد اللغة.

2. قال أبو تمام:

ما عهدنا كذا نحيبَ المشوق كيف والدمعُ آيةُ المعشوق[1]

عجُز البيت جاء ردّاً على من عذله في نحيبه، أما صدره فهو استنكار العذال فعله، وقد تعددت زوايا النظر في تحليل البيت، فمنهم من يرى بأن صدر البيت، إنما هو من كيس الشاعر، وعلقوا على ذلك بأن الشاعر أنكر النحيب، ثم رجع عن قوله، لأنه رأى المعشوق باكياً، فاستبكى معه واشتد نحيبه[2]، ومنهم من ذهب إلى أن أصحابه عنفوه بسبب النحيب[3]، وهو رفع الصوت بالبكاء، أو هو البكاء بصوت طويل ومد[4]، ولعل أصحابه في تعنيفهم لهذا الفعل، لم يدركوا العلاقة التي تربط جذوة الحب بين العاشقين، ولذا فالنحيب الذي أطلقه الشاعر، إنما مبعثه من المبالغة على حسب تقديرهم، إلا أن ذلك قد لا يكون دقيقاً في توصيف الفعل؛ لأن ما قام به أبو تمام إنما منشأه وَجْد عاطفي، وصدى عن ألم داخلي، ضاق به الشاعر صدراً، فلم يستطع أن يخفت أواره، حتى انبعث خارجاً عنه، وإن كان كذلك، فقد يتعذر على أحدهم أن يخمن مقدار الضيق النفسي الذي يمور في صدره، حتى يطلق أولئك حكمهم، ويعنفوه عما بدر منه، وما ذاك إلا من نتاج الوجد الذي امتلكه، لأنه قد تمازج بأخلاط محبه؛ فربط فرحه بفرحه، وترحه بترحه، كأنهما لبعضهما عضوان يتداعى كل منهما لراحة إلفه، فهما وحدة متكاملة، تمثلت في نفس تتألم أحياناً، وروح تسعد.

---

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 545.
ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 2/ 430.
2. ينظر: ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 2/ 430.
3. ينظر: شرح الصولي لديوان أبي تمام، تحقيق خلف نعمان، دار الطليعة ـ بيروت، ط1، 2/ 127.
4. لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، مادة نحب، 749/1.

موضع الحجاج.

ودور الآمدي في هذا الحجاج يتمثل في التحسين، وسببه بعضاً مما كان منه في البيت السابق، حيث قال الشاعر: "كيف والدمع آية المعشوق"، فعبر عن اسم الفاعل باسم المفعول، وقد ورد تحليل يشير إلى استخدام الشاعر لاسم المفعول على حقيقته، وذلك قياساً على سياق آخر، وإن كان كذلك فلا مشاحة، وبما أن الآمدي قد جنح إلى التحليل المذكور، يستلزم من ذلك إدخال التحسين على بيت أبي تمام، حيث يحرص الآمدي كما تقرر سابقاً، على اقتفاء القواعد اللغوية اقتفاء لا لبس فيه، ويرمي بذلك إلى إقصاء لبس الفهوم، حيال معاني النصوص، وقد وقعت مخاوفه التي أبان عنها؛ فقد اختلف المحللون لمعنى البيت، لاختلاف زوايا النظر لديهم، فمنهم من حلل البيت على صدقية الصيغة الصرفية، وأنها المراد الحقيقي، فذهب إلى أن أبا تمام قد بكى لرؤية معشوقه باكياً، وإن كان في هذا الزمن الذي يعيشه الأديب اليوم، فقد يُنْظَر إلى بيته على أنه نص ثري مكتنز بمعانيه، فكلما تعددت الرؤى والفهوم، أصبح البيت مبعثاً للفخر والإشادة، ولكن هذا النظر لا يسلم به الآمدي في هذا المقام، بسبب التوسع في استخدام الألفاظ اللغوية، والصيغ الصرفية، مما أدى إلى اختلاف زوايا النظر، انطلاقا من لَبْس الفهوم، وليس من ثراء النصوص، فالآمدي ينظر إلى المنهجية التي يلتزم بها الشاعر، وهذه المنهجية لا بد وأن تكون على توافق وانسجامٍ تام مع ما قررته اللغة من قواعد، وقد يقول قائل: إن كانت اللغة تسمح بالاستخدام التوسعي، فلم يعلق الآمدي على بيت أبي تمام؟، ألا يعتبر ثراء النص منقبة تُحْسَب للشاعر؟. قيل إن هذا حسن، ودليل على براعة الشاعر، وقدرته على التعامل مع الألفاظ اللغوية بشكل جيد، وهذا مما يحسب للغة قبل كل شيء، وبالمقابل لا ينبغي أن يكون التوسع في الاستخدام على حساب القواعد اللغوية، التي تعد أماناً لدلالة الألفاظ، آنئذ يجب العودة إلى الأصول وترك الفروع، ويصبح تعدد المعاني الواردة على البيت بهذا النسق، مثلبة تلاحق النص، أما عندما يسمح النص بتنوع الفهوم، وهو بذلك متسق مع مخرجات اللغة، فهذا من المحاسن التي تحسب للبيت وقائله، لأنها منبع للتكوثر، وليست موضعاً للانغلاق والتقوقع، فالقصد من القول، أن يعطي النص الضوء الأخضر في ثراء المعني وتعدده، دون العبث بأصول لغته.

الأســاس.

ويستند الآمدي في حجاجه على أساس الهرميات المجردة، والهرمية في هذا المقام هي الجودة المثلى، فكما قيل سابقاً، الآمدي لا ينكر على أبي تمام استخدامه، ولكن على العموم، إن اتباع القواعد والأصول خيــر من ملاحقة الفروع، سيما إن كانت الفروع تشكل لبْساً في معنى البيت، فالآمدي اتخذ هذا المبدأ، وذهب بأن موضع الأجود للاتباع، وهو أن يقول: آية العاشق، طبقاً لما أبدى عنه الشاعر من معنى.

الآلــية.

واستخدم الآمدي في حجاجه آلية المقارنة، التي ((تسمح بتبرير أحد الحدود، انطلاقاً من الحد الآخر[1]))، حيث تمثل النص الأول في قول الشاعر "آية المعشــوق"، وأما النص الآخر وهو قول الآمدي: ((وكان الأجود أن يقول: آية العاشق[2]))، وموضع التبرير يكمن في نص الآمدي، فإن كان أبو تمام يتَسَمَّحُ في الاستخدام، دون النظر إلى آثاره المترتبة في هذا المقام، فانطلاقاً من نصه، يطلق الآمدي نصاً يحظى بالتوافق والانسجام مع مقتضيات اللغة، ويفي بالمعنى الذي أشار إليه الشاعر؛ ليبين للقارئ أنه استطاع أن يوازن بين أصــالة استخدامه وبين مـراد المعنى، بينما أبو تمام تعذرت عليه الغاية الأولى، انطلاقاً من تعدد المعنى في النص، بسبب اللبس في التوظيف، وقارب الغاية الثانية، انطلاقاً من زاوية نظر الآمدي، دون الالتفـات إلى ما قيل من آراء في هذا البيت، وإلا فإنه يسبب إشكالاً.

التصنيف.

تصنف هذه الآلية طبقاً لـرأي أوليفي روبول إلى حجة مؤسِّسة لبنية الواقع؛ لأن النص يقدم للقارئ حالة خاصة وهو الآمدي، وبما أن النص منوط بفرد، فهو ناشئ عنه ويُعْزى إليه صحة وإخفاقاً، دون النظر إلى سبب الاختلاف، فبما أنه نص فردي، فهو إما تأسيس لقاعدة، أو تمام لها، ولعله هنا يمثل دور التكميل، أمـا فيما يتعلق برؤية بيرلمان، فإن الحجة تصنف إلى اتصال شبه

---

1. مدخل إلى الخطابة، أوليفي روبول، ص 214.

2. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 545.

منطقي، لأنه يرى أن القياس فعل رياضي، وهو قياس نص الآمدي بقول الشاعر، ولعل الاختلاف بين تصنيف بيرلمان وأوليفي روبول، منشأه أن الأول ينظر إلى نمط الحجة ويصنفها على وَفقه، أما الثاني فيتعامل مع موضوع الحجة، ويرى أن أنها تعد سبباً في تأسيس لبنات الواقع، أو تسهم في تمام مبناه.

3. قال أبو تمام:

ملَّكَتْهُ الصَّبا الوَلُوع فأَلْـ ـفته قَعُودَ البلى وسُؤْرَ الخُطُوبِ[1]

يصور الشاعر في هذا البيت، حالة موضع خلا من أهله، وهو " مَرْعَى عَيْنٍ"، حيث إن رياح الصَّبَا قد تَمَلَّكَت الوادي، فهي وَلِعةٌ به، وعند النظر إلى مصطلح القَعود، يمكن أن يستشف منه القارئ دلالات، منها:

الدلالة الأولى: وهي إشارة إلى المكان، أي: ظَهْر صغير الإبل، يقول ابن منظور، القَعُود هو: ((ما اتخذه الراعي للركوب وحمل الزاد والمتاع ... واقتعدها: اتخذها قَعُوداً[2]))؛ أي أنَّ رياح الصَّبا قد تملَّكت المكان، فأصبح خالياً من كل مظاهر الحياة، ولم يبق للوادي من وصف يذكر، سوى البلى والفناء.

الدلالة الثانية: وهي التحول في شكل المكان، من حالة البناء المشيد، إلى صغر الحجم وضآلته، يقول ابن منظور: ((... وأدناه أن تكون له سنتان ثم هو قَعُودٌ إلى أن يُثْنِيَ فيدخل في السنة السادسة ثم هو جمل[3]))، فهذه الدلالة تشير إلى أن رياح الصبا تصول وتجول في المكان، فهي شديدة الهبوب، كثيرة الأمطار، حتى صيرته أثراً بعد عين، بفعل النحت، كأن الناظر إليه يُشَبِّهُهُ بالفَتِيِّ من الإبل من جهة صغر حجمه، انسجاماً مع ما تبقى من الآثار، ويؤكد هذا دلالة لفظ السؤر، وهو بقية الشيء[4]، ولعل هذا التأويل، ينسجم

1. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 1/ 116.
الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 493.
2. لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، 3/ 359.
3. نفسه.
4. ينظر: نفسه، 4/ 339.

مع اعتراض الآمدي على استخدام لفظ "ألفته"، الدال على المفاجأة والمصادفة، واستبداله بلفظ "جعلته"؛ فرياح الصبا لم تفعل ما فعلت على وجه العجل، بل طفقت تتسلل شيئاً فشيئاً إلى المكان مع مرور الزمان، حتى عملت على إعفائه، فصَغُرَ جرمه، بعدما كان بناءً مشيداً.

موضع الحجاج.

يكمن موضع التحفظ عند الآمدي، في استخدام أبي تمام لوزنين صرفيين لم يعهدهما الناقد، أما الأول فهو الفعل المضارع، الذي ينجم عن اشتقاقٍ لمصدر الوَلوع، حيث قال الناقد: ((قوله: الصبا الوَلُوع، وإنما أراد المولَعة بالهبوب ... ولا أعلمه يقال: وَلِع بالشيء يَوْلَع فهو وَلُوعٌ، ولكن قد سمعت: وَلِع يَلِعُ[1]))، فالآمدي يختلف مع أبي تمام في تصريف أزمنة المصدر، فأبو تمام يرى بأن الفعل هو من باب عَلِمَ، فتقول عَلِمَ يَعْلَم ووَجِلَ يَوْجَل ولِعَ يَوْلَعُ وَلُوعاً[2]، لأنه أخذ بالقاعدة التي تنص على أن عين الماضي تخالف عين المضارع؛ فإن كان عين الماضي مكسور العين، فإن مضارعه مفتوح العين، وهو ما يسمى بقاعدة المخالفة، أما الآمدي فيعتقد أنه من باب حَسِبَ، كقولك: وَرِثَ يَرِثُ ولا تقول يَوْرِثُ، وتقول وَثِقَ يَثِقُ ولا تقل يَوْثِقُ؛ وهو كثير فيما فاؤه واواً[3].

الأساس الأول.

ينتمي الأساس الأول إلى الافتراضات المتوقعة، وهذا الأساس من طبيعته أنه يحظى بالقبول العام، ولكن التسليم به لا يتأتى إلا بمساندة أساس حجاجي آخر، ويتمثل هذا الأساس في قول الآمدي، ((ولا أعلمه يقال ... ولكن قد سمعت[4]))، فهذا النص يستشف منه القارئ أن الآمدي قد ترك المجال مفتوحاً للاحتمالين، فلم ينكر قول أبي تمام، ولكن لا عهد له به.

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 494.
2. ينظر: تاج العروس، الزبيدي، مادة ولع، 22/ 373.
3. ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ـ القاهرة، ط 2009، 4/ 204.
4. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 494.

الأسـاس الثاني.

أما فيما يتعلق بالأساس الثاني، فهو أساس الافتراضات أيضاً، ويتمثل في استشهاده بقول أبي زيد الأنصاري: ((ولَسْتُ أنكر وَلِعَ ولكن الذي أحفظ ما ذكرت لك[1]))، إذاً فالأساس الذي اعتمد عليه الآمدي، ليعارض مذهب أبي تمام، لم يكن موضعاً للجزم والقطع، بل هو محل للاحتمال والإضافة، وبهذا فقد اجتمع للحجة أساسين مفترضَين.

الآلية الأولى.

واعتمد الآمدي في حجاجه على آلية عدم الاتفاق، وهذه الآلية تعمل على نصين، أما النص الأول فهو ما أخُذَ من قول أبي تمام، وهو وَلِعَ يَوْلَع وَلُوعاً، أما نص الآمدي فهو وَلِعَ يَلِع، وإن كان هذا الأخير قد أسند إلى أبي زيد الأنصاري، ولكن سيق على هيئة نص الآمدي؛ لأنه تبنى هذا الرأي، وقدمه ليواجه به قول أبي تمام، وإثر تقابل هذين النصين، حدث التعارض، فيقوم القارئ بعرضهما على محك الواقع؛ ليرجح نصاً على الآخر.

الآلية الثانية.

واستخدم الآمدي آلية أخرى، تسمى بآلية الأنموذج، وهي آلية تصلح أن تدعم قاعدة، هذا الأنموذج هو أبو زيد الأنصاري، حدَّث عن عمرو بن عبيد، وأبي عمرو بن العلاء، وأبو زيد عمر بن شبة، وهو ثقة ثبت من أهل البصرة، جده ثابت بن زيد، أحد الستة الثقات، الذين جمعوا القرآن[2]، ولذلك فهو لا يصلح لدعم قاعدة فقط، بل يقتدى به أيضاً؛ نظراً لثبوت قدمه في هذا المجال.

تصنيف الآلية الأولى.

وترتد هذه الآلية إلى اتصال شبه منطقي، لأن الآمدي قدم نصّاً يتعارض مع نص بيت أبي تمام، فمن سمات هذا التصنيف أنه يقدم المسألة في قالب شبه منطقي، لامتناع الجمع بين الرأيين عقلاً، فما إن يوافق أحد الرأيين الواقع، يستبعد الآخر حتماً.

---

1. كتاب النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ط1/1981، ص 576.
2. ينظر: انباه الرواة عن أنباه النحاة، علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ـ القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط1/ 1986، 2/ 30، 31.

تصنيف الآلية الثانية.

وتصنف هذه الآلية إلى اتصال مؤسِّسٍ لبنية الواقع؛ لأن حجة الأنموذج، تدعم واقعاً أو تبدعه، والأنموذج في هذا المقام هو رمز يعبر عن جماعة، فهو حالة متفردة، تسعى إلى تقوية ما يسند إليها من أقوال؛ نظراً لما تحتله من مكانة، ومالها من شأن في الوسيط محل الاهتمام.

المبحث الثاني: عدول اللفظ.

1. قـال البحتري:

أقِمْ علها أن تَرْجعَ القولَ أو علِّي أُخَلِّفُ فيها بعضَ ما بي من الخَبْلِ[1]

يخـاطب البحتري في ابتداء القصيدة الركبان، حيث أمرهم بالتوقف على الديـار، متمنياً من ذلك عودة الميت لحيـاته، ولعل في هذا البيت مـا يشير إلى أنه قد تلاشت عنه فرص الاستجـابة، حيث تأرجح بين احتمالين: أحدهما: هو الوقـوف على الديار، لعله يحظى باستجابة، وعندما أدرك استحالة وقوع ذلك، ركن إلى الاحتمال الآخر، وهو أن وقوفه على تلك الديار، ترويح للشاعر، وبوح عما في داخله من جوى، حتى تترقرق مآقي مقلتيه دمعاً، لعله يجد في ذلك تنفيساً مما أصابه إثر الفراق، أضف إلى ذلك أن الشاعر قد استخدم لفظاً راق لمعناه، مندمجاً مع مـا يطمح إليه من التسليم والسؤال، وهو لفظ أُخَلِّف، لأنه يوحي باستبشار لعودة الديار، كما كـانت في سالف عهدها، فدلالة اللفظ يفهم منها ضمنياً وجود رسـالة، وهي حـالة الخبل، والرسـالة لا بد لها من مستقبل، فلا يتصور أن يودع الشاعر بكاءه إلى الديار أو إلى الآثار الباقية، فهذا ملمح يجدد من خلاله الشاعر تذكاره وحنينه، حتى تصل الرسـالة إلى القراء، أن حياتهم مـا زالت تنبض في قلبه، وإن افترقت قوالبهم عنه.

موضع الحجاج.

ويستنكر الآمدي في هذا البيت استخدام لفظ أقمْ، لأنه يرى بأن هذا اللفظ لم يوضع لهذا الموضع، فالشاعر قد عـدل عن توظيف اللفظ المناسب وهو قف، إلى لفظ لا ينبغي أن ينـوب عنه، فعند التحقيق يتبين أن الإقامة شيء، والوقوف شيء آخر، كما سيتبين في المرحلة الثالثة، ومن ثَم كان على أبي تمام أن يستخدم اللفظ المناسب للمكان المناسب، وليس بالعدول عنه إلى لفظ لا يتمم مقصد القول.

---

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 457.

ديوان البحتري، تحقيق حسن كـامل الصيرفي، دار المعارف ـ القاهرة، ط/3، 3/ 1805.

الأســاس.

ويعتمد الآمـدي في بنـاء حجته على أساس الحقائق، وهي عبارة عن مفاهيم تمثل موضع اتفاق عند الجمهور[1]، وتعتبر موضع قيـاس، بحيث يعتمد عليها عملياً، ويستدل بها حجاجياً. يقول الآمدي: ((وليست هذه اللفظة نـائبةً عن تلك؛ لأن الإقامة ليست من الوقوف في شيء[2]))، فالآمدي يعتمد على حقيقة، وهي جذر معنى الإقامة، وأنها لا تتطابق مع معنى الوقـوف؛ لكي يعطي لقوله قبولاً عند جمهور الاختصاص، فالآمدي قَيَّم قول أبي تمام، بما اتفق عليه من مفــاهيم.

الآليــة.

واعتمد الآمدي في حجاجه على آلية الاتجاه؛ حيث رفض أن ينـوب لفظ أقم مكان قف؛ لأنه لا يؤدي مؤداه، فـاستخدم حجة الاتجاه؛ لأن معنى الإقامة لا يتماثل مع معنى الوقوف، فحجة الاتجاه ترفض هذا الاستخدام؛ لأنه سيقـود إلى غاية ليست مرادة، وعندما يتمثل القـارئ موضع الاختلاف، فسيجد أن الوقوف في المعاجم، هو خلاف الجلـوس[3]، أمـا الإقـامة فتعني، تقول: أقـام بالمكان إقامةً، بمعنى لبث[4]، فيبدو أن الإقـامة فعل دالٌّ على ثبات، أما الوقوف فهو فعل دالٌّ على حركة، وإن كان بينهما تعالق؛ فكأن الإقامة جمود بعد حركة، وقد يستشكل علي أحدهم لفظ أقم، فَيَخَـال أن جذره من القيام، وهو من قام يقوم قوْماً وقياماً، الذي يعني نقيض الجلـوس، ليؤسس على ذلـك، أن لفظ قف مـرادف للفظ أقم، وعلى هذا فقد رفعت الملامة عن أبي تمام، ولـكن الآمدي لم يرم إلى ذلـك، وإلا لـما أبدى رفضه، حيث يرى أن مدلول أقم بمعنى لبث، أي أنه قـار ثـابت، وهو من الإقـامة التي أبان عنها السياق، وبنـاءً على هذا تعذَّرَ لها أن تُضَارِع قف.

---

1. ينظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته"، عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص 309.
2. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 457.
3. لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، مـادة وقف، 9/ 359.
4. ينظر: نفسه، 12 مـادة قوم، /498.

التصنيف.

وتصنف الآلية إلى اتصال مؤسَّسٍ على بنية الواقع؛ لأن الآمدي اعتمد على مصدر من الواقع وهو اللغة، فحاول أن يربط العلاقة بين المصدر وهو اللغة، وبين الاستعمال وهو قول أبي تمام، وإذ به يجد أن العلاقة بُنِيَت على الاختلاف لا على الائتلاف، وبهذه التجربة أبان الآمدي عن رداءة التوظيف، بناءً على أصل مثبت من الواقع.

2. قال أبو تمام:

قد عهدنا الرسومَ وهي عُكَاظٌ للصِّبَا تزدهيك حُسْناً وطيبَا[1]

يعبر أبو تمام عن موقفه من هذه الرسوم، وذلك باستذكار ما فات من نضرة الشباب وحسن الخلقة وطيب المعشر، وبهذه الصفات يدرك القارئ لم وصفت الرسوم بعكاظ، فهي لا تنقطع من الناس، وهم فيها، بين وافد إليها وخارج منها، فالإنسان قد جُبِل على حبِّ من يهيئ له طيب الحياة وهناءها واستقرارها، ولذلك تجد الشاعر يقارب بين البعيد المندثر، والمستقبل المنتظر؛ فقوله الرسوم، دلالة ترك وابتعاد، وقوله الصبا، دلالة مستقبل وحياة، وما بينهما برزخ لا يبغيان، إلا أن القارئ في ضوء هذين المصطلحين، يلاحظ أن قيمة الشيء إنما تنبع من نفسه، لا من شيء خارج عنه؛ فماذا لو كانت تلك الرسوم خاوية على عروشها؟، شأنها شأن كل رسم عدت عليه السنون، فما الذي جعل من هذه الرسوم مبعث حياة؟، هو حياة من يقطنها، ودلالة الحياة لا تحوي حياة الجسم فقط، بل تتعدى المظهر إلى الجوهر، فالشاعر لم يفاخر بأجسامهم وقواهم البدنية، التي يشتركون فيها مع بعض المخلوقات؛ فهو مهتم بحياة القلوب وما فيها من خصال الخير، التي تعود بالنفع على صاحبها، ومن ثَم فالإنسان يتمتع بحياتين:

الأولى، حياة الأبدان، وغذاؤها الطعام والشراب، ونتائجهما قوة عضلية ولياقة بدنية، يعتمد عليهما الإنسان، للنهوض بما يستقبل من حياته، كأعماله اليومية ، أو مساندة عاجز ، أو دفع خطر.

1. ينظر: ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 1/ 158.

الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 509، ورواية البيت في الديوان هي: للصِّبَى

الثانية، حياة الأرواح، وغذاؤها كل أفعال الخير، وتتجلى ـ على سبيل التمثيل ـ في الأخلاق الحسنة والخصال الكريمة، ومخرجاتها التحلي بها، والتأليف بين المسلمين، ولَمِّ شتات المفترقين.

وبناءً على هذا، فلا يضير الإنسان أن يتقدم به العمر وهو على عهد بحياة القلب، ولا قيمة للمكان مهما ارتفع بنيانه، إلا بحياة ساكنيه، فهو زائلٌ فانٍ، ولكن ذكره باقٍ، يشيد به من تواروا خلف أسواره، أو تستروا وراء حجبه.

موضع الحجاج.

في هذا البيت علق الآمدي على لفظ عكاظ، حيث قال مرة: ليس بالجيد، بسبب ما أحدثه من أمر غريب، فلو قال: ((معدن للصبا أو مألف أو موطن[1]))، لحقق مبتغاه، وناسب اللفظ المعنى، ففي هذا الاعتراض يتبين للقارئ عدم رضا الآمدي على استخدام الشاعر للفظ عكاظ، وما خلفه من أثر، وبقراءة تعليق الآمدي، يواجِهُ القارئ حكماً آخر، فيقول: ((ولو قال: سوق لكان أجود من قوله عكاظ[2]))، ففي هذا النص لا يلمس القارئ اعتراضاً واستنكاراً من الآمدي على تعبير أبي تمام، وهو دليل على صحة توظيف الشاعر، وإن كان فيه مأخذاً، ولكنه يؤدي غرضه، ويصل مقصده إلى القراء؛ لأن الآمدي عندما قال: ولو قال: سوق لكان أجْـود، أثبت لقول أبي تمام جودة، ولذا فالحكم الأول يتقلد دور التقويم، أما الحكم الثاني، فيمثل دور التحسين، وبناءً على هذا الارتباك في الوصف، سيتم تناول الحجة وفقاً لمنطوق الحكمين.

الأساس الأول.

ويعتمد الآمدي في حجاجه الأول على أساس الوقائع؛ لأن الألفاظ لها أبعاد أو دلالات محددة، ومجالها محدد أيضاً، وهذه الدلالات ومجالاتها هي من مخرجات الاستعمال، حيث تواطأ استخدام العرب لهذه الألفاظ، وَوَرَّثُوا ذلك للأجيال اللاحقة، حتى استقر اللفظ واستقرت دلالته على قرار، ولذا فالآمدي عندما رفض هذا التوظيف، فهو منطلق من قاعدة عريضة، وهي الاتفاق

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 509.
2. نفسه.

المشترك، والذي يعتبر ميزة لهذا الأساس، وبناء على ما تقدم، نعى الآمدي على بيت أبي تمام، ووصفه بالرداءة.

الأساس الثاني.

ويعتمد الحكم الثاني على أساس الهرميات المجردة؛ فالآمدي كما تبين من نص سابق يشير إلى جودة معنى أبي تمام، حيث إن مقصد البيت واضح، إلا أنه لو استخدم لفظ السوق عوضاً عن لفظ عكاظ لكان أجدى وأوفق؛ وذلك لتناسب لفظ العموم مع سياق العموم، ولهذا يتساءل الآمدي عن استخدام لفظ التخصيص وهو عكاظ، فلو استخدم لفظ السوق لأدى المعنى على تمامه دون ريبة.

الآلية الأولى.

ويعتمد الآمدي في حجاجه الأول على آلية الغائية، متخذاً من ذريعة اتجاهها آلية للدعوى، فقول أبي تمام قد عهدنا الرسوم وهي عكاظ، يوحي بصورة غير لائقة بتلك الوجوه الكريمة؛ فيخيل للقارئ بأن هؤلاء الفتية قد اجتمعوا في مكان شبيه بسوق عكاظ، من حيث ازدحام الأقدام وكثرة الوافدين، وما يدور في ذلك السوق من مناكفة ومعاكظة، سواء أكان بين أرباب اللسان أم خبراء البيان، أم بين التجار والباعة، وهم في ذلك بين أخذ ورد، فعندما يصور الشاعر حَدَثَهُ، في موطن شبيه بالوصف المذكور، فلا يعدو حال الفتية على حال الأمتعة لدى التاجر، إذ كل منهم ينشد وصلهم، وما كان لهذه الوجوه أن يُحَطَّ قدرها، حتى تصنف ضمن المصالح أو المكاسب الآنية من الأمتعة الزائلة، فقدرهم غير ذاك القَدْر؛ لما حباهم به القَدَرُ من جمال الخُلق والخَلق؛ إذاً فرفض الآمدي لهذا التوظيف؛ لما يترتب عليه من وصف لا يليق بقدر الموصوف، ولا يفوت البحث أن يضع بين يدي الآمدي تساؤلاً قد يتطرق إلى ذهن القارئ، ومفاده، أن الآمدي في اختياره للفظ سوق، عوضاً عن لفظ عكاظ، مدعياً انسجامه مع السياق، ألا يلْحَظ القارئ أن هذه الحجة ترتد على الآمدي نفسه؛ لأن الأسواق في الغالب تكون معرَضاً وترويجاً للبضاعة، ومناكفة أصحاب المصالح بعضهم فيما يغتنموه من أرباح، إذاً فالذي يحمله الناقد على أبي تمام، يمكن أن يحمله القارئ على

الناقد؛ إذ في كلا اللفظين يمكن أن يُحَمَّل مدلولُ النخاسة، الذي يواريه الشاعر، ويبدى عنه الناقد في تحليله.

الآلية الثانية.

ويعتمد الآمدي من خلال المنطوق الثاني على حجة البراغماتية؛ فالشاعر قد استخدم لفظ عكاظ، لأنه من أكبر الأسواق التي يجتمع فيها الناس، فاختار هذا اللفظ؛ ليعبر عن مدى ضيق المكان بزواره؛ لكثرة من يفد إليه، ولكن مع هذا الذريعة التي أبان عنها الشاعر، وفهمها القارئ من خلال تحليل الناقد، إلا أنها قد أخلَّتْ بركن من البيان، لأن الشاعر عبر عن اكتظاظ تلك الرسوم بعكاظ، وعكاظ هو علم يطلق على سوق يرتاده العرب قديماً، إذاً استخدم أبو تمام لفظاً خاصاً وهو عكاظ، لموضع عام وهو الرسوم، وإن كان عكاظ من أشهر الأسواق وأشدها ازدحاماً، إلا أن الغاية هنا لا تبرر الوسيلة، بمعنى لو سئل سائلٌ، لم رفض الآمدي توظيف الشاعر، مع أن في البيان العربي كثيراً ما يعبر عن العام بلفظ الخاص؟، قيل إن العدول من لفظ إلى لفظ، يكون على مقتضى الحاجة، ولأغراض محددة، وليس في كل شيء، ولو قال السائل إثر ذلك: وما أدراك عن استغناء الشاعر لهذا الاستخدام، لتنفي حاجته إليه؟، وفي هذه النقطة يجيب الآمدي فيقول: ((وإنما ذهب إلى أن عكاظ من أعظم الأسواق التي تجتمع فيها العرب. وقد كان يكفيه أن يقول: سوق ... وإن السوق قد تكون عظيمة آهلة[1]))، ولهذا قدم الآمدي لفظ سوق، مدعياً عدول الشاعر عنه، مع أنه يناسب اللفظ العام للموضع العام، ويفي بالمعنى على تمامه.

تصنيف الآلية الأولى.

وتصنف هذه الآلية إلى اتصال مؤسس على بنية الواقع؛ نظراً إلى قدرتها الاستباقية على تنبؤ المآلات؛ فالآمدي حاول الربط بين حكم مسلم به، وهو مبدأ المصالح والمكاسب، والتي هي بغية التاجر، وبين حكم يسعى الخطاب إلى تأسيسه، وهو وصف الشاعر لحياة المكان، وحياة من فيه بسوق عكاظ، لأنه يكثر تجمع الناس فيه، وهو أمر لا ينبغي حدوثه؛ لأن سوق عكاظ موطن يعرض فيه التاجر بضاعته، ومكان للمغالبة بين الباعة، ومحل للخصام والجدال بين أرباب النهى في ميادين

1. نفسه.

الكلام، أضف إلى ذلك أن هذا السوق، يعتبر مكاناً لبيع الرق، حيث قال الآمدي: ((فقال: عكاظ، أي سوق للصبا يجلب إليها[1]))، لهذا وتقديراً للدلالات المنبعثة من لفظ عكاظ، استبعد الآمدي أن تُستخدَم في هذا المقام، لما تقدم ذكره، فالآمدي ربط بين الحكمين، الأول، وهو المسلم به، ويتمثل في مبدأ المصلحة، أما الثاني، فهو الحكم الذي يسعى إلى تأسيسه، وهو أن سوق عكاظ موطن للمناورة والمخاصمة، وموضع يساق إليه، ممن امتُلِكَت رقابهم، فإن سُلِّم بهذا الحكم، فقد تعذَّر اجتماع الفتية فيه، أو فيما يشاكله؛ لأنه لا يليق ومقام الفتية، فإن سَلَّم القارئ بالحكم الأول، فلا مناص له من قبول الحكم الثاني، ومن قبوله للحكمين، يستفيد الآمدي بعدم انسجام اللفظ مع السياق.

تصنيف الآلية الثانية.

وترتد هذا الآلية إلى اتصال مؤسَّس على بنية الواقع؛ لأن الآمدي قد بيَّن مغزى الشاعر في استخدامه للفظ عكاظ، ومن خلال الآلية البراغماتية التي قدمت تحليلاً إزاء التوظيف، أبان الآمدي عن مخالفته للواقع، وذلك من حيث الأساليب البيانية، فيما تعلق بسياق العموم والخصوص، فالآمدي قد حاول أن يقارن بين المستعمل والمتداول، وبين الحجة التي قدمت سبباً شبه منطقي، ولكن في كل هذا، ترتد الحجة إلى اتصال مؤسس على بنية الواقع، على اعتبار ينبوع الاختلاف، إذ منشأه من الواقع.

1. نفسه.

3. قال أبو تمام:

ملَّكَتْهُ الصَّبا الوَلُوع فأَلْـ ـفته قَعُودَ البلى وسُؤْرَ الخُطُوب[1]

أما فيما يتعلق بتحليل النص فقد تناوله الدرس في مبحث البناء الصرفي[2].

موضع الحجاج.

ويستنكر الآمدي استخدام الشاعر للفظ ألفته؛ لأنه دال على المصادفة أو المفاجئة، وكلاً منهما، لا يلبي مغزى البيت، فإن كانت ريح الصبا قد فعلت للربع ما فعلت، فمن الأجدر أن يقول: جعلته، فالشاعر قد عدل عن اللفظ السليم، واستخدم لفظاً لا يليق بالمقام[3].

الأساس.

ويعتمد الآمدي في حجته على أساس الحقائق، وذلك من خلال تقديمه لمعنى ألفته، ومدى انسجامه مع سياقه، لأنه في اعتماده على هذا الأساس، حاول ضبط معنى المصطلح في ذهن القارئ، بحيث لا يستشكل على الاختيارات الصحيحة، وحتى تتم المعاملة مع اللغة، معاملة المحسن المجيد، فعندما استخدمها الشاعر على غير ما عهد الآمدي، شرع في تحديد معنى اللفظ؛ لأنه محط توافق بين جمهور الاختصاص.

الآلية.

واستخدم الآمدي آلية عدم الاتفاق؛ نظراً لأنها كشفت عن التعارض في بيت الخصم، فعندما استخدم الشاعر لفظ ألفته في هذا الموضع، يرى الآمدي أن السياق لا ينسجم مع دلالة اللفظ، فنُقِض قول الخصم؛ لأن ملفوظه لا يحقق غرضه، فاختار له الآمدي لفظ "جعل"، والذي من معانيه التصيير؛ أي أن هذا الربع بعدما غشيته ريح الصبا، صيرته أثراً بعد عين، ومن خلال هذه الآلية، قد يلاحظ القارئ سوء توظيف، بعدما أفاد الآمدي باللفظ الذي يناسب المقام.

---

1. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 1/ 116.
الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 493.
2. ينظر: ص 42، من هذا البحث.
3. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 494/1.

التصنيف.

وتعزى هذه الآلية إلى اتصال شبه منطقي، وإن كان الحديث عن أصل مثبت في الواقع، إلا أن هذه الآلية تخاطب العقل؛ فإن كان لفظ ألفته دال على المصادفة، تعذر أن تستخدم للريح التي جعلته قعود البلى، لأن المصادفة تحتمل معنى الملاقاة[1]، والحديث لا يتغيا منه الرؤية البصرية حتى يستخدم لفظ أَلْفَتْهُ، بل يراد منه مآل الربع بعدما جالت فيه ريح الصبا، ولذا ترجح لدى الآمدي استخدام لفظ جعلته، الدال على التصيير، فانطلاقاً من التناسب الذي تفضل به الآمدي، يستلزم منطقياً توظيف اللفظ المناسب، وهو جعلته، للوصف المناسب.

4. قال أبو تمام:

إن الخليفةَ قد عَزَّتْ بدولته دعائمُ الدينِ فليَعْزِزْ به الأدبُ[2]

في هذا البيت يتطرق أبو تمام إلى العلاقة بين السلطة والسلطان من جهة، والرعية من جهة أخرى، فَالْأَوْلَيَان كأنهما حدان، باطنهما، فيه الرحمة، وظاهرهما عذاب، أما الباطن فيمثله حدود السلطة وطاعة السلطان، وفيهما تتجلى الرحمة والعناية، وأما الظاهر فيمثله الثغور، وهذه الثغور تتعدى دلالتها من المكانية إلى دلالات أخرى، وهي ما تعلق بالمجال الداخلي والخارجي معاً، وتتجلى في المستوى الأمني والفكري والاعتقادي والاجتماعي والاقتصادي، فكل من هذه المستويات يمثل موضع تحدٍّ ومجابهة خطر، أما فيما يتعلق بالمدلول الأمني فهو سلامة الأرواح وحفظ الأبدان، وحمايتهما من كل فاتك، والمدلول الفكري وهو حفظ ثقافة الأمة والوقوف ضد التغريب والدفاع عن الموروثات على تعدد تصانيفها، والمدلول الديني وهو صون الشريعة عن التغيير أو التبديل أو التحريف، مخافة اندثار معالم الدين وأصوله وثوابته، في قلوب المنتمين إليه، وأما المدلول الاجتماعي فهو حفظ النسل عن كل ما يشوبه، وما يحدق به من تغيرات فسيولوجية، بغية فساد الرابطة المجتمعية، بدءاً من رباط الزوجية والعلاقات الأسرية، ومنها إلى القرابات وتواشج الأرحام، وصولاً إلى الأفخاذ والبطون، فهذه الحلقات المتسلسلة تشكل كتلة متكاملة، أمكن تسميتها بعد

---

1. ينظر: تاج العروس، الزبيدي، مادة صدف، 24/ 9.

2. ينظر: ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 1/ 257.

الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 2/ 357، ورواية البيت في الديوان هي: فليَعْزِزْ بك الأدَبُ.

ذلك بالأمة، ومن خلال هذه الوحدة يدرك القارئ أهمية الصلات المجتمعية من الناحية الدينية والوطنية، التي تشد أواصر هذه الأمة، بحيث يتعذر تفكيكها وتشتيتها شيعاً وأحزاباً، حتى لا يبرم كل شخص مع عصبته، ولئن لا تنتهك من قبل العوادي، فهذه من الواجبات المنوطة برقبة الحكم، أما فيما يتعلق بالمدلول الاقتصادي فيقصد به المال، فبه تؤمن الاحتياجات، ويجبر النقص، ويسد العجز، إذ هو عصب الحياة وشريانها النابض، الذي يحتل سلطة نافذة، فإن بناء الدول والإمارات، موقوف على المال والرجال، ولا غنى لأحدهما عن الآخر، ومن خلال هذا الثنائي، يكمن الحفاظ على الحركة الاقتصادية، وذلك من حيث درء الفساد الذي يرقبه الرجال، وحيازة المكاسب الذي يعين عليه المال، وبهذا تتكامل الخيوط الرئيسية في علاقة الخليفة بالرعية، وإن كان بيت أبي تمام يشير إلى السلطة والنفوذ، فلا مناص من إلقاء الضوء على ما يتعلق بجوانب أخرى؛ فالكلام يأخذ بعضه برقاب بعض.

موضع الحجاج.

ويعترض الآمدي في هذا البيت على استخدام لفظ عزت، ويرى بأن أبا تمام قد اختار لفظاً لا يناسب مقام البيت، لأنه أخبر عن ثبات دعائم الدين في ظل دولة الخليفة، وإن كانت العزة تستتبع الثبات والتمكن، إلا أن اللفظ لا يحقق الانسجام التام مع الموقف.

الأساس.

ويعتمد الآمدي لأساس حجته على الوقائع، وهذه الوقائع تمثل توافقاً مشتركاً، فعند التحقيق، أمكن أن يجد القارئ فرقاً بين مدلول ثبتت أو تمكنت، وبين مدلول عزت، وبما أن الحديث يراد به إرساء قواعد الشريعة الإسلامية، في نفوس من هم تحت حكم السلطان، فاللفظ المناسب هو التثبيت، فاعتمد الآمدي على ما استعمل لهذا المقام، انطلاقاً من تناسب معنى اللفظ.

الآلية.

ويستخدم الآمدي لهذا المقام آلية عدم الاتفاق، وذلك بسبب ما أحدثه من تعارض ملفوظه مع مبتغاه؛ فهب أن الدولة قد قصرت فيما ينتظر منها، وأنها لا تملك الإمكانات للنفوذ، ألا ترى أن

الوصف يشير إلى ألفاظ مثل وهت وسقطت وخرَّت، وكل هذه الألفاظ تتعارض مع الثبات والتمكن، وليس مع العزة والذلة، ومن هنا استفاد الآمدي من التعارض الذي يُشْكِل على لفظ عَزَّتْ، وقدَّم ألفاظاً تنسجم مع الموضوع، إذ المقام يناسبه التمكن؛ لأنه أمسى في مغالبة مع أعداء بيضة الدين، أما لفظ العزة، فإنه ينسجم مع الموقف، بأن لو كان الحديث يشير إلى تحقيق مطلب معنوي داخلي، لا إلى نفوذ خارجي، وإن كانت الأولى تستتبع الأخيرة كما قيل آنفاً، إلا أن الآمدي وهو في رقابة على الألفاظ، لا يرم بذلك إلى التعقيد والمبالغة فيما يبدو، بل يبحث عن حكمة اللفظ، وهو وضعه في المكان المناسب في الزمان، للشخص المناسب في الحال المناسب.

التصنيف.

وتصنف الآلية إلى اتصال شبه منطقي؛ لأن الحديث وإن كان يتعلق بالألفاظ اللغوية ومقاصدها، إلا أن الآمدي ذهب بهذه الحجة إلى بعد عقلاني خالص؛ فإن قيل بأن إرساء قواعد الشريعة الإسلامية يستوفي مغزاها لفظ التمكن والثبات، فإنه يستلزم منطقياً توظيف هذه الألفاظ، واستبعاد كل لفظ قاصر عن تصوير المشهد، بما يليق بهذه الحالة، ومنها لفظ عزت، حيث قَصُرَ معناه على المدلول المعنوي، وقَصَّر عن مدلول النفوذ الخارجي.

الفصل الثالث: حجـاج المعنى في كتاب الموازنة.

المبحث الأول: مقياس الصحة والخطأ.

المبحث الثاني: مقياس الجودة والرداءة.

المبحث الثـالث: مقيـاس شرف المعنى.

المبحث الرابع: مقياس مشاكلة اللفظ للمعنى.

الفصل الثالث: حجاج المعنى في كتاب الموازنة.

المبحث الأول: مقياس الصحة والخطأ.

قبل البدء في التجربة العملية لفاعلية الحجاج، ينبغي التوقف عند مفهوم الصحة والخطأ، فالصحة تعني سلامة الشيء من كل عيب وريبة، أما الخطأ فهو الحياد عن الصواب[1]، ويقصد بهما في المعجم، كل معنى لا يقبل التجزئة أو النسبية، فيبعثه المتكلم على إطلاقه، صحة أو خطئاً، كأن يخلو من الاستحالة والتناقض[2]، والاستحالة هي ما تعذر وجوده وتخيله، كقولك: شربت ماء البحر كله؛ فتحقُّقُ هذا الفعل أمر يستحيل تحققه واقعاً أو تصورُّه خيالاً، أما التناقض فهو الجمع بين المتناقضين في جهة واحدة، مثال ذلك زيد قائم جالس، فهذا المثال يمكن أن يتصور خيالاً؛ مرة بفعل القيام ومرة أخرى بفعل الجلوس، لكنه لا يتحقق واقعاً؛ لأنهما صفتان متناقضتان لا تجتمعان في آن واحد مع شخص واحد، ولأجل ذلك حدد ضابط التناقض في أحادية الجهة؛ فقد يجتمع متناقضان ولكنهما إلى جهتين مختلفتين، كقولك: زيد أعمى العين بصير القلب، فهنا قد اجتمع العمى والبصر في زيد، ولكنهما لا ينتسبان إلى جهة واحدة، فنُسِبَ البصر إلى القلب، وهو النور الذي يوصل الإنسان إلى الهدى والخير، ونُسِبَ العمى للعين الجارحة، وهو طمس للنور الخارجي للإنسان، والذي من خلاله يعاين الأشياء، ويتعرف على محيطه المجاور، فالضابط لهذا المقياس هو رفض النسبية، ولهذا فصحة المعنى أو خطؤه، لا تتجزأ، ولا تصنف ضمن درجات من القوة والضعف.

وقد يستشكل هذا المصطلح على الباحث؛ لأن الحجاج يدعَم الاحتمالية ويرفض القطعيَّة، ومن ثَم فهذا تعارض مع مبادئه[3]، إلا أنه وهو يعالج هذه المسألة، عليه أن يميز بين النسبية بمعناها الحجاجي، وبين مدلولها المعجمي، فإن كان هذا الأخير لا يحتمل التجزئة ولا النسبية، فلا يدل على خرقه للمقاييس الحجاجية؛ لأنه لا يتعامل مع مسائل رياضية أو قضايا منطقية محضة،

---

1. ينظر: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4/ 2004م، مادة صَحَّ، ص 507، مادة أَخطأَ، ص 242.
2. ينظر: سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1/ 1982م، ص 238 ـ 244.
3. ينظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته"، عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص 300.

كقولك: الواحد نصف الاثنين، إنما يتعامل مع مصادر تنبع من ثقافة قوم وتقاليد وأعراف تواطؤوا عليها، وألفوها في حياتهم، وحرصوا على اقتفائها، ولو نشز أحدهم عنها لردوه إليها، وذُمَّ لمخالفته إياها، اعتقاداً منهم بحقيقتها، لكنها وإن قوى دليلها كأن يستشهد مثلاً بلغتها أو بأعلامها، فهي لا ترقى لأن يجزم بها أمام الجمهور العام، إنما مجالها الجمهور الخاص؛ لأنها لا تنتسب إلى تراث إنساني مشترك، بل تتعلق بقطر من الأقطار أو بأمة من الأمم، ولذا فمجال الاعتراف بهذه الثقافة، إنما هو محصور في محيطها، أي أن هذا المقياس، قد اتفق على دلالته المعجمية، ولكن اختلف في مناط الصحة والخطأ؛ فما يراه زيد خاطئ، يراه خالد صحيح، وكلٌّ منهم يحوز أدلةً تؤيد رأيه، فهم وإن كانوا أبناء اللسان الواحد، إلا أن وجهة النظر تختلف من شخص لآخر، وخير دليل على ذلك ما سيقف هذا المبحث.

1 - قال أبو تمام:

رضيتُ وهل أرضى إذا كان مُسْخِطِي مِنَ الأمر ما فيه رضى منْ له الأمْرُ[1]

يشير البيت إلى عدم الرضا عن شيء مخصوص؛ لأنه يرضي صاحب الأمر.

يقول الآمدي، فقوله: ((وهل أرضى إنما هو نفي للرضا، فصار المعنى ولست أرضى، إذا كان الذي يسخطني ما فيه رضا من له الأمر: أي رضا الله تعالى، وهذا خطأ منه فاحش[2])).

موضع الحجاج.

اعتراض الآمدي على دلالة المعنى، وذلك من خلال توظيف أداة الاستفهام (هل) في البيت، وبيّن ذلك من خلال جمعه لمواضع توظيفها، مقدماً لكل منها معنى لا ينسلك مع معنى البيت؛ ليدلل على سوء التوظيف، فإن قال قائل: لم لا يكون قوله وهل أرضى، تقرير على فعل يؤكده من نفسه، كقولك: هل أودك؟. قيل له ليس هذا مثل قول أبي تمام هل أرضى؛ لأن صيغة الكلام دالة

1. ديوان أبي تمام الطائي، حبيب بن أوس، تحقيق محي الدين الخياط، طبع مرخصاً من نظارة المعارف العمومية الجليلة، ص475.
الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي،211/1.
2. نفسه، 212/1.

على نفي الرضا، وذلك بإدخال الواو على (هل)، وهذا الفهم شبيه بقولك: هل ينفع في زيد العتاب؟ وإجابته: لا ينفع، وأضاف الآمدي إلى هذا استدلالاً بقول ذي الرُّمَّة:

وهل يرجع التسليم أو يكشف الأسى ثلاث الأثافي والديار البلاقع[1]

أي لا يرجع الحال كما عهده الشاعر، إذ الديار مقفرة، ولن ينكشف الأسى؛ لبعد المحبوبين عن موطن سكناهم؛ لأن هذه الواو كأنها عطفت جواباً على قول قائل هل يرجع التسليم؟. وإن كان معنى أداة الاستفهام في البيت، تفيد انتفاء تقرير ودفعه؛ لأنه لا يوافق الواقع، فقوله: ((وهل أرضى))، أي؛ لست أرضى، إذا كان الذي يسخطني، لا يرضي الله تبارك وتعالى، وهذا موضع الخطأ والفحش في معناه، حيث استخدم أداة الاستفهام في غير موضعها المناسب، وابتعد المعنى عن أصل وضعه ـ على حد قول الآمدي ـ فأحدث تعقيداً وغموضاً في استخراج دلالة البيت.

فإن قيل إن (هل) هنا بمعنى قد، كقوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾ [2] فيكون المعنى رضيت وقد أرضى.

قيل هذا قول قوم من أهل التفسير، وتبعهم بعض النحويين، وأهل اللغة على خلاف ذلك، ولم يأت في كلام العرب هل قام زيد؟، بمعنى قد قام، وإن عُدم هذا في كلام العرب ولغتها، فكيف يؤخذ به؟، وهب الأمر كذلك، فإن بيت أبي تمام لا يحتمل من التأويل ما احتملته الآية؛ لأن هل تضارع قد، إذا وليت الفعل الماضي، وأبو تمام أوقعها على الفعل المستقبل، وإن كان كذلك تعذر عليها أن تضارع قد؛ لأن قد ههنا بمعنى ربما، ولفظ هل، لا يحتمله، ففي هذا الاستخدام جمع الآمدي مواضع التوظيف؛ لسد الباب أمام تعدد الاحتمال، وحشر المعنى قبالة الوجهة المرادة له أن تكون[3]، إذاً فكل هذه الاحتمالات التي عرضها الآمدي، لا تنسلك مع توظيف أبي تمام، ولا تربطها علاقة بسياق البيت، ورفض الآمدي، مبنيٌّ على معطيات وحقائق معتمدة.

---

1. ينظر: ديوان ذي الرمة، تحقيق أحمد بسج، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط1 1995م، ص155.
2. سورة الإنسان: الآية 1.
3. ينظر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي،1/212.215.

الأســاس.

اعتمد الآمدي في نقده لمعنى البيت على أساس الحقائق، حيث يتميز هذا الأساس، أنه يحظى بالموافقة العامة؛ لأنه تعبير عن واقع بأدلة مقبولة، ولهذا سخَّر الآمدي هذا الأساس؛ ليشير إلى أن استخدام الألفاظ أو المصطلحات اللغوية، ينبغي أن يكون على قدر الحاجة، وأن يطابق المعنى المراد، فما إن يفقد التوظيف هذين الشرطين، فإن الاتصال يتعذر بين المتخاطبَيْن، لأن أحدهم لم يلتزم بتواضعات اللغة التي ينتمي إليها، والحقيقة التي كشف عنها الآمدي، هي أداة الاستفهام "هل"، فمن المعلوم أن هذه الأداة وأمثالها قد حصر استخدامها، وذلك زمن السماع عن العرب، ومما هو في القرآن الكريم والسنة النبوية، إذاً فلا يتأتى للمرء أن يعرض صفحاً عن هذه المصادر الأمينة، ويقدم معنى لا يتفق واللغة التي ينتمي إليها.

الآلية.

استخدم الآمدي آلية الاتجاه، وهذه الآلية قد استخدمت لدرء توظيف أبي تمام؛ لأنه غير موافق للأساليب اللغوية، وذلك عندما وظف أداة الاستفهام (هل)، حيث كشف الآمدي عن مواضع توظيفها في السياق اللغوي، وأعمل صيغة السؤال والجواب نبأ من يثق في حجاجه، وقدم لكل موضع معناه الذي يبديه في سياقه، ورأى بأن هذه المعاني لا تتعلق بمراد معنى البيت، فحجة الاتجاه هنا، ترفض جميع هذه التفاسير؛ للسبب الذي ذكر.

التصنيف.

وينتمي هذا الحجاج إلى اتصال مؤسس على بنية الواقع، الذي يعتمد على التجربة معياراً على فاعلية الدعوى، ومن خلال هذا تبرز قيمتا التفسير والتوضيح؛ لأن الأهمية لا تكمن في نوع التصنيف مفرداً، بل من حيث سلامة الأداة وحسن العرض، فبهما يفْضل حجاج عن حجاج؛ لأن المحاجج لا يدعي ابتداع موقف أو سلوك يحاول تبريره، ولكنه يفسر الأشياء نظراً إلى شبيهها في الواقع، فيعطف الماضي على الحاضر.

ولكي يقترب القارئ من موضع التساؤل، يلاحظ أن الآمدي اعترض على معنى البيت، معللاً ذلك بسوء توظيف الشاعر لأداة الاستفهام "هل"، وهذه الأداة محصورة الاستعمال من خلال الاستقراء، وقد وضعت لها كتبٌ متخصصة تهتم بمعانيها وذكر مواضع توظيفها[1]، والآمدي استشهد على صدق دعواه من خلال اللغة، وهذا هو الأصل المثبت الذي اعتمد عليه، وبيت أبي تمام ينبغي أن يكون تجربة تنسجم مع ذلكم الأصل.

2 - قال أبو تمام:

لما استحرَّ الوداعُ المحْضُ وانصرمَتْ أواخِرُ الصبْرِ إلا كاظِماً وجِمَا

رأيتَ أحْسَن مرْئيٍّ وأقْبَحَهُ مُسْتَجمعين لِيَ التوديعَ والعَنَمَا[2]

يشير البيتان إلى تصوير لحظة الوداع، التي تتخللها حرقة مع صبر، فهو موقف عصيب، وقليل من الناس يستطيع كظم الوجد في تلك اللحظات المفعمة بالشوق والتوديع، وفيها يلتقط الشاعر صورة لبَنان محبوبته، حيث استحسن بنانها فوصفها بالعنم، وذلك في قوله أحسن مرئي، والعنم هي ((شجرة حجازية لها ثمرة حمراء، يشبه بها البنان المخضوب[3])).

وفي الوقت ذاته كره هذا البنان بإشارته إلى الوداع، حين قال: وأقبحه، وهذا ما يسمى باللف والنشر غير المرتب، وهو ذكر شيئين على سبيل التفصيل أو الإجمال، ثم تفويض العقل رد كل واحد إلى ما يليق به من غير حاجة إلى أن تنص عليه[4]، حيث موضع اللف الأول يتمثل في أحسن مرئي، ونشره هو العنم، واللف الثاني هو وأقبحه، أما نشره فهو التوديع، والآمدي على وعي بهذا فقال: ((وأبو تمام إنما استحسن إصبعها واستقبح إشارتها[5]))، لكنه اعترض بدايةً على انتفاء تناسب تصوير البنان

1. ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف عبد الله ابن هشام الأنصاري المصري، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ـ القاهرة، 2/ 13 ـ 16.
2. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عزام، دار المعارف، ط4، 167/1.
الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي،38/2.
3. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، مادة عنم، 154/33.
4. ينظر: علم البديع، عبد العزيز عتيق، در الآفاق العربية ـ القاهرة، ط2006/1م، ص123، 124، 125.
5. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي،39/2.

مع الفعل وهو الإشارة، وسيذكر بعد قليل، واعترض أيضاً على رفض الشاعر التوديع ببنان محبوبه، وأبو تمام في هذا البيت حاول أن يميز بين شيئين:

الأول: وصفه للبنان بالعنم، وهذا الوصف يتماهى مع حسن الإشارة، والفعل الجميل، ويتناسب أيضاً مع البقاء لا الفراق.

الثاني: كراهة التوديع بذلك البنان المخضب، وهذا الكره ليس ناشئاً من قبح البنان، وإنما سببه كره الإشارة، فكأنه بذلك يومئ إلى وجوب التناسب بين الفعل الجميل والبنان المخضب الجميل، والسؤال الآن لماذا وصف الشاعر إشارة البنان بالقبح؟، يبدو أن الإشارة استدعت في نفسه إعلان عن بدء الفراق للصور الساحرة، والأخيلة الجميلة، واللحظات الرائعة، فإن كان وَصْفُهُ للبنان بذلك الجمال، فكيف يستحسن تلك الإشارة وهو يفارق صاحب البنان؟، فإن كانت الإشارة بالوداع تنبئ عن الاهتمام والحب والاشتياق إليه، فهي في الوقت نفسه إيذانٌ بالفرقة، وإعلان عن الجفوة، ومن هذه الوجهة يمكن تحديد مناط الحسن والقبح في قول الشاعر.

موضع الحجاج.

وهو الاختلاف في معنى البيت الثاني، وذلك من تعارض فكرتين، وهما جمال البنان باعتبار التصوير، وقبح فعله باعتبار الإشارة، حيث عدَّه الآمدي من الخطأ ؛ فمن شأن البنان الحسن أن يعبر عن الفعل الحسن، والقبيح كذلك، فكيف لأبي تمام أن يرى الشيء ذاته متمثلاً فيه حسن الصورة، وقبح الإشارة، وأيضاً كيف يصور الشاعر ذلك الفعل بالقبح، وهو إشارة محبوبه الذي يتألم لفراقه، وحزنه لبعده عنه؟، كان أولى للشاعر أن تمتلكه فرحة وسعادة؛ نظراً لموقعه من قلب محبوبه، وقلما تتكرر تلك اللحظات المعبِّرة، وإن كانت له مكانة وشأن عند محبوبه، فهذه إشارة تدل على حب واهتمام وشوق، كان الأجدر به أن يعير الاهتمام بتلك اللحظات التي تؤذن بالقرب، وإن فارقه قالباً فهو في القلب حاضراً.

الأساس.

في هذا النص يبني الآمدي حجاجه على منطلق الوقائع، وقدم اعتراضه بناء على ذلك؛ لأن الموقف طبقاً لهذا الأساس، يمثل ما هو مشترك بين جميع الناس أو فئة منهم، لذلك قلما يعترض عليها محاجِج.

الآلية.

علّق الآمدي على هذا البيت لما لاحظ تعارض الوصف مع السلوك؛ فمرة مدح بنانها، وقارب وصفها بالعنم، ومرة استقبح هذا البنان في إشارته إلى الوداع، وهذا سلوك لا يقبله سواد الناس، ناهيك عن ناقد، فأحياناً توصف المرأة بجمال مبهر من موضع في خلقتها، يستر هذا الجمال عيوبها، ويضرب به المثل ويشدو به الذكر، وأحياناً ترتفع المرأة قدراً بخصلة حميدة في خُلُقها، كالحياء مثلاً، فيتغنى بها، ويضرب بها المثل في حسن تربيتها، ويضاف لها من الصفات الحميدة ما يعوّضها نفسياً عما افتقدته من جمال ظاهري إن وُجد.

أما ما فعله أبو تمام ـ بحسب فهم الآمدي ـ فهو أنه كره إشارة بنانها من بعد ما استحسنه وأشاد بذكره، واستخدم الآمدي حجة عدم الاتفاق، وهي التي تعمل على نصين، بهدف تبرير موقف واستبعاد آخر، استناداً إلى ما يسفر عنه الواقع[1]، حيث استفاد الآمدي من التعارض الذي وقع فيه أبو تمام، وبين ذلك من خلال مقابلة سلوكها، وهو استقباح إشارتها مودعة، بوصفه، وهو استحسان إصبعها، معتمداً على مفهوم التناسب الذي يطمح إليه الجميع.

فبهذه القاعدة يكون استحسان البنان غير مناسب لقبح الإشارة به؛ إذ كيف توَظَّفُ الصورة الحسنة، لفعل قبيح على حد تعبير الآمدي؟، حيث علل ذلك بانعدام التجربة العاطفية عند أبي تمام، يقول الآمدي: ((وهذا يدل على أنه ما عرف شيئا من هذا، ولا شاهده، ولا بُلِيَ به[2])).

1. ينظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته"، عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص 325.
2. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 39/2.

التصنيف.

ينعقد هذا الحجاج تحت اتصال شبه منطقي، وهذا الصنف أكثر قابلية للتأثير في متلقيه؛ لخلوه من المرجعيات، مرتفعاً إلى مستوى خطاب العقل الجمعي، وبالنظر إلى حجية الآمدي التي يسعى من خلالها إلى بينونة الشرخ في علاقة الوصف وهو الحسن بالفعل وهو القبح، وذلك من خلال آلية عدم الاتفاق، أمكن أن تلاحظ انعدام التآلف بين الملفوظين؛ فثبوت الوصف يستدعي بمفهوم التناسب انتفاء القبح عن الفعل منطقياً.

3 - قال أبو تمام:

دعا شوْقُهُ يـا ناصرَ الشوْقِ دعوَةً فلبَّاهُ طَلُّ الدمعِ يجْرِي ووابِلُهْ[1]

هنا يصور الشاعر حالة الشوق كمستغيث يرجو المعونة والنصرة، فلباه الدمع.

موضع الحجاج.

ويعترض الآمدي على معنى البيت، وهو استدعاء الشوق ناصراً له ينصره، وذلك بمضاعفة حالة الشوق لديه؛ فالشوق محتاج إلى النصرة، والنصرة له لا تتأتى إلا بما يتناسب مع المستغيث، وهي زيادة لهيب الشوق، أما أبو تمام فقد استدعى ناصراً للشوق فلباه طل الدمع، فكانت النصرة على غير وجهها؛ إذ من شأن الدمع أن يخفف حرارة الشوق، ويقلل حمـاس الانتظار.

الأســاس.

واعتمد الآمدي على أساس الوقائع، حيث كشف عن مدى التباين بين موقف أبي تمام والواقع المختبَر؛ لأنه أخذ الكلام من قصده إلى ضده، فنصرة المشتاق لا تتأتي بكبحه وخفوته، بل باستثارته وتهييجه.

1. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 22/3.

الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 22/2.

الآلية.

واستخدم الآمدي آلية عدم الاتفاق، فالنص الأول هو بيت الشاعر، وأما النص الآخر فهو قول الآمدي: ((أراد أن الشوق دعا ناصراً ينصره فلباه الدمع ... والدمع إنما هو حرب للشوق؛ لأنه يثلمه[1])) وحيث إن طلب الشوق معاضداً له كان ذلك زيادة في قوته، فلما أجابه الدمع ضعفت قوته، وأصبح الشوق ذكراً على اللسان، بدلاً من تخلله الجنان، فمنعت الغاية لوجود المانع، وهو الدمع الذي يثلم حد الشوق.

التصنيف.

وترتد هذه الآلية إلى اتصال شبه منطقي؛ نظراً لكيفية عرض الحجة، فهو أسلوب شبه منطقي، مؤدٍ لمعنى البيت؛ فبما أن الشر مثلاً لا يستأصل بالشر، فالشوق لا ينصره إلا تذكرة المشوق، أما نصرة البكاء للشوق، فهو إخماد لأواره، وإطفاء لناره.

4 - قال أبو تمام:

مَهَا الوحْشِ إلا أَنَّ هاتا أوانِسٌ قنا الخطِّ إلا أَنَّ تلك ذوابِلُ[2]

يصف أبو تمام فتيات ويشبههن بمها الوحش في جمال عيونهن، وسلاسة حركتهن تمايلاً ذات اليمين وذات الشمال، ويشبههن كذلك بالرماح في طول قامتهن، وهذا الوصف يقتضي تناسب الطول مع العرض، وتناسب كليهما مع الحجم؛ وقد شبه حسن قامتهن بالقنا، وهو الرمح، والرمح كي يستخدمه الفارس ببراعة، لابد له من شكل مخصوص، فلا يكون مسرفاً في الطول؛ لئلا ينأى عن هدفه، وأن يكون سمكه مناسباً لقبضة يد الفارس؛ ليسهل التحكم فيه، وتناسب الطول مع السمك لا بد له من تناسب في الوزن، فلا يكون جذعاً مثلاً لثقله، ولا يكون غضّاً لعدوله عن هدفه؛ نظراً لخفة وزنه، فالمعتبر في هذا هو التناسب في جميع أحواله.

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 22/2.
2. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 116/3.
الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 157/1.

لكن أبا تمام استثنى فقال: إلا أن تلك ذوابل ـ وقد فسر الصولي كلمة ذوابل باللين؛ لأنها لا تنكسر عند الطعن بها[1] ـ فنفى التناسب بين القنا وقدود النساء لتثني الأول، وانتفاء الصفة عن الثاني.

موضع الحجاج.

وعلَّق الآمدي على هذا البيت، وهو تشبيه قد النساء بقنا الخط الذي اشتهر باللين والتثني، لكن أبا تمام ـ كما تقدم ـ عدل عن ذلك، ونفى اللين والتثني عن قدود النساء، التي هي من تمام أوصافهن.

الأســاس.

وهذا البيت ـ على رأي الآمدي ـ نقْضٌ لواقع حسي، فنفْيُ التثني عن قدود النساء لا يعكس الواقع، بل يخالفه، إذ ضُرِب المثل بهن في اللين والتثني كما في بيتي تمـيم ابن مقبل :

يهزُزْنَ للمَشْيِ أوْصالاً مُنَعَّمةً هزَّ الجنوب ضُحىً عيدانَ يَبْريـنا

أو كاهتزاز رُدَيْنِيٍّ تداوَلَهُ أيْدي التِّجارِ فزادُوا متْنَهُ لِيـنا[2]

فأساس الحجاج هو مرجعية الوقائع، ثم الاحتكام إليها.

الآلية.

ومن خلال بيت أبي تمام السابق، يلاحَظ ـ بمفهوم المخالفة ـ أنه نفى التثني واللين عن قدود النساء، وقد استدعى الآمدي في هذا الموقف آلية الشاهد؛ لأن من خصائصه تقوية الحجة أو القاعدة التي خالفها الشاعر، والشـاهد هو بيتان للشاعر تميـم ابن مقبل* :

يهزُزْنَ للمَشْيِ أوْصالاً مُنَعَّمةً هزَّ الجنوب ضُحىً عيدانَ يَبْريـنا

1. ينظر: شرح الصولي لديـوان أبي تمام، تحقيق خلف نعمان، 326/1.

2. ديوان ابن مقبل، تحقيق عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ـ دمشق 1962م، ص 327،328.

* . تميم بن أبي مقبل، من بني عجلان، أدرك الإسلام وأسلم، وهو من المعمرين، عـاش نيفاً ومئة سنة، ينظر: معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002م، كـامل الجبوري، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط2003/1م، 371/1.

أو كاهتزاز رُدَيْنِيٍّ تداوَلَهُ أيْدي التِّجارِ فزادُوا متْنَهُ لِينا[1]

وقد علق الآمدي على بيتي ابن مقبل بقوله: ((فشبه تميم قدودهن بالرديني لينه وتثنيه لا غير[2]))، ومن خلال نص تميم يدرك القارئ أهمية الشاهد في تكريس موقف أو قاعدة.

التصنيف.

وتنتمي الحجة إلى اتصال مؤسِّس لبنية الواقع؛ لأن أبا تمام حاول نفي سلوك سواء بقصدٍ مباشر أو غير مباشر، وعندما طرأ الاختلاف استدعى الآمدي الشاهد ليكرس به واقعاً، ولنقل الحجة من قاعدة مجردة إلى قاعدة ملموسة في الاستشهاد ببيتين شعريين للشاعر تميم ابن مقبل.

1. ديوان ابن مقبل، تحقيق عزة حسن، ص 328،327.
2. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 158/1.

المبحث الثاني: مقياس الجودة والرداءة.

ثمة أمر يحْسُن الإشارة إليه، وهو أن هذا المقياس لم يذكر في عمود الشعر العربي صراحةً، ولكن البحث قد استشفه من نقد الآمدي في كتابه، فكثيراً من انطباعاته النقدية، تؤول إلى هذا المقياس، ولذلك وجب التنبيه إلى هذه المسألة، على أن الآمدي وهو يباشر نقده الأدبي من خلال هذا المقياس، لم يلاحَظ عليه خرقه للعمود الشعري والعادات والأعراف، ولذلك فهو يُدِين لهذه الثوابت، سواء في نظرته للشعر، من خلال مقياس الجودة الرداءة أو غيره.

1 - قال أبو تمام:

طُلَّتْ دماءٌ هُرِيقَتْ عِنْدَهُنَّ كما طُلَّتْ دِمَاءُ هدَايَا مكَّةَ الهَمَلُ

هانَتْ عليه كلِّ شيءٍ فهْوَ يسفِكُهَا حتى المنازلُ والأحْداجُ والإبِلُ[1]

ويتضح من هذين البيتين حالة الأسى التي تُطَوِّقُ الشاعر، فهو يبث حزنه وحرقته لمفارقة الجواري المنازل، ويُبَيِّنُهُ نظْماً في بيت سابق لهما، حين قال:

تكاد تنتقل الأرواح لو تركت من الجسوم إليها حيث تنتقل

وفي هذا البيت وما سبقه يكشف عمق العلاقة بهن، حين انتقل الوجد من عالم الحس إلى عالم الغيب، ورابطٌ هذا وصفُهُ لا ينجم عن فترة وجيزة، بل ارتقاء في مستوى الحب تدريجاً، حتى أضحت علاقة أرواح لا علاقة أشباح.

إن الفصل بين المحبين، وبعد الشقة بينهم، لهو خطب جلل، وأمر عسير على من ذاق مرارة الفرقة، وطبيعة الخذلان، سيما إذا كانت طبيعة العلاقة كالتي ذكرت، ومن كان حاله كذلك، فهو عرضة للظى الفرقة، آنذاك قد يصدر عنه انفعال ينجم عنه انحطاط في مستوى النوال، فيخرُجُ عن دائرة العقل إلى تفويض النفس، ليصبح كثور هائج وسط متجر لبيع التحف والخزف، يصفه

1. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 8/3.

الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 53/2.

أبو تمام بمنتهى غضبه وثورته، وهو يهدم المنازل الخالية ويكسر الأحداج ويقتل الإبل، حيث بلغ ذلك ذروة شفـاء الغليل من استخدامه للفظ حتى.

موضع الحجاج.

ويقول الآمدي: ((وهل شيء عند المحبين أعظم من فراق الأحباب حتى يجعل أسباب فراقهم من أهون الأشياء وأقلها في سفك دمائهم؟[1]))؛ فأي تناسب سنح لأبي تمام أن يعبر عن ذلك الموقف العصيب بإهراق دم الإبل؟، فكأن الانفعال دون الفعل؛ لأن الحديث ليس عن جارية عابرة، بل علاقة شدت أواصرها منذ زمن، حتى تآلفت القوالب وامتزجت القلوب، إذ من المحتمل أن يصدر سلوك ينجم عنه سفك دم من كان سبباً في فراقهم، كأن يفتك بمن اشتراهن أو يهدر دم من رغب فيهن ... .

الأسـاس.

في هذا البيت تمثل الخلاف في نفي انسجام الواقع مع المحتمل؛ فابتعاد الأحباب بعد طول وصـال أشد وطأة من سفك دماء الإبل وكسر الأحداج، لـذا كان الحجاج معتمداً على أساس الافتراضات المتوقعة، وهذه الافتراضات كي يكون لها الحضور الفَعَّـال لا بد لها من ساند يقويها، وذلك على النحو الآتي.

الآلية الأولى.

واعتمد الآمدي على الغائية، وهي استدعاء لأمور تناسب شؤون قضية ما[2]، متخذاً منها حجة الاتجاه آلية للدعوى، التي تقوم على رفض أمر في ذاته لمخالفته مقتضى الغاية[3]، فرحيل المحبوب وابتعاده عن موطن سكناه، يستعصي تقبله عند المحب فكرة، فكيف إذا تحقق واقعاً، ليخمن القارئ عمق ذلك الأثر في قلب المحب، وما الذي سينجم عنه؟.

---

1. نفسه.
2. ينظر: مدخل إلى الخطابة، أوليفي روبول، ص206.
3. نفسه، ص205.

إنْ قيل ناتج ذلك مميتٌ للمحب، فهو احتمال وارد، كالأمثلة التي وردت قبل قليل، أو أنه يصاب بالجنون مثلاً، أو يقضي عمره يرتاد الحانات صعلوكاً، وهذه أمثلة أو احتمالات ترد على الذهن فيمن كان هذا حاله، فيا ترى كيف عبّر عنها من تلوّع بضرامها؟.

وقد عدل أبو تمام عن هذا الاتجاه، إلى وجهة لا يُرَدُّ فيها صدر الكلام على عجزه، وإلى غاية لا تتعلق بحرقة محب، إلا أن يكون حباً مصطنعاً أو عشقاً مبتذلاً، وألحق بهذا انفعالاً لا يداني الفعل، من سفكه لدماء الإبل و... إلخ، فهنا رفض الناقد انفعال الشاعر؛ لعدوله عن نتيجة الفعل المتوقعة.

الآلية الثانية.

أضف إلى ذلك أنه صرح بسفك دماء الإبل، فكيف السبيل وقد غادرت المكان، وأقفر المنزل خالياً من ساكنيه؟، يمكن للقارئ أن يفهم حجية الآمدي من خلال آليتين:

الأولى سبقت بالدرس، أما الثانية فهي حجة عدم الاتفاق.

إن سير الإبل ورحيلها عن مستقرها، يقف حائلاً دون سفك دمها، لذا استفاد الآمدي من تمانع وقوع الحدث، فقال: ((المنازل إذا خلت من أهلهـــا، والإبل إذا سارت بهم؛ فأي شيء يسفكها؟[1]))، فهذا تعارض جلي، إذاً فما الغاية من تعبير أبي تمام، وعلى هذا تساءل الآمدي، وبالإزاء لينظر القارئ قول البحتري في موقف يداني هذا الموقف:

وقتل المحبينَ العيونُ ولم أكن أظنُّ الرسومَ الدارسات قواتلا[2]

فالبحتري وقف تذكرةً للأيام الخوالي وتلكم العيون الساحرة، ولم يتعرض للمكان بسوء، بل كان سبباً لذكرى واقع سعيد امتلكه، ولم ينظر إليه نظرة شؤم ولا انتقام.

تصنيف الآلية الأولى.

وترتدّ هذه الحجة إلى اتصال مؤسَّس على بنية الواقع، حيث إن مجال التجربة هو الذي جعل من الآمدي وغيره على علم بمآل الموقف، وعلى وعي بانتفاء التناسب بين الفعل والانفعال؛ لأن

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 53/2.
2. ديوان البحتري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، دار المعارف ـ القاهرة، ط3، ص1603.

هذا موقف منوط بنتائج قَبِلها الجميع؛ لارتباطها بواقع إجرائي منطقي، كقولك: اجتهد محمد فنجح؛ فالنجاح الذي ناله محمد، هو نتيجة متوقعة، لأنه استعد وأعد العدة لذلك، ومثل هذه النتيجة في توقعها، لا يجدها القارئ في بيت أبي تمام.

تصنيف الآلية الثانية.

وتصنف هذه الحجة إلى اتصال شبه منطقي؛ لأن الآمدي أبان عن تعارض البيت، من خلال استخدامه للشيء وخلافه، فأبو تمام أبان عن سلوكه الغريب تجاوباً مع عاطفته، وأفضى إلى انفعال لا يتناسب مع الفعل، وكذلك غايته وهي سفك دماء الإبل غير متحققة؛ لمغادرتها المكان، وهذا اللفظ أحدث تعارضاً مع مقام البيت، لأنه أثبت انفعالاً لا يقبله العقل، ولما كان الحكم في هذا للعقل، صنفت الحجة بهذا التصنيف؛ لأنها خلت من أيِّ تأثير أيديولوجي.

2 - قال أبو تمام:

وقد يكْهَمُ السيْفُ المسمَّى مَنِيَّةً وقد يرجعُ المرءُ المظفَّرُ خائِبَا

فآفة ذا أنْ لا يصادِفَ صارِماً وآفة ذا أَنْ لا يصادف ضاربَا[1]

وتعرض الآمدي لحالة سيف وفارس جارت عليهما الأيام، ورجع بهم الزمن القهقرى، حيث عدّ من عيب الفارس ألا يمتلك ذلك السيف المسمى منية؛ لتحققها على متنه واقعاً، ومن عيب السيف الصارم ألا يصادف مضربًا؛ فارساً شجاعاً يمتلكه ليحصد به الرؤوس، فكأن الفارس دون سيفه البتار لا ينفع، وهذا السيف دون شجاع لا يجدي، فالمعنى يشي بأن كلاً منهما مكمل للآخر.

موضع الحجاج.

وعلّق الآمدي على هذا البيت بقوله، ((فآفة ذا ألا يصادف صارماً ليس بالجيد؛ لأن المظفر قد يقطع السيف الكهام في يده[2]))؛ إن الشجاعة والفروسية لا تتمثل في سيف وفارس، بل فارس مقدام

1. ينظر: ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي وإلى روايته للبيت،141/1.
الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 264/2.
2. نفسه.

يملك قدراً من العزم والشجاعة، يستطيع إمضاء سيف كهام؛ أي الذي لا يقطع[1]، ثم قال بعد ذلك: ((وكان من الأجود أن يقول: فآفة ذا ألا يصادف مغنما أو مضرَباً[2]))؛ لأن الشجاع لا يأبه لسيف مصقول أثره أم مثلوم حده، فاكتُفي من ذلك التقاء عزمه وشجاعته رهاناً بظفره، لا بمضي سيفه.

الأســاس.

حكم الآمدي على هذا البيت بحكمين، وعلى هذا فالأساس يختلف باختلافهما:

أ - الحكم الأول قوله: ((فآفة ذا ألا يصادف صارماً ليس بالجيد))، إذاً معنى البيت رديء.

ب - الحكم الثاني قوله: ((وكان الأجود له أن يقول: فآفة ذا ألا يصادف مغنماً، أو مضرَباً[3]))، ويفهم من هذا استجادة الآمدي لمعنى البيت، ولكن يوجد ما هو أجود منه، ودلـيل ذلك استخدامه لـ أفعل التفضيل.

الآلية الأولى.

ومن خلال حكم الآمدي، يلاحظ القارئ أنه يرسخ رؤية، ويضفى عليها طابع الواقعية؛ لأنها ليست محض خيال، حيث اعتمد على آلية الشاهد، ليعلن عن حضور حجته، ونقلها من المعنى المجرد إلى الواقع الملموس، وذلك ببيت للبحتري يقول فيه:

وما السيف إلا بزُّ غادٍ لزينة إذا لم يكن أمضى من السيف حامله[4]

فإن لم يمتلك الفارسُ قوةً ونفاذاً يخولانه لمواجهة أعدائه، فلا نفع يرتجى من سيفه الصارم، وما هو إلا عرضة للتباهي به أمام جمع من الناس، فالآمدي حاول التفريق بين المعنيين:

1. ينظر: لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، مـادة كهم، 529/12.
2. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 264/2.
3. نفسه.
4. ديوان البحتري، تحقيق حسن كـامل الصيرفي، ص1612.

فـارس ← وسيـف كهـام ← يمضي سيفه ويحقق الغاية.

سيف صـارم ← يتقلده جبـان ← محط للأنظار ووسيلة للتباهي.

إذاً مدار التفاعل يتمحور حول الفارس لا السيف، والذي من خلاله يتقلد السيف مهامه المناسبة.

الآلية الثانية.

وعند النظر إلى الآلية السابقة، وتعليق الآمدي على بيت أبي تمام، يلاحظ القارئ أن الآمدي يرفع من قدر الفارس في عيون القراء، حتى جعله يواجه المخاطر، دون افتقاره إلى سيف يدافع به عن نفسه، ذلك لأن قيمة الفارس عند قومه وعند العرب جميعاً، تضاهي قيمة الشيوخ وذوي النهى، إذ كل منهم يرفع عبئاً عن قبيلته، وما أشد افتقارهم إليه!، ولهذا يستخدم الآمدي حجة السلطة في هذا المقام، وهذه الحجة تتعارض غايتها في هذا البيت مع الآلية السابقة؛ لأن الآمدي يجيز قول أبي تمام، وأنه لا يتعارض مع واقعه، ولكن حبذا أن لو استغنى الفارس عن سيفه، حتى يبرز مدى اعتداده بنفسه؛ لأنه يشكل مصدر هيبة وسطوة، فكان من اللائق أن لا يوضع في موضع الاحتياج والافتقار حتى وإن كان سيفاً؛ لأنه يمثل عند قبيلته مصدر عطاء ومَنَعَة، فالآمدي وانطلاقاً من المكانة التي يحتلها الفارس استحقاقاً، لا يريد لها أن تتغير في نفوس القوم، فيرى أن شجاعة الفارس وعزمه كافيان لتحقق فروسيته، فهو يريد علو شأن الفارس مهما تواترت الخطوب، وتكمن الجودة المثلى في اكتفاءه بذاته، دون احتياجه لشيء خارج عنه.

تصنيف الآلية الأولى.

ترتد هذه الحجة إلى اتصال مؤسس لبنية الواقع، بواسطة حالة خاصة، وهذا الاتصال من خصائصه أنه يضفي على الموقف الخاص، قبولاً عند الرأي العـام، وقوة حضوره في الذهن، لـذا اعتمد الآمدي على فاعلية الشاهد لا ليثبت واقعاً، بل يقوي واقعاً مؤسساً سلفاً، وعندما يؤسس الخاص واقعاً، فهو غير معهود عند العامة، وعلة قبوله لديهم، رهن بنجاح الموقف أو إخفاقه في الواقع، فالمعهود أن السيف الكهام لا يقطع، ولا نفع يرتجى منه، ولكن بوجود تلك الحالة المتفردة

عن غيرها بالعزم والشجاعة، استطاعت أن تحقق واقعاً موازياً، فغدا السيف الكهام في يده ماضياً، يضرب به الأعداء، ويجندل به الأبطال.

تصنيف الآلية الثانية.

ترتد هذه الآلية إلى اتصال مؤَسس على بنية الواقع؛ لأن الآمدي يقرِّر واقعاً، وهو قيمة الفارس عند قومه، فالآمدي ومن خلال هذه القيمة، أضفى عليه طابع الاستغناء، وهذا مما يشهده له عامة الناس، فدائماً كل من له قول فصل، وتدبير حسن، وقوة مكينة، يتم الاعتماد عليهم في الملمات، فإن كان الحال ينبئ عن هذا المقال، وأُقِرَّ به، ينبغي أن تُرفع قيمة الفارس في بيت الشاعر، إلى مقامات باسقة؛ لأنه من بين أصحاب الهيئات الذين يسند إليه حلحلة الملمات.

3 - قال أبو تمام:

أتَتْهُ مُعِدّاً قد أتاها كأَنَّهَا ولا شكَّ كانتْ قبل ذاكَ تُراسِلُهْ[1]

في هذا البيت وما سبقه ولحقه يمدح أبو تمام الخليفة المعتصم بالله على تقلده الخلافة، وظفره بها، حيث شخّص المجرد، وجعل الخلافة تتهيأ للقاء الخليفة، وكذلك الحال مع الخليفة، فكلاهما استهل المسير ليلتقيا معاً على مجمع، ومن خلال هذا الفهم يبدو أنه أراد التناسب بين الحامل والمحمول، وكأن صفات الخليفة تمثلت فيه قيادة وريادة لا يمتلكها مثيل في زمنه، وعلى هذا فالخلافة تناديه؛ لأنه الأجدر والأقدر، وبإزاء هذا الفهم، قد ينظر إلى قول الآمدي من زاوية أخرى:

أ - إن الخلافة مغرم لا مغنم، وتكليف لا تشريف، ومن ثَم فثقل المسؤولية يستتبعها حيثما نزلت.

ب - إن الخليفة يُرتجى منه العزم والحزم، والمبادرة إلى عظائم الأمور، وقبل هذا يتطلب منه علماً وحكمةً لتدبير شؤون رعيته، وبقدر قوته وفرض هيبته وسلطانه، يبسط يده، وتشيع رحمته، فيجب عليه أن يتحلى بكل ذلك؛ لئلا يُتَهاون في أمره، ولا يُقدَحُ في رعيته.

---

1. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 26/3.

الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 332/2.

ومن هنا تتمثل جدلية العلاقة بين الخليفة والخلافة عند الآمدي:

- إما استحقاقاً له بسبب صفات متوافرة في ذاته، وهذا يتطلب منه التسابق إلى تلكم المرتبة؛ لأنه يرى نفسه أهلاً لها، وقد أتاها.
- أو تناسب الخلافة معه وأحقيتها به، بسبب ما حظى به من نسب عريق أو إرثٍ تليد، فيرى أن الخلافة قد أتته فَبَاء بها.

ويبدو أن أبا تمام يرى في المعتصم بالله قد أُتي حظه من كل ذلك، من جهة أهليته وقدرته على تحمل عبء الخلافة أولاً، وجمعه بين شرف النسب ولوازمه وشرف السيف ومتعلقاته ثانياً.

موضع الحجاج.

يعترض الآمدي على بيت أبي تمام، عندما تناول مسألة الخلافة، حيث أخطأ أبو تمام عندما جعل الإتيان متأتٍّ من كليهما، الخلافة والخليفة، فيجب أن يكون الأمر من أحدهما فقط، حيث قال: ((والبيت الثاني في غاية السخف والرداءة؛ لأنه جعل الخلافة قد أتته وجعله قد تاها[1]))، فكان ينبغي أن يقتصر المجيء على أحدهما دون الآخر، فهذا النص يشير إلى رداءة بيت أبي تمام، وأنه شَطَّ عن العادة، ولذلك كان الحكم عليه بالرداءة، ولكنه أثناء تناوله لهذا البيت، أفاد بحكم آخر يقول فيه: ((وكان ينبغي أن يقتصر على إتيانه إياها، أو إتيانها إياه وهو أجود[2]))، فهذا الحكم لم يقطع بخطإ في بيت الشاعر؛ لأنه أثبت له الجودة، ولكنه يبحث عن التناسب التام لهذا الموقف، أي أنه من الأفضل أن يقصر المجيء على أحدهما دون الآخر، والآمدي يحبذ أن لو اقتصر مجيء الخلافة دون الخليفة.

الأساس الأول.

وهو مرجعية الوقائع، وهذا يشير إلى خطإٍ في المعنى، ولا يوجد له مثيل عند الشعراء ولا يؤيده الواقع، إذاً علاقة الخليفة بالخلافة ينبغي أن تكون علاقة أحادية الجانب، وأن يقتصر

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 332/2.
2. نفسه.

التناسب على أحد منهما للآخر، وعلى هذا إما أن يكون الخليفة قد تقلد المنصب لجدارته وأهليته، أو بما حظي به من نسب أو مال أو جاه من قبل أسرته.

الأساس الثاني.

وهي الهرميات المجردة، والهرمية هنا الأفضلية، وعلى هذا فرأي أبي تمام جيد، لكنه لا ينسجم كلياً مع الموقف، إذاً الآمدي يمثل دور التحسين وليس التصويب، حيث قدم معنىً يراه أكثر تناسباً من معنى أبي تمام، فقال: ((وكان ينبغي أن يقتصر على إتيانه إياها، أو إتيانها إياه وهو أجود[1]))، فالهرمية هنا تُقَدِّم أنسب معنى للموقف، وتزكيه على المعنى الجيد، انسجاماً تاماً للسلوك مع الموقف.

الآلية الأولى.

وظّف الآمدي في حجاجه آلية الشاهد، حين صدّر كلامه بموقف معترف ومعمول به، وهو النص السابق، وأردف بعدها طائفة من الشواهد، منها قول البحتري في المهدي بالله:

طلبَتْه فقراً إليه وما كـا ... ن به سـاعةً إليها افتقارُ[2]

ومنها قول سَلْم الخـاسر* في المهدي:

هبطت إليك من السماءِ خلافةٌ ... دفعتْ إليك زمامَها وقيادَها[3]

وقول البحتري أيضاً:

جـاءته طائعةً ولم يُهْزَزْ لها ... رمح، ولم يُشْهَر عليها مُنْصُلُ[4]

---

1. نفسه.

2. ديوان البحتري، تحقيق حسن كـامل الصيرفي، ص853.

* . هو سلم بن عمرو بن حماد، شاعر مـاجن، وهو من أهل البصرة، من الموالي، سكن بغداد، له مدائح في المهدي والرشيد العباسيين، سمي الخـاسر؛ لأنه بـاع مصحفاً، واشترى بثمنه طنبوراً.

ينظر، معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002، كـامل الجبوري، 340/2.

3. نقلاً من كتاب الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 333/2

4. ديوان البحتري، تحقيق حسن كـامل الصيرفي، ص1755.

وبواسطة هذه الأبيات يشير الآمدي إلى الموقف أو القاعدة المعترف بها، حيث إن الشاهد يمثل القوة والحضور للحجة، وليس إبداعاً من واقع خاص؛ لأن مراسم تسلم الأمير أو الفارس مقاليد الحكم قد مضت، لأجل ذلك يؤتى بالشاهد؛ لتوضيح القاعدة التي قد تغيب عن أذهان الناس، معلناً زهادة الفارس بالخلافة وأعبائها ومسؤولياتها، وأن الخلافة قد أتته، وهي مفتقرة إليه لما امتاز به، وطمس علاقة الأمير أو الفارس بالخلافة، وأنه الأجدر بها؛ ليستدل بذلك على العلاقة الأحادية، وأنها ليست ثنائية تبادلية، ويبدي عن رأيه توريةً بأفضلية المذهب الثاني على المذهب الأول.

الآلية الثانية.

يعتمد الآمدي على الآلية البراغماتية، حيث تختص هذه الآلية بتثمين الفعل وتوجيهه، وذلك من خلال نتائجه[1]، فأما تثمين الحدث، فقوله: ((فأما أن يجمع بين الحالين فما وجهه؟ وكان ينبغي أن يعلمنا لما توجه كل واحد إلى صاحبه: أين التقيا؟ أفي منتصف الطريق؟[2]))، فالذي تمخض عن قول الشاعر أسئلةٌ كان ينبغي للبيت أن يجيب عنها، أضف إلى ذلك أن أبا تمام لم يبين الغاية من رواء ذلك، ولهذا ألحق الآمدي بعض الأسئلة، وهي بمثابة تثمين واختبار للقول، حتى يصدر تقييمه للحدث، وأما توجيه الحدث، فهو قوله: ((وكان ينبغي أن يقتصر على إتيانه إياها، أو إتيانها إياه وهو أجود[3]))، فعندما قال الآمدي: "وهو أجود"، يشير إلى أن قول أبي تمام، لم يحد عن الصواب، ولكنه ابتدع صورة غير مسبوقةٍ، كان لها دلالة لا تليق بمقام البيت، فقام بتوجيه العمل، بناءً على ما يعرفُه ويطمئن إليه، وعزَّزَ ذلك بتجربة شعرية واقعية.

1. ينظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته"، عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص 333.
2. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 2/ 333.
3. نفسه، 2/ 332.

تصنيف الآلية الأولى.

وتدرج هذه الحجة تحت اتصال مؤسِّسٍ لبنية الواقع، ولعل أحدهم يتساءل، كيف يتناسب هذا التصنيف مع تلك الآلية؛ إذ المعروف أن من خصائص هذا التصنيف خلق واقع جديد، يحظى بالقبول والموافقة؟، بيان هذا يوضحه أوليفي روبول في حديثه عن هذا الاتصال، حيث أشار بأنه يخلق واقعاً جديداً أو يكمله[1]، وبالرجوع إلى آلية الشاهد يلاحظ القارئ أنها تعبر عن واقع وتقويه ولا تخلقه، ومن هنا تتكامل مقتطفات الواقع المجتزئة من ذهن القارئ، فخلافة المعتصم بالله ليست بدعاً، فقد سبق إليها آباؤه من قبل، وتعبير أبي تمام وفق هذه الرؤية يعد خرقاً للناموس، أو عدم الانسجام التام مع الموقف، ولهذا وقف الآمدي موقفه محاولاً إرجاع الأمور إلى نصابها.

تصنيف الآلية الثانية.

تصنف هذه الآلية إلى اتصال مؤسَّس على بنية الواقع؛ لأن الآمدي قدَّم اعتراضه بناءً على معرفة مسبقة، وهي تجارب شعرية، فالآمدي قد قدم نقده من واقعه، ولكنه وضع حجته في قالب شبه منطقي، لكي يجعل هذا الاتصال متسماً بروح المعقولية، مع استناده للمرجعيات.

4 - قال أبو تمام:

جعل الخلافة فيه رب قوله سبحانه للشيء كن فيكونُ

ولقد رأيناها له بقلوبنـا وظهورُ خطبٍ دونَه وبطونُ[2]

قيل هذان البيتان زمن تسلم الأمير الواثق مقاليد الحكم والسياسة، حيث جعل من خلافته أعجوبة زمانه، وفي الشطر الثاني من البيت الأول ما يفي بذلك.

1. ينظر: مدخل إلى الخطابة، أوليفي روبول، ص211.
2. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 326/3.
الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 335/2.

موضع الحجاج.

يورد الآمدي تعليقاً على البيت الأول، إنه ليس من العجب أن يتقلد الواثق مقاليد الحكم؛ فقد تقلدها آباؤه من قبل، سيما وأن استقرار الخلافة قد باءت به أسرتهم منذ زمن، وتمثل ذلك في السفاح والهادي والمنصور، وصولاً إلى الرشيد والأمين والمأمون وكذلك المعتصم بالله، يتلوه الواثق، فهذا لا يتعجب منه لإلفه عادة، وإنما يسبح الله وتذكر قدرته لو جاءوا بجُحا ونصَّبوه خليفة، أما الواثق فما وجه تسبيح أبي تمام وقد أفضت إليه الخلافة[1]؟.

الأســاس.

يعتمد هذا الحجاج على أساس الافتراضات المتوقعة، حيث وصف الآمدي هذا البيت بالرداءة؛ لأنه يتعجب من أمر لا يتعجب منه، فما العجب من تسلم الواثق مقاليد الحكم؟، إثر ذلك قدّم الآمدي افتراضاً محتملاً ـ ليبين رداءة معنى البيت ـ وهو تقلّد جحا منصب الخلافة، ففي هذا الحدث الغريب أمكن للمرء أن يتعجب ويسبح الله تعالى على تقاديره في خلقه، أما الواثق فلا وجه للتعجب من خلافته.

الآلية.

اعتمد الآمدي على آلية عدم الاتفاق؛ لأنها تعمل على نصين، بهدف تبرير موقف واستبعاد آخر، استناداً إلى ما يسفر عنه الواقع[2] ، فعندما يتقلد منصب الخلافة امرؤ لا يتمتع بأهلية عقلية، فضلاً عن سياسة وتدبير للرعية، ينظر إلى هذا الحدث نظرة استغراب وتعجب، ويحق للمرء أن يتعجب، أما من تقلدها بتوافر صفات القائد فيه، خصوصاً مثل الواثق، فإنه شَبَّ على تحمل المسؤوليات؛ لقربه من أماكن الحل والعقد وسياسات الحكم، فهو جدير بذلك، فهذا تعارضٌ كشفه الآمدي في بيت الشاعر، وهو نابع من الواقع، فإن كان تقلد الواثق مقاليد الحكم أمر يدعو

1. ينظر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 2/335، 336.

2. ينظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته"، عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص 325.

للعجب والدهشة، حُقَّ لأبي تمام أن يعجب من ذلك، وإن كان الحال على غير ما يقوله أبو تمام، فينبغي استبعاد قوله لأنه لا يعبر عن واقعه.

التصنيف.

أمكن للقارئ من خلال نص الآمدي أن يلاحظ غياب التناسب الذي أبان عنه، إشارة إلى الخلل في علاقة اللفظ بمقامه، ويتصاعد الأمر حتى يصل إلى مستوى عدم الاتفاق بين الفكرتين، وبهذا تصنف الحجة تحت اتصال شبه منطقي؛ لوجود التعارض بين الألفاظ، ولما يتخللها من تجريد للموقف حتى أصبحت مسألة شكلية، وهي معدولة كالتالي:

تعجَّبَ أبو تمام من ← تقلُّد الواثق الخلافة ← موقف غير مبرر.

تقلُّد جحا للخلافة ← موقف يدعو للدهشة والتعجب ← تناسب الانفعال مع الحدث.

النتيجة ← انعدام الاتفاق بيْن الفكرتين.

5 - قال أبو تمام:

فلو ترانا وإياهم وموقِفَنا ... في مأتم البَيْن لاستهلالنا زَجَلُ

مِنْ حُرْقَةٍ أطلقَتْهَا فُرْقَةٌ أسَرَتْ ... قلباً، ومن عذَلٍ في نحره غزَلُ[1]

يصوّر أبو تمام مشهداً وهو مع مأتم من النساء يستهللن البكاء قبيل افتراقهن عن مستقرهن، حيث عبّر عن مكنون هذا الموقف بحرقة وحزن، ومع وطأة الموقف، واحتساباً لمدة مكوثهن بالمكان، وشدة ارتباطه بهن، أسر قلبه لديهن، فأصبح لا يكترث لغيرهن، ولا يبغي غيرهن.

موضع الحجاج.

وقف الآمدي عند معنى البيت الثاني وتحديداً الشطر الأول، يقول: ((أسرت قلباً يعني الفرقة معنى رديء؛ لأن القلب إنما يأسره ويملكه شدة الحب لا الفراق[1]))، فإن لم يُؤسر القلب قبل

1. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، وإلى روايته للبيت 6/3، 7.
الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 44/2.

الوداع يستلزم خلوه من الحب، وإن كان كذلك فما وجه الوداع والاستهلال بالبكاء؟، وجدلاً لو سُلم له ذلك وصح ادعاؤه، أولم يعلم أن للفرقة حرقة ولوعة، وهذا لا يسمى أسر القلب، بل محنة تطرأ على أسير الحب.

الأساس.

الاعتماد في هذا الحجاج على مرجعية الحقائق، و ((هي موضوعات متفق عليها[2])) ، حيث من خصائصها ربط الحقيقة بالواقع، وكما سيأتي فإن نص الآمدي معتمد على آليتين، كلاهما يعزفان على وتر الحقائق، يستعملهما الناقد ذريعة لصد كلام أبي تمام، وذلك من حيث استخدامه لمصطلح أسر القلب لغير ما وضع له أولاً، والأثر المترتب عن افتراق المحبوب عنه ثانياً، وقد استشهد لذلك بأبيات تدلل بطلان مذهبه.

الآلية الأولى.

استفاد الآمدي من حجة عدم الاتفاق، ونقض البناء من داخله، وذلك بتسخير مصطلح "الأسر" لغير ما وضع له، فقولك زيد أسير قلبه أي معلق بمحبوبه، وعندما يقول الشاعر: من حرقة أطلقتها فرقة أسرت قلباً، يطيب للقارئ أن يسأل، ما الذي أسر قلب الشاعر؟.

يقال له: اقتراب البيْن والاستعداد للرحيل والوداع، يقول الآمدي: إنما يأسر القلب شدة الحب وليس الفراق[3]، فمن خلال مصطلح الأسر، يتضح للقارئ أن أبا تمام قد تعارض قوله مع حقائق ثابتة، فالأسر لا يمكن حصوله إبان موعد الفراق فقط، بل هو قارٌّ في قلب المحب قبل الفراق، فالآمدي استفاد من تعارض بيت أبي تمام ـ ورأى أن توظيفه غير مُجْد، ومقامه غير هذا المقام ـ ووضعه في سياقه المناسب؛ ليقطف بذلك ثمرة التعارض بين الملفوظين.

---

1. نفسه.

2. أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته"، عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص 309.

3. ينظر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 44/2.

الآلية الثانية.

وهي آلية الاتجاه، حيث أشار أبو تمام في البيت إلى الأثر المترتب لافتراقه عن محبه، وهو أسر القلب، وزيادة الحب، ووقفه على محبوبه، وهذا لم يرتضه الآمدي؛ فمن شأن الفراق الذي تعرض له واكتوى بناره، أن يكون مصابه جلل، ومحنته شديدة الوقْع، يضاف لذلك أنه لا يأسِر الفراق قلب إنسان، بل مع مضي الأيام تخمد جذوة الحب؛ لبعد الشقة بينه وبينهم، فأبو تمام عدل عن نتيجة متوقَّعة، وهو خفوت جذوة الحب بسبب البين، إلى نتيجة مفاجئة وهو تضاعف الحب وأسر القلب.

تصنيف الآلية الأولى.

تصنف الآلية الأولى إلى اتصال شبه منطقي؛ وذلك بسبب تعارض ملفوظين، وهما:

1. استئسار القلب بسبب الحب، وهذا انفعال محتمل، ونتيجته منتظرة.
2. وأسره بسبب البيْن، وهذا ما يتبناه أبو تمام، فالآمدي لكي يكشف عن تعارض اللفظ مع واقعه، استدعى المقام المناسب للأسر، وهو تملُّك الحب قلب من يهوى، فإماطة اللثام عن اللفظ الأول، يكشف اللغط في اللفظ الثاني، إذاً ينبغي من خلال هذه المقابلة، اختيار لفظ واستبعاد آخر، انطلاقاً من مدى مواءمة أحد اللفظين للمقام.

تصنيف الآلية الثانية.

وتنتمي هذه الحجة إلى اتصال مؤسس على بنية الواقع، ومن أجل هذا يصبح الحجاج مفسّراً وموضحاً، وقد فصّل الآمدي القول في مآلات الأمور واستشهد لذلك[1]، وبنى حجاجه على أساسٍ مثبت في الواقع، من حيث معارضته لفكرة أسر القلب، إلى ما ينبغي أن يكون، ومما يشهَدُ له الواقع، فالفرقة مفضية إلى الحزن والمحنة، أما أن تتسبب في أسر القلب، فهو تعارض مع البناء الواقعي، وما جرى عليه سَنن القوم، وقدَّم حجته في قالب شبه منطقي، وهي آلية الاتجاه، التي تشغل المحتوى بالمرجعيات، ولكن السبيل لإيصال الفكرة، كانت بمعية آلية شبه منطقية؛ فإن صَحَّ أن

1. ينظر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 223/1.

الفرقة مفضية إلى الحزن وخفوت جذوة الحب على مرار مُدَدٍ متطاولة، ينبغي رفض نتيجة الانفعال، لأنه لا يناسب الفعل.

المبحث الثالث: مقياس شرف المعنى.

1. قال أبو تمام:

الود للقربى ولكن عرفه للأبعد الأوطان دون الأقرب[1]

وفي هذا البيت يفرق أبو تمام بين معنى الود، وهو الحب والصداقة، وبين العرف وهو المعروف الذي يسديه الإنسان لمن رق حاله، وهو البائس الفقير، وإجمالا هو ما استحسن من الأفعال[2]، حيث أبان الشاعر في بيته أن محبته ومودته مقتصرة على رابط النسب وهو القرابة، أما فضله وجوده فهو للأباعد الذين لا يمت إليهم بصلة، سوى الرحمة بهم والشفقة عليهم.

موضع الحجاج العـام.

وفي هذا البيت يلاحظ القارئ عيب المعنى الذي أشار إليه الآمدي؛ حيث إن مد يد العون والمساعدة حقيق بها القريب، الذي يدانيه رحماً، والأقربون أولى بالمعروف، أما أبو تمام فقد خالف المألوف، وقدم معنى لا يتناسب وخلق العربي، وما عهده من مكارم الأخلاق، وإن كان الاختلاف نابع من مشكاة واحدة، فلقد اتسعت دائرته باتساع المفاهيم، لذا أصبح لزاما أن يبسط الحوار في كل موضع طرأ فيها الاختلاف.

موضع الحجاج الأول.

وفي موضع الحجاج العام ذُكِر أساس الاختلاف، الذي ينطوي في تضاعيفه جميع الخطابات الحجاجية الكامنة وراءها، وهنا يُستهل بأولى المواضع، مستخدماً ما يعرف بأسلوب الفنقلة، وهو حجاج عن طريق السؤال والجواب، يقول الآمدي: إن كنتَ أردت الحقوق التي يلزمها الإنسان نفسه تكرماً فذلك حقيقة العرف الذي يتبرع به المرء.

---

1. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 103/1.

الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 175.

2. ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مـادة ودد، 454/9، ومادة عرف، 239/9.

قلتُ: الأقارب على اختلاف درجاتهم أولى بالبر، ومن جعله في الأباعد فذلك منه غاية اللؤم ونهاية العقوق وعين الحمق، ولا خير في امرئ يرتجى منه نفعاً، وهو للأقارب قاطعه؛ فمن انعدم منه النفع لقرابته، كيف للآخر أن يطمح منه في شيء[1]؟.

الأســاس.

ويعتمد هذا الحجاج على أساس المواضع، وهو موضع الأفضل، وذلك في قول الآمدي، الأقارب على اختلاف درجاتهم أوْلى بالبر[2]، فالقائل في هذا النص لم يكره ما أَقْدم عليه أبو تمام من مساعدة الآخرين أرباب الاحتياجات؛ لأنه يعد من الأخلاق الحميدة، التي يسمو بها الإنسان والتي تقي من شح النفس، إنما كره أن يُسْدى المعروف إلى الأباعد وفي الأقارب محتاج، وإن كان عمله من أعمال الخير التي يحضُّ عليها الشرع الحنيف، وما زال العربي يعين الملهوف، ويغيث المستجير، أنى كان وأينما حلّ، فكيف بك وأنت تدلي بتلك الفضائل، لمن يدانيك رحماً، وإن كان فضلك يشمل الأقاصي عنك، فهو ينبئ عن طيب نفس ومروءة خُلُق، فكيف وقد وسع فضلك الأرحام؟، إنه لدلالة عن ذروة الخير وسَنامه، والتناهي في مكارم الأخلاق، وتكون القيمة هي الكرم، وموضع الأفضل هو أولوية الأقرب في الفضل على الأبعد.

الآلية.

واعتمد الآمدي في هذا الموضع على آلية عدم الاتفاق، وهذه الآلية تعمل على نصين، بهدف تبرير موقف واستبعاد آخر، استناداً إلى ما يسفر عنه الواقع[3]، وقبل أن يبين البحث موضع التعارض، ينبغي الإشارة إلى أن الآمدي ـ سيما في هذا البيت ـ يقيم حجاجاً افتراضيّاً؛ أي أنه لم يؤثر عن أحد قدم اعتراضاً ـ على الأقل في هذا الموضع ـ ولكنه يورد احتمالات، قد ترِدُ على ذهن السامع أو المخاطَب، وهو بدوره يقدم رأيه، وهذا طبعاً لا يتعارض مع المنهج الحجاجي لدى بيرلمان وتيتكا، بل

1. ينظر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 176.
2. ينظر: نفسه، 1/ 176.
3. ينظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته"، عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص 325.

يتماهى معه؛ لأنهما أباحا للمحاجج، أن يقيم حواراً حتى مع نفسه[1]، ولذلك تراه يبني حجاجاً على لسان مخالفيه، وما إن يتكامل البناء، حتى يُقَدِّم أدِلَّةً تقوضه من أساسه، وبالرجوع إلى موضع الاختلاف، يتضح موضع التعارض من إسداء المعروف الذي يربو عن الحاجة للأباعد كرماً منه وفضلاً، في مقابل أحقية الأقرب على الأبعد، فالآمدي قد رفع حجته إلى طرح يسلِّم به العقل، وهو إن كنت عازماً على العطاء، يقتضي من ذلك تقديم الأقرب على من سواه.

التصنيف.

وتصنف هذه الحجة تحت اتصال شبه منطقي؛ لأن الآمدي عندما بيَّن التعارض في مؤدى معنى البيت، لم يستعن بما يقتضيه الواقع؛ لأن الموقف لم يحتج إلى داعم من الوجود؛ فكل من لديه عقل راجح، يرى بأحقية الصنف الأول للبر عن غيرهم، فإن كان التسليم بهذا الرأي قد نال حظه عند الجمهور، فإنه يستلزم منطقياً استبعاد رأي أبي تمام؛ لمخالفته مقتضى العقل.

موضع الحجاج الثاني.

وقال آخر*: الود للقربى، يجمع لهم الود والعرف؛ لأن المودة تشتمل على ذلك كله، والعرف خص به الأبعدين لا يجمع الوداد؛ إذ ليس كل من أسديت إليه معروفاً قد وددتَه، فأعطى لذوي القربى أكثر مما أعطى للأبعدين. قلتُ: وليس كل من وددته أسديت إليه نائلا ولا معروفاً، ولا تتضمن لفظة الود إلا المحبة فقط، وعلى أن قوله دون الأقرب توكيد يوجب إخراج الأقارب من العرف وتخليصه للأبعدين[2].

الأســاس.

بنيت الحجة على أساس الوقائع، وهي أفعال تواطأ الناس عليها[3]، فالآمدي عندما لاحظ أبو تمام، وهو يخترق المتعارف عليه من القول، استند إلى واقعه، فقال معلِّقاً: ((وهذا غير معروف،

---

1. ينظر: نفسه، ص 300.

* . لم يبين الآمدي قائل هذا القول، وعليه، فإن القارئ سيتعرَّض لعدد من نقولات مجهولة النسب في هذا البحث.

2. ينظر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 176 ـ 177.

3. ينظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته"، عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص 308.

ولا موجود في كلام الناس[1]))، فالوقائع يصعب ردُّها؛ ولهذا فهو عماد مكين، أمكن الاعتماد عليه بوصفه أساساً للعملية الحجاجية، إذ كل من خالف الواقع، فهو في حرز مهين، لا نصير له، لأنه شذَّ عن قاعدة عريضة، وهم الناس.

الآلية الأولى.

استعان الآمدي بآلية عدم الاتفاق، التي تعمل على نصين، بهدف تبرير موقف واستبعاد آخر، استناداً إلى ما يسفر عنه الواقع[2]، فالنص الأول هو قول القائل: ((الود للقربى، قد جمع لهم الود والعرف ... لأن المودة تشتمل على ذلك كله[3]))، وأما نص الآمدي فقوله: ((دون الأقرب توكيد يوجب إخراج الأقارب من العرف وتخليصه للأبعدين ... فأقام على أن الود يجمع العرف والصلة. وهذا غير معروف، ولا موجود في كلام الناس[4]))، فالآمدي في هذا النص أحرز شيئين:

الأول: نقضه لكلام مخالفه؛ حيث تعامل مع بيت أبي تمام، على أنه موافق للاستعمال، وبدأ الحجاج في الصناعة اللغوية، وهي مسألة التأكيد على إخراج الأقربين، وذلك في قول أبي تمام "دون الأقرب"، وهذا الطريقة قد نوَّه إليها البحث قبل قليل، فعلى افتراض صحة مذهبه، بأن "الود" جامع للمعنيين، فبيتُهُ لا يحقق غرضه؛ لأنه استثنى الأقربين، وبذلك فقد أبان الآمدي عن موضع التعارض، إذِ اللفظ "دون" استُخْدِم ههنا للتوكيد، فسقط قول أبي تمام قبل الحديث عن صحة مسلكه، وبهذا فقد اختلفت طريقته مع القواعد اللغوية، التي تعد مرجعاً للمتكلم والكاتب.

والثانية: ولما نقض الآمدي قول أبي تمام في جولته الأولى، بدأ في بناء حجته؛ الذي مهَّد لطرحها في المرحلة الحجاجية السابقة، فقال: ((وهذا غير معروف، ولا موجود في كلام الناس[5]))، الآمدي يريد أن يوطن في ذهن القارئ، أن لفظ "الود"، لا يجمع الصلة والعرف، ولا ظهير له في عرف الناس؛ لأنهم يستخدمون اللفظين، بمعنيين مختلفين.

---

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 177.
2. ينظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته"، عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص 325.
3. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 176.
4. ينظر: نفسه، 1/ 177.
5. ينظر: نفسه، 1/ 177.

الآلية الثانية.

واستخدم الآمدي آلية الشاهد أيضاً؛ وذلك دعماً لقوله، ويستخدم الشاهد لغرض إضفاء صفة الحضور على القول العام، ويمثله قول المقنع الكندي* :

فإنَّ الذي بَيْني وبيْنَ بَنِي أَبِي وبيْنَ بَنِي عَمِّي لمُخْتَلِفٌ جِدّاً

إذا جَمَعُوا صَرْمِي معاً وقَطِيعَتِي جمعْتُ لهُمْ مِنِّي مع الصِّلَةِ الْوُدَّا[1]

فالناقد يستدل بهذا الشاهد على اختلاف معنى اللفظين، وإن تأول أحدهم غير ذلك، فليس له من دليل على صحة تأويله؛ فالمأثور أن الصلة والود تربطهما علاقة جزئية وليست كلية، والتطابق الذي أدلى به القائل غير منسجم مع القواعد اللغوية.

ويقول البحتري أيضاً:

مودةٌ وعطاءٌ منك نلتُهُمَا ورُبَّ معْطَى نوالٍ غيرِ موْدُودِ[2]

فهذا الشاهد تعبير عن الأسلوب اللغوي الصحيح؛ فبدخول حرف العطف "الواو" بين قوله مودةً وعطـاءً، دليل على صحة قول الآمدي؛ لأن العطف بالواو، من معانيه التغاير؛ فقولك: دخل محمد وخالد أفاد هنا وحدة السلوك وتغاير في الماهية؛ فمحمد غير خالد وإلا لما احتيج للعطف، وقياساً على هذا فالمودة غير العطاء أو الصلة، وأكد على هذا في البيت الشعري أن كل من أعطيته ليس ضرورة منك أن تحبه، بخلاف المودة فهي تجمع بين الحُسْنَيَيْن.

تصنيف الآلية الأولى.

وتصنف هذه الآلية إلى اتصال شبه منطقي؛ لأن الآمدي رفع مستوى الحجة إلى مقام خطاب العقل، وهذا يعني أن جميع الناس متفقون على أن اللفظ دون، يدل على تقصير عن الغاية، وإنْ صحَّ هذا

---

* . محمد بن عمير، من كندة، وهو من أجمل النـاس وجهاً، كان إذا كشف عن وجهه لُقع؛ أي أصـابته العين، فكان يتقنع الدهر. ينظر: الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق محمد شاكر، دار الآثار ـ القاهرة، ط1/2010م، 602/2.

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 177/1.

2. ديوان البحتري، تحقيق حسن كـامل الصيرفي، 557/1.

القول من الناحية اللغوية، فينبغي عقلاً استبعاد رأي أبي تمام، وصحة قول الآمدي؛ لانسجامه مع الأسلوب اللُّغوي الصحيح.

تصنيف الآلية الثانية.

تعود الآلية الثانية إلى اتصال مؤسِّس لبنية الواقع، وإن كان ذلك على معنى التجاوز؛ لأن الشاهد لا يؤسس واقعاً، كما المثال، بل يقوي حجةً أو يعطي لها حضوراً لدى الجمهور[1]، سواء أكان عاماً أم خاصاً، وبعد أن تمكن الآمدي من نقض قول أبي تمام، وبناء حجته إثر ذلك، أردف حالتين خاصتين موضحاً فيهما مذهبه؛ وبذلك استطاع نقل قاعدة مستقرَّة في الأذهان، إلى واقع عيان.

موضع الحجاج الثالث.

ويقول أحدهم: ((إنما أخرج أقاربه من المعروف لأنهم في غنى وسعة بغنائه وسعة حاله؛ فلذلك أفردهم بالود. قلتُ له: فإذا كانوا أغنياءَ بغنائه فقد أوسعهم من معروفه؛ فما كان ينبغي للشاعر أن يَشترط للأباعد دونهم. وقلتُ له: وكيف يُعلم أنهم أغنياء وليس في ظاهر لفظ البيت دليل عليه؟ قال: كذا نوى وأراد. قلتُ: ليس العملُ على نية المتكلم، وإنما العمل على ما توجبه معاني ألفاظه[2])).

الأساس الأول.

وهو الحقائق، ويتمثل في قول الآمدي: ((فإذا كانوا أغنياء بغنائه فقد أوسعهم من معروفه[3]))، فالمعنى الظاهر للبيت أن أبا تمام لم يصلهم بمعروفه، وإن كان كذلك فلماذا استخدم اللفظ دون الدال على التقصير عن الغاية؟، فالآمدي في هذا البيت، قد ربط بين الحقيقة والواقع[4]، أما الحقيقة فهو ما يقتضيه البيت من معنى، وهو أن العطاء مهما قلَّ، فلا يمكن التقليل من شأنه،

---

1. ينظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته"، عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص 337.
2. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 179.
3. نفسه.
4. ينظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته"، عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص 309.

فإن أعطى أبو تمام أقاربه، فقد شمِلَهم فضله، وينبغي للواقع أن يكون صدىً للحقائق، وهنا لم يكن كذلك؛ فأبو تمام ـ على حدِّ قول القائل ـ قد شمل الأقربين ببره، ولكنه تراجع عن ذلك، واستخدم اللفظ "دون" الذي يدل موضعه في البيت على إخراج الأقربين من العُرف، إذاً فالآمدي قد حَسُن صنيعه، في اختيار الأساس لحجته.

الأســاس الثاني.

وهو أساس الحقائق كذلك، ووظيفتها تكمن في مدى مواءمة المعلومات المسماة حقائق بالواقع، والحقيقة التي أبان عنها الآمدي قوله ((ليس العمل على نية المتكلم، وإنما العمل على ما توجبه معاني ألفاظه[1]))، ففي هذا النص تجلت الحقيقة التي تحظى بالموافقة العامة، التي يُقِرُّ بها كلا الطرفين؛ فالإنسان لا يستطيع أن يتنبأ بما في القلوب، وإلا لكانت أعمال الناس معتمدة على الظنون، ولَمَا ألفيت فيها مخطئاً، إذْ كلهم يدعي دوافع طيبة، ولذا، فالاعتماد على هذا الأساس، موائمٌ لطبيعة الحجة، ووسيلة لربط الحقيقة بالواقع؛ وهي أن الإنسان السوي لا يبتدر بقولٍ ولا فعلٍ، إلا إذا كان عليماً به، متيقناً مما يفعل، حتى يكون اللسان والفعل على القلب دليلاً.

الآلية الأولى.

واعتُمِدَت آلية عدم الاتفاق أداةً للعملية الحجاجية، حيث إن الشاعر قد أغنى قرابته عن طلب الحاجة والعون من غيره، وإن كان كذلك، فما الذي يستدعي أبو تمام من قَصْر معروفه على الأقاصي وقد عم فضله الأقربين؟، الآمدي في هذا النص، كشف عن التعارض في قول أبي تمام ومن ينافح عنه، وبمقاربة النصين تلاحظ خلل الرأي الأول وتعارضه مع مضمون البيت، وذلك بمعيَّة نص الآمدي، ذلك لأنه جنح إلى بغية لا يتوخاها النص، فمهما حاول المدافعون عن أبي تمام، أن يستبعدوا عنه هذه المظنة، فهو رجاءٌ بعيد منالُهُ؛ لأن اللفظ "دون" يمنع تأويلهم، فلا ينبغي أن يكون المدافع مِعْولاً هدم، وهم في متسابقون، فقد منحوا للآمدي حجة ما كان أحوجهم إلى كتمها!، فبسببهم كُشف التعارض في بيت الشاعر على ما ينطوي فيه من الظنون.

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 179.

الآلية الثانية.

أما في هذه المرحلة فقد استخدم الآمدي حجة مغايرة عما سبقها من الحجج، وهي آلية الفصل بين المفاهيم، ومرد ذلك إلى خلط بين ثنائي متلازم، وبيان هذا يفسره قول القائل إثر التساؤل الوارد من الآمدي، قوله: ((وكيف يُعلم أنهم أغنياء وليس في ظاهر لفظ البيت دليل عليه؟ قال: كذا نوى وأراد. قلتُ: ليس العملُ على نية المتكلم، وإنما العمل على ما توجبه معاني ألفاظه[1]))، الآمدي في هذا النص، أوضح الفارق بين ما يسمى نية المتكلم وعمل المتكلم؛ فنيته مطوية، وعمله ظاهري، والقول في المتكلم مقيَّدٌ في نطاق عمله لا بِنِيَّتِهِ، فالذي يسعى إليه الآمدي من خلال هذه الآلية، هو الفصل بين ثنائي متلازم في المرء، ظاهره وباطنه، وهو موضع يتغافل عنه كثير من الناس، فدائماً ما يكون الظاهر، غير حقيقي، وهو كما وصفه بيرلمان، ((هو ما يخطر بالذهن ويدركه الفكر منذ الوهلة الأولى[2]))، إنه غشاوة تعيق القارئ إلى ما يجب الوصول إليه، فَيَزِلُّ في إطلاق حكم أو إبداء رأي لا يعبر عن حقيقية، إنما هو محض وهم مصطنع، وهو الظاهر البراق، لأن القائل يبدو أنه أراد بناء وحدة متكاملة قائمة بينهما، حيث يخمن للشاعر تصريفاً لكلامه، دون الاعتماد على ما يُثْبت ذلك، يقول: ((كذا نوى وأراد[3]))، فيا ترى من أين علم بنيته وماذا يريد؟، ويفهم من هذا محاولة منه لإقامة وحدة مترابطة بين نية الشاعر وحدس المستمع، وكيف يكون ذلك، فإن ثبت أن الحكم على المتكلم لا يسري عليه إلا بفعلٍ صادرٍ منه، وهو وحدة متلازمة بين نيته وعمله، فكيف يستطيع المستمع أن ينهض بتأويل يحاكي ما في خَلد الشاعر، دون أن ينبس ببنت شفه!.

واستفاد الآمدي من اللغط في رد القائل، وأحدث بينونة في قوله وما ينبغي أن يعول عليه الحكم، مستخدما أداة الحصر "إنما"، التي تفيد ((إثباتا لما يذكر بعدها ونفياً لما سواه[4])) ، وعليه

---

1. نفسه، 1/ 179.
2. أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته"، عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص 344.
3. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 179.
4. كتاب دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود شاكر، ص328.

فردُّ القائل غير وجيه؛ لبنائه على وهم خالصٍ من تدليل سليم وفهم ثاقب، ولأن موضوع الحجاج لا يقبل الظنون الاعتباطية، نظراً لاعتماده على فهم مدلل لا على حدس مخمَّن.

تصنيف الآلية الأولى.

ويمكن تصنيف الآلية الأولى إلى اتصال شبه منطقي، مؤسس على البنى المنطقية، نظراً لحمولة النص المعارض واستدلاله، وما أخذه على النص المدافع من تضارب في مبادئ يتواطأ عليها العقل الجمعي؛ فإن كان فَضْل أبي تمام ووده قد شمل الأقربين فلم اشترط في نصه ذلك الشرط؟، وأين هو من شرطه إن صح ما ذهب إليه المنافِح عنه؟، وإن كان كذلك فقد صُدِّق خبر وأبطل آخر، ذلك لأنه لا يستقيم عقلا وهما مجتمعان، فمصادقة أحدهما تستلزم إبعاد الآخر.

تصنيف الآلية الثانية.

وترجع هذه الآلية إلى الطرائق الانفصالية، وهي فصل بين مفاهيم يعتقد أنها وحدة متلازمة، والوسيلة لذلك هي مقارنة القول بواقعه أو بالحقيقة، يقول القائل: كذا نوى وأراد، حيث ادعى القائل إقامة تطابق بين نية الشاعر وغايته وبين حدس القائل، وهذا فهم قد لا يوجد له أثرٌ في الواقع، فالنوايا والغايات مضمرة في ضمير الشاعر، وإن يتقول امرؤ بإحاطتهما دون دليل يهيمن على قوله، ربما لا يصل بذلك إلى غاية، ولأجل ذلك يقول الآمدي: ((ليس العمل على نية المتكلم، إنما على ما توجبه معاني ألفاظه[1]))، فهذا النص يشير إلى أن دلالة الألفاظ مفضية إلى العمل بها، والعمل مفتقر إلى موجب اللفظ، بينما القول الأول يرمي إلى أن نية الشاعر، يمكن العمل بمقتضاها، وذلك بالتخمين الذي يبرزه القارئ، ولذلك ينبغي للمحاجج الفصل بين هذه الأفكار المغلوطة، قبل أن يدرأ حجج خصومه؛ لأن إثبات حجته رهن بإزالة اللغط في هذه المسألة.

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 179.

موضع الحجاج الرابع.

قـال آخر: ((ولكن عرفه في الأبعد الأوطان دون الأقرب أي: بعد الأقرب كما تقول: جاء الأمير فمن دونه، أي: فمن بعده. قلت: فإنما معنى فمن دونه أي هو أدْوَنُ منه في الرتبة، بعده كان مجيئه أو قبله[1])).

الأســاس.

وينتمي هذا الحجاج إلى أساس الحقائق؛ لأن القائل قدم معرفة، وهي أن لفظ "دون" في البيت، يحمل مدلول ظرف المكان "بعد" أي عطاؤه للأبعد يكون بعد عطاء الأقرب، وبهذا فقد شمُل الأقربين بعطائه، ووجَّه الآمدي له معرفة، وهي أن لفظ "دون" دال على الدونية، تضاؤل قيمة الإنسان في عيون الناس، جراء ارتكابه أفعالاً تشينه وتزري به، ولكي يقف القارئ على صحة القولين، يتبقى أن يعرضهما على الواقع، فالذي يتفق مع واقعه، يكون حائزاً على دعم الجمهور.

الآلية.

ومن خلال اعتراض الآمدي على قول القائل، يتبين أنه يخالفه في معنى اللفظ واستعمالاته، يقول الآمدي: إنما معنى فمن دونه أي؛ من أدْوَنُ منه رتبةً، بعده كان المجيء أم قبله[2]، ويمثل هذا النص نقض الحجة من داخلها، وهي من مميزات آلية عدم الاتفاق، أو آلية التمانع كما سماها أوليفي روبول[3]، حيث وصفها بـ "التدمـير الذاتي" للحجة؛ حيث إن مضمون حجة الخصم هي في الحقيقة ترتد له، ولا تقدم له ما يرجوه، فالطعن تمثل في اللغط في معنى "دون"، وما تحتمله من حمولة دلالية مقامية، فالقائل ذهب إلى أنها بمعنى "بعْدَ"، الدالة على اللاحق، أما الآمدي فذهب إلى أنها تحمل في مقامها معنى الدونية.

---

1. نفسه، 1/ 180.
2. ينظر: نفسه.
3. ينظر: مدخل إلى الخطابة، أوليفي روبول، ص 199.

التصنيف.

وتصنف الآلية في هذا المقام إلى اتصال شبه منطقي؛ وهذا التصنيف من شأنه قراءة الحجة من رؤية عقلية محضة خالصة من أي مرجعيات؛ لأن هذه الآلية تعمل في الأقوال عمل الطرائق الرياضية؛ حيث تَسْتَخْلِصُ من البيت نتيجة مُدَعَّمَة، وبناءً عليها تُقَدَّم الحجة، فالتعارض الذي أحال عليه الآمدي، لم يستخرِجْهُ بالاستنباط الفكري، بل عن طريق القواعد، وفي الحقيقة إن الناظر إلى هذا الاتصال، يراه لا يخلو من مرجعيات؛ فالذي جعل الآمدي يُقِرُّ رأياً، هي القواعد اللُّغوية، أو ما يتطلبه المقام من معنى؟، فكل هذه العناصر هي في حقيقتها مرجعيات، إذاً فكيف يدعي داعٍ بخلو المرجعيات من هذا الاتصال؟، يقال له: إن النظر في الحجة من خلال هذا الاتصال، لا من حيث أصلها وكيفية تكوينها، وما استندت عليه، بل في كيفية عرضها، فالآمدي عرض الحجة يريد بها كشف التعارض مع قول مخالفه، والتعارض لا يتأتى إلا بابتعاد المقال عن سياق المقام، فالآمدي يعتقد أن رأيه معبر عن لغته، ولمقتضيات المقام، وإن ثبت قوله ينبغي للقارئ استبعاد رأي مخالفيه وتقديم رأيه؛ لأنه على وِفاق مع مقتضيات اللغة .

موضع الحجاج الخامس.

ويقول قائل: إنما أراد أبو تمام بقوله دون الأقرب، أي: فضلاً عن الأقرب، أو فكيف الأقرب، فمذهب الناس استعمال "دون" لهذا الموضع، يقولون: أنا أرضى بالقليل دون الكثير؛ أي فضلا عن الكثير، يقول الآمدي: هذا توهم؛ لأن معنى "دون" عند أهل العربية، التقصير عن الغاية، أما فيما يتعلق بالمثال المذكور، فالمعنى أنك ترضى بالقليل ولا تنتهي إلى الكثير، لا تطمح إليه[1].

الأســاس.

ويقارب هذا الحجاج ما عليه النص السابق، فهو تعارض حقيقتين يُظَن صوابهما، وبهذا فالأساس هو الحقائق، إن القول الأول يتمثل معنى جديداً "دون"، ويعارضه الآمدي فيرى أن معناها غير الذي ذُكر، لينبئ بخطأ القول الأول، وهذا الأساس لا يقبل بمعرفة إلا بعد فحصها عرضها على المصدر الذي خرجت منه، وهو اللغة، واللغة هي أحد الثوابت التي يعتمد عليها الحجاج.

1. ينظر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 180.

الآلية.

ويستخدم لهذا المقام آلية عدم الاتفاق كذلك، فعلاقة النص بالثاني هي علاقة تعارض، وكل منهم يدَّعي انسجاماً مع اللغة، فتقديم الآمدي طرحه بناء على مصدر لغوي، من أن اللفظ "دون" يدل على التقصير عن الغاية في هذا المقام، أما القول الأول فيرى غير ذلك، واستعان بالمثال كي يؤسس واقعاً خاصاً، ينال به حظوة.

التصنيف على اعتبار الأداة.

وترتد هذه الحجة إلى اتصال شبه منطقي؛ وذلك بسبب التعارض، وذلك من حيث علاقة الرأيين بالمقام، ذلك لأن معاني الحروف واستعمالاتها المناسبة أمر محصور عند أهل العربية، ولذا فادعاء معنى لحرف أو كلمة في مقام، أمرٌ يسهل تحقيقه وتثبيته، من خلال المصادر التي توثق تداول الكلام عند أبناء اللسان، وبناءً على ذلك، يتخير رأيٌ ويستبعد آخر؛ لأنه لا يتفق مع واقعه، ولكن من خلال طرح الفريقين لحجتيْهما، يلاحظ القارئ أنهما قدما معنى يخالف ما عليه الآخر، وأنهما اعتمدا على مثال واحد، يرى كل واحد منهما فيه رأياً، ولعل القارئ يتساءل كيف السبيل إلى الفصل بينهما، إذ اعتمد كل منهما على داعم وهو الاستعمال؟، وماذا لو أثبتت اللغة كلا الوجهتين؟، لأجل ذلك سيلجأ البحث إلى وضع تصنيف آخر ليس على اعتبار الحجتين، بل على الاختيار والمفاضلة بينهما.

التصنيف على اعتبار المفاضلة.

يوعز الحجاج للقارئ تصنيفاً وهو موضع الكم، حيث مهمة هذا التصنيف قراءة الحجة على اعتبار الأكثر أو الأقل، وعلى هذا يكون الاهتمام بالاستعمال الشائع والأكثر عدداً، لا من حيث الصواب والخطأ، وما إن توافر الكم الذي يرجح به حجة على أخرى، يكون بذلك قد اختير الأنسب فيهما، نظراً إلى المشهور.

موضع الحجاج السادس.

قال أحدهم: فقد تأتي "دون" بمعنى فوق، في قول الله عز وجل: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَا﴾، سورة البقرة، الآية 25. أي فما دونها ... أو تكون "دون" ههنا بمعنى أمام؛ لأن بعض أهل اللغة جعلها من الأضداد، وأنها تأتي بمعنى خلف وبمعنى أمام... قلت: أما ما قيل في تأويل الآية أن معناه فما دونها، فأهل العربية على خلاف ذلك، وليس لها إلا وجهان، إما أن تكون فما فوقها بمعنى فما هو أكبر منها، أو أن تكون فما فوقها بمعنى فما فوقها في الصغر[1].

الأساس.

ويرتكز الاختلاف على أساس الحقائق، وذلك باعتبار تباين النظر فيما بينهم، وأنهما اعتمدا على الواقع لتثبيت الدعوى، حيث تمثل ذلك في استشهاد الفريق الأول بتأويلهم للآية الكريمة، واعتماد الآمدي على أعلام من أهل العربية، حيث حذى حذوهم في فهمه للآية الكريمة، وفي هذا يدرك القارئ دور المحاجج في تثبيت دعواه بداعم من الوجود.

الآلية الأولى.

آلية عدم الاتفاق، وذلك في تعارض فهمه مع ما ذهب إليه القائل، واستفاد من حجته المعتمدة على الآية الكريمة، بوصفها شاهدا على صدق الدعوى، حيث بدأ الآمدي العمل على تأويل الآية الكريمة كذلك، وقدم لها وجهين للفهم، ويرى أن المعنى موافق لمبدأ الكم "الأكبر" فما فوقها، وهذا بإزاء التأويل الأول، الذي فهم الآية الكريمة من خلال مبدإ الكم " الأصغر"، وهو ظرف المكان "فوق" تأويلاً لمعنى لفظ "دون"، فقد تأتي دون ولكنها بمعنى فوق، وقد تأتي فوق ولكنها بمعنى دون، والآية الكريمة تقول: ﴿فَمَا فَوۡقَهَا﴾، أي فما دونها في الصغر، فالجامع بين تأويل الآمدي الأول وتأويل القائل، هو لفظ الصغر، فالقائل يرى بأنها تدل على معنى السفلية، أي فالذي أقل منها صغراً، أما

1. ينظر: نفسه، 1/ 181.

الآمدي فيرى أن الصغر، مكانه الفوقية؛ أي فما فوقها صغراً، إذاً فالعلاقة عكسية؛ فالصغر بمعنى الدونية، مفسر للمعنى على جهة التنازل، أما الصغر بمعنى الفوقية، فيراها على جهة التصاعد.

الآلية الثانية.

وقد اعتمد الآمدي كذلك على آلية النموذج، وتمثل في قوله أن فوقها بمعنى فما فوقها في الصغر، وهذا قول أبي عبيدة والمبرد والزجاج والكسائي، ويلاحظ القارئ أن الآمدي استشهد بنماذج معتبرة، تمثل مرجعاً في تخصصها، وهذه الآلية لا تكتفي بتأسيس قاعدة أو دعمها، بل تصلح للاقتداء بها ومحاكاتها، وفي هذا الصدد يلاحظ القارئ تنويع في مجال استخدام الآليات، وتغيير من النمط السابق، من حيث اعتماده على آلية واحدة، إلى تعاضد ثلاث آليات مجتمعة، إلى تغيير من نمط الحجج نفسها، وهذا يدل على التعاطي مع الحجج بأكثر من مقاربة وبأكثر من زاوية.

الآلية الثالثة.

وهي آلية التمثيل، يقول القائل: دون الأقرب بمعنى أمام، لأن بعض أهل اللغة جعلها من الأضداد، وأنها تأتي بمعنى خلف وأمام، وكذلك بمعنى وراء، فيكون معنى قوله دون الأقرب أي أمام عرفه في الأقرب؛ أي قبله، وهنا يقدم الآمدي تمثيلاً يكشف عن مدى سداد هذا الرأي فيقول: ((وإذا كان الشيء وراء الشيء أو أمامه أو يمنة منه أو شأمه، صَلَح في ذلك كله أن تقول: هو دونه، ألا ترى أنك إذا قلت بيوت بني فلان دون الحرة[1]))، فإلى أين يتجه المخاطب؟، وبهذا الفهم يستشكل السائرُ الدربَ، إذ كل وجهة تحتمل معنى دون، ويستحضر الآمدي التمثيل، والذي يعتبر مواجهة بين بنى متشابهة من مجالات مختلفة، وقد يراود القارئ سؤالاً لم سمي تمثيلا وليس مثلا؟، التمثيل يكون مواجهة بين عناصر لا تنتمي إلى مجال واحد؛ بأن يكون الموضوع من جهة، والتمثيل له من جهة أخرى، وهو في مقابل المثل[2]، وعند النظر في مجال الحجة يجدها القارئ تتحدث عن موقع الديار، بينما مناسبة الحجة لهذا المقام تتحدث عن صنائع المعروف وأحقية ذوي القربى فيه،

1. نفسه، 1/ 182.

2. ينظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته"، عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص 340 ـ 341.

فالمجالان مختلفان، ولذا حُقَّ عليه تمثيلاً، وهذه المواجهة بين العناصر المختلفة، تسمح باكتساب التمثيل طاقة إيجابية أو سلبية، وفق الغاية من التمثيل، فإن كانت الطاقة تمثلت على جهة السلب، فلإيراد نقض قو الخصم، وإن كان القصد منها إيجاباً، فهو دعمٌ لحجة، وفي هذا المقام تحتمل الوجهين، وهي معارضة الرأي الأول، وتأييد للرأي الثاني، وقد كان يكفي أن لو استشهد بأحد منهم؛ وذلك لتصدُّرِهِم جميعاً في هذا المجال، فنموذج منهم يصلح في عرف اللغويين للاقتداء به، فكيف بك وقد حشدهم جميعاً، متواطئين على ما يعتقده الآمدي من مذهب.

التصنيف الأول.

وتصنف الآلية الأولى تحت اتصال شبه منطقي؛ وذلك بسبب التعارض الذي كشفه الآمدي، في تفسير القائل للآية الكريمة، فذكر وجهين للتأويل، وكلاهما لا يتفق مع تفسير خصومه، ولذلك حدث تعارض بين الرأيين، والتعارض هو في الحقيقة تعارض فكري، وليس تعارضاً مع الواقع المنتميان إليه، إذ كل منهما يدعي وصْلاً به، ولكن العقل لا يقبل اجتماع هذين الرأيين، تفسيراً للآية الكريمة؛ لأن كلاًّ منهما لا يمثل إضافة يمكن أن يستفيد منها الآخر، ولكنه بوجود أحدهما يستلزم استبعاد الآخر، ولذلك صنفت الآلية إلى اتصال شبه منطقي.

التصنيف الثاني.

وترتد الآلية الثانية إلى اتصال مؤسِّسٍ لبنية الواقع؛ ذلك لأن استحضار النموذج يعتبر حالة خاصة، فليس كل الناس مثالاً يحتذى به، أو قدوة يمكن اتباعها، ولكنه حالة متفردة عن المجتمع، استطاعت أن تخلق لنفسها واقعا مختلفاً، يزخر بالعلم والقيم، ولأجل ذلك حُذِيَ حذوها؛ لأنها قدمت إضافة نوعية للعلم، وتنويراً للمريد.

التصنيف الثالث.

وتدرج الآلية الثالثة تحت اتصال مؤسِّسٍ لبنية الواقع، وسبب ذلك أنها تربط بين علاقات ما كان لها أن تترابط بدءاً؛ أي أن العلاقة بين الموضوع وعنصر التمثيل لا ينتميان إلى مجال واحد،

وإلا لتغير التوصيف، ولكنه لما كان وسيلة لجمع عناصر غير مترابطة في أصل وجودها، ساهم التمثيل في بناء معرفة خاصة، وذلك في بيان الرابط بين الموضوع والحامل.

موضع الحجاج السابع.

يقول أحدهم: إنما كان هذا على طريق الإيثار، كما يؤثر الإنسان على نفسه، فكذلك يؤثر على أقاربه، قيل له: فالإيثار يحمد إذا آثر الإنسان على نفسه أو على ولده، فأما إذا آثر بعض الطالبين على بعض بغير سبب يعلم، فهو مذموم غير ممدوح، فكيف إذا آثر البعيد على القريب[1]؟.

الأساس.

واعتمد الآمدي في حجاجه على أساس الهرميات المجردة، والقيمة هي "الإيثار" التي تعني البذل عند الحاجة، وذلك بالإحسان إلى الآخرين ومساعدتهم على أمور معاشهم، وفي النصين السابقين لم يبين الاختلاف على قيمة الإيثار، إنما مناط الاختلاف على مواطن الإيثار.

فالقائل يرى أن أبا تمام قد آثر البعيد عن نفسه وذويه، أما الآمدي فيرى الإيثار على النفس والولد فقط، وما عدا ذلك فأقربكم إليَّ أولاكم بالمعروف، إذاً موضوع النقاش في موطن الأفضل لأهل العطاء والإيثار، هل يحظى به الأقرباء عن الأقاصي والغرباء أم هو حكراً على الأباعد الدخلاء؟.

الآلية الأولى.

وهي آلية الاتجاه، وهي رفض أمر ما في ذاته؛ لأنه سيكون وسيلة لغاية ليست متوخاة[2]، يلحظ القارئ رفض الآمدي في قوله، وقال آخر: ممن يلتمس العذر لأبي تمام، ثم بيّن سبب الرفض من خلال عرض الحجة بسياسة التنازل، التي تفضي إلى الإغفال عن ما هو مطلوب إلى اختيار هدف قَصِيٍّ غير مرغوب، وذلك في قوله فأما إذا آثر بعض الطالبين على بعض بغير سبب يعلم فهو مذموم وغير ممدوح، فكيف إذا آثر البعيد على القريب، وفي هذا النص يوطد الآمدي إلى كراهة تفضيل أحدهما على الآخر، وهم الأقربون، فلا ينتقي منهم، إذ كلهم في خصاصة، وإن كذلك فكيف بمن

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 184.
2. ينظر: مدخل إلى الخطابة، أوليفي روبول، ص205.

فضل البعيد على القريب؟، الذين هم أولى ببره وأحق بمعروفه، فإن وصف الفعل الأول بالكراهة، فلقد استلزم للثاني الشناعة.

الآلية الثانية.

وهي آلية الشاهد، حيث استدعى الآمدي آلية الشاهد، ولم يستدع آلية المثل؛ لأنه لم يرغب في تأسيس قاعدة، بل أتى بالشاهد كي يعطي حضوراً للحجة، ونقلها من مجرد أحاديث تتناقلها الألسن، إلى واقعٍ حيٍّ من الحياة، وقدم لهذا طائفة من الأبيات، يُذْكر منها قول إسماعيل بن يسار:

وإذا أصبت من النوافل رغبة فامنح عشيرتك الأداني فضلها[1]

فهذا نص يستدر منه الشاعر الرأفة والرحمة على من يدانيك قرابةً، وقد تبيّن أنه عندما ذكر الشطر الثاني لم يقل فامنح من فضلك شيئاً للأقربين، بل قصر عليهم الفضل، وربما لا تحظى هذه القراءة بقبول لدى بعضهم، فيخرج بذلك إلى أن يؤكد التبعيض بـ"من" المحذوفة، وتكون لفظة الفضل في البيت منصوبة على نزع الخافض، والتقدير فامنح ... من فضلك، فهب إن أصاب ذلك كبد الحقيقة، فلم يهتم الشاعر بالحرص على منح الأقربين في بيته؟، على اعتبار أن نصيبهم من الفضل يؤتى إليهم وافراً غير منقوص؟، فما استدعى الشاعر شيئاً من الاهتمام والرأفة واستدرار الشفقة لهذه القرابة، إلا ووجد في مكنونه شيئاً يضيق به، وواقعاً أليماً يلزمه أن يعيد الأمر إلى أصله.

ولقد نهج الشعراء سنن بعضهم، فهذا مسافر العبشمي يذهب مذهب من سبقوه في ذلك، فيقول:

تمد إلى الأقصى بثديك كله وأنت على الأدنى صَرُورٌ مجدَّدُ
وإنك لو أصْلَحْتَ مـا أنت مُفْسِدٌ تودك الأقصى الذي تتودَّدُ[2]

فالشاعر يخاطب إنساناً قدَّم معروفاً على غير ما يجب، وذهب في ذلك إلى أن وصف فعله بالفساد، على ما فيه من معروف؛ ذلك لأن الأولويات والضروريات قد اختلت في نظام المعاملات، فغدا الغريب

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 187/1.
2. نفسه، 187/1.

الأقصى أشد تودداً له من القريب الأدنى، ومن هنا تفسد الروابط وتتفكك، إلى أن يقدَّم البعيد على القريب بحجج واهية، والغريب اللافت في هذين البيتين أن الشاعر قد افترض له غاية لصنيعه، وهي التودد والقرب للبعيد، فقال: إن كنت تريد ذلك فقدم للأقربين معروفاً فَهُمْ أولى به، وَأَدْعَى إلى البعيد أن يتودد إليك، وما خالف قوله ناموس القوم ولا أخلاقهم؛ لأن مَنْ لا يحفظ قرابته بالصلة والعطاء فكيف للبعيد أن يطمح في وده، فضلاً عن معروفه، وهو للأدنى مُضَيِّعٌ؟، وقد قال المسيَّبُ بن عَلَس ذلك صراحة في قوله:

من الناس من يصل الأبعدين ويشقى به الأقربُ الأقربُ[1]

ففي هذا البيت قدم الشاعر ما آلت إليه الأمور من فساد المعاملات، وتغافلٍ عن حفظ قرابة الدم ورابطة النسب، التي تشد وثاق النسيج الاجتماعي المكلل بها، آنئذ يصبح المنكر معروفاً والمعروف منكراً انطلاقاً من أهداف أو غايات لا تتناسب وعرف القوم، وابتعاداً عن شرعة نص عليها الكتاب المحكم، حيث نتج عن هذا العِدَاء للروابط الأسرية والاجتماعية جفاءً في معاملة ذوي القربى صلةً ووداً، ناهيك عن فضلٍ وكرمٍ؛ فأضحى القريب يعاني الويلات ممن يدانيه، وليس من عدو متربص به، حتى وصل به الأمر حد الشقاق المفضي إلى الفرقة.

تصنيف الآلية الأولى.

تصنف هذه الآلية إلى اتصال مؤسس على بنية الواقع؛ ذلك لأن التستر وراء قيمة الإيثار، مدعياً بها أثرة البعيد على القريب، عمل لا يجاري الواقع ولا يدانيه، لذلك تلاحظ في نص الآمدي ـ قوله وقال آخر: ممن يلتمس العذر لأبي تمام ـ عدم رضاه على ما استقر عليه القائل، إذ القاعدة تقول الأقربون أولى بالمعروف، ولما علم الآمدي مذهب القائل، آثر أن يقدم خلاف ذلك، انسجاماً مع الواقع وعملاً بما يوجبه، فحجة الاتجاه رفضت رأي القائل بدءاً؛ لأنها تخالف النتيجة المتوقعة.

1. ينظر: ديوان المسيب بن علَسَ، تحقيق عبد الرحمن الوصيفي، مكتبة الآداب ـ القاهرة، ط1/2003م، ص73.

تصنيف الآلية الثانية.

وتدرج هذه الآلية ضمن اتصال مؤسس لبنية الواقع؛ لأن من وظائف الشواهد حال استدعائها تقوية الحجة وإعطائها روح التجربة الواقعية، بعد أن أمست حبيسة العقول، ولم تخضع لمعطيات الواقع وظروف الحال، فتصبح الحجة إثر ذلك أجدر بالتصديق وأدعى للقبول، من خلال الشاهد ذي الطابع الخاص المبيِّن لصدى القول العام.

2. قال أبو تمام:

سأحمد نصراً ما حييت وإنني لأعلم أن جل نصْرٌ عن الحمد[1]

في هذا البيت يخصُّ أبو تمام نصر بن بسام بالثناء، ويعليه فوق مرتبة المدح، فلا يرفعه مدح يضره قدح.

موضع الحجاج.

ومكمن اعتراض الآمدي غلو أبي تمام في مدح ابن بسام، حتى رفعه إلى مكانة النجم في السماء، فلا يزيده المدح شرفاً وطَوْلاً ولا القدح مهانةً وذلاً، فهو متعالٍ عن ذلك كله، وهذه المكانة تدل على التناهي في الكمال، وما بعد الكمال إلا النقصان، فقد ذمه من حيث أراد مدحه، وإذا كان رب الأرباب وملك الأملاك تعبد عباده بالحمد والشكر له، لاستحقاقه ذلك ـ ومع هذا فإنهم لم يقدروا الله حق قدره ـ وافتتح أم القرآن بالحمد وبعض سور الفرقان، فعلى سبيل التنزُّل، أي شرف وصل إليه نصر بن بسام بأن جلّ عن المدح والثناء؟، وليس هذا نهاية الأمر، فلقد ذكرت العرب الحمد في كلامها منظومها ومنثورها، وما سمع عنهم أنهم تواطؤوا على علو أحد فوق هذه المنزلة[2].

1. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 66/2.
الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 207.
2. نفسه، 1/ 207.

الأســاس.

واعتمد الآمدي على أساس الحقائق، وتمثل هذا في حديثه عن رب العزة جل في علاه، الذي أثنى على الحامدين الشاكرين، ورفعهم إلى المقامات العَليَّة، جزاء عملهم، وبعد أن انتهى من مقام العلوية الإلهية، هبط إلى المنازل البشرية، وتحدث عن كلام العرب، وما يتخلله من محامد ومكارم، تساق إلى ذويها، واستدعى لذلك البينات، ومن خلال هذا الطرح، يدرك القارئ أساس الحجاج المعتمد، وهي حقائق دينية وشواهد شعرية، وبهما يتم اتصال هذه المعلومات بواقعها الراهن.

الآلية الأولى.

واستخدم الآمدي آلية عدم الاتفاق أداة لحجاجه، وبيَّنَ مذهب أبي تمام وما يحول بينه وبين ما يصبو إليه من رأي، فقد امتُدِح من هو أجل من نصر بن بسام شأناً وأسمى منه خُلُقاً، ولا سبيل لحصرهم. يقول الآمدي معقِّباً: إذا كان الله جل وعلا، ندب عباده أن يذكروه وينسبوا المحامد إليه، الذي هو أصل لها فكيف بمن هو دون ذلك[1]؟، وفي هذا الاستدعاء بيَّن الآمدي عيب المعنى، وما يحتويه من فساد وما يعتريه من نقص، وبهذا يكون قد كشف عن التعارض في البيت.

الآلية الثانية.

وتعد هذه الآلية رافداً للآلية السابقة، وهي استشهاد الآمدي بشعر زهير بن أبي سُلمى:

متصرفٍ للحمد معترِفٍ للرُّزْء نهاضٍ إلى الذِّكر[2]

فهذا زهير قد أقدم على مدح من استحق هذه المرتبة، وإن ظفر المرء بهذه المنزلة، فقد نال حظه من الفضل، وهذا مدلول التصرف للحمد؛ أي أن يتحرى الإنسان كل مكرمةٍ وفضل، يكسبه حمداً، ولئن اختلفت رواية البيت في نقول اللفظ، كما هو مبين في الهامش، فما زال المعنى متقارباً إلى حد كبير، ولكن بالرجوع إلى أصل الاختلاف، لا يستطيع القارئ أن يعطف مدلول اللفظ الثاني، وهو المجد، على مدلول اللفظ الأول، وهو الحمد؛ لأن الحجاج ليس قائماً على مدلولهما وإن تقاربا، بل

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 207.

2. ينظر: ديوان زهير بن أبي سُلمى، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط1/1988م، ورد في الديوان متصرف للمجد، ولم يثبت الحمد، وعليه فلا حجاج.

على إثبات الحمد الدال على المدح من عدمه، وإن كان كذلك فسيساق الحديث إلى مرحلة أخرى، قد علم القارئ مظانّها في حجاج البيت، ويدلي البحتري أيضاً فيما يتعلق بهذا الصدد، فيقول:

والحمد أنفس مـا تعوضه امرؤ رُزِئَ التلاد إنِ المرزأُ عُوِّضا[1]

فالبحتري نوه في بيته بقيمة الحمد، وما له من وقع في النفوس، ولهذا عبَّر عنه بأنفَسِ العِوَض، وهذا يعني أن قيمة الحمد والحامد، تتعالى عن أي بديل؛ ذلك لأنه من عرف مقدار الفضل عند الرجال، لم يجد كفؤًا إلا تقديم الحمد والثناء، لأنه أجَلُّ العطاء كما عبر عنه، ولعل البحتري أشار إلى لطيفة في الحمد الدال على المدح، وهي السلوى لمن انتُقِصَ من مجده، إن وجد ما يجبر به نفساً، فهو ذكر المحامد والخصال الكريمة، التي تنأى به عما هو فيه من حسرة وندامة، بعد أن أضحى مراعى الجانب مهيب المقام، فكأن البحتري يشير إلى سبيل من أصابته نائبة أو عضه الزمان يكفيه من هذا تذكرته بصفاته النبيلة، وأخلاقه الحميدة الكامنة فيه؛ لأنه يرى المحامد والفضائل كفيلة لاستبعاد الندم والحسرة، وخلق واقع ينبئ عن تفاؤل وأمل فيما بقى، وعوضٍ عما فات وانقضى.

تصنيف الآلية الأولى.

وتصنف الآلية الأولى إلى اتصال شبه منطقي؛ فمن شأن نفاذ تلك الحقائق التي أسس عليها حجاجه أن ترتبط بالواقع، بحيث يتفقان ولا يختلفان في منظومة الحياة، وفي هذا المقام ربط الآمدي قوله بأحكام مسلم بها، تمثلت في الأمر النازل من المصدر الإلهي، إلى التحتية العبودية، بحمده وشكره على نعمائه وفضله، وكذلك البينات من النصوص البشرية التي تمثلت في عيون من شعراء الجاهلية والإسلام، فإن سُلِّم بهما يتعذر قبول كل ما يخالف ذلك، ويستلزم من هذا قبول رأي الآمدي، واستبعاد قول أبي تمام؛ لأنه أحدث تعارضاً مع حقائق ثابتة.

تصنيف الآلية الثانية.

وتصنف الآلية الثانية إلى اتصال مؤسس لبنية الواقع، وهذه الآلية من شأنها تقوية درجة التصديق بقاعدة معلومة، والذي يلاحَظ أن الآمدي عمد إلى الأبيات، فجعلها رافداً لتأسيسه، حيث

1. ينظر: ديوان البحتري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، 1201.

أعلن الاعتراض، وبيَّن ذلك، ثم أردف دليل التعارض، وصدّق على ذلك بالشواهد المتسلسلة، وإن كانت آلية عدم الاتفاق كفيلة بالموقف، إلا أن الحجاج يحشد الدلائل والبينات، ما وسعه ذلك؛ لأنه وإن اعتبرت النتيجة فاصلة على رأي الآمدي، فهذان الشاهدان يتراوح درجة التسليم بهما على اعتبار مصدرهما قوةً وضعفاً، ولكن إجمالاً يعتمد عليهما، بوصفهما واقعاً يدرأ الزلل، وعند التأمل يتبين أن الآمدي وَحَّد الدليلين قبالة الآخر، فمجال الحجاج إذاً هو تلك المنطقة المتشحة بالغموض؛ فقد يقطع المحاجج بصواب ما ذهب إليه، وما يلبث إلا أن يجد رأياً معتبراً، لا يتفق مع مذهبه؛ لأن الحجاج كما هو معلوم، لا يتسم بالقطع والجزم، بل الاحتمالية والتقريب إلى الصواب ما أمكن.

3. قال أبو تمام:

سعى فاستنزل الشرف اقتساراً ولولا السعي لم تكن المساعي[1]

في هذا البيت يمدح أبو تمام مهدي بن أصرم، في قصده الشرف، حيث اجتهد في تحصيله، واستنزله اقتساراً؛ أي كرهاً وقهراً.

موضع الحجاج.

علّق الآمدي على لفظة فاستنزل من معنى البيت، وأوضح أنها لفظة تشين المعنى؛ لأن استنزال الشرف وضعه في غير موضعه، وهي مرتبة الدونية، وإن كان كذلك، فلقد هجا مهدي بن أصرم، ولم يمدحه، فالمهدي عندما استنزل الشرف، أضحى الشرف دونه، وبهذا فهو غير شريف.

الأساس.

اعتمد الآمدي في بناء الحجة على أساس القيم، وهي قيمة الشرف، وكيفية الحصول عليه، فأبو تمام بين احتواء مهدي بن أصرم الشرف، متمثلا معنى الغلبة والقوة والقهر، أما الآمدي فأشار إلى أن الاستنزال هو عجز عما يقصر عنه، فالشرف مرتبة باسقة، عرفها من عرفها، وجهلها من

1. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 2/339.
الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 240.

جهلها، وسبل الوصول إليها تتمثل في مكارم الأخلاق، في مستوياتها المتعددة، وعندما يحظى المرء بالكرم والمكانة التي نال بهما الشرف، فإنه حريٌّ به ألا يستنزله عمن هو دونه، وليعرف المكانة التي وصل إليها، والقدر الذي أكرم به، وبناءً على هذا فاستنزال الشرف عند طالبيه لا ينبغي التهاون فيه، ومن أراد ذلك فعليه أن يبادر إلى ذلكم المبتغى، ويتحرى طرق الوصول، بهذا يوضح الآمدي موضع القيمة بإزاء ما عرضه أبو تمام، مظنة منه أنه مدحاً لصاحبه، وما هو إلا قدح.

الآلية الأولى.

وظف الآمدي آلية عدم الاتفاق، حيث استفاد من التعارض في البيت، مع الغاية التي يصبو إليها، وتجلى هذا في المعنى الذي ذهب إليه أبو تمام، وهو يمدح المهدي، عندما استنزل الشرف، إذ يراه الآمدي مخلاً بالموقف السامي، ومشيناً له؛ فالشريف ترمقه العيون، وتشرئب إليه الأعناق، وتميل إليه الأفئدة، كل هذا لا لهيئته وقالبه، بل لقلبه وما يحمله من معان سامية، وخلق إنساني رفيع، يفيض بهما على كيانه، ويستخلص من هذا أن الشرف مرتبة مرموقة، وغاية مطلوبة، لا يحتويها إلا من سلك طريقها، وليس كما ذهب إليه أبو تمام، حيث جعل من هذه المرتبة، غاية يطالها المرء ويستنزلها اقتساراً، وما دام الجبر ممكناً، كيف يتم التمييز الشريف وغيره، فكلهم يدَّعي وصفاً به.

الآلية الثانية.

وتمثلت الآلية الثانية بوصفه شاهداً، أما الشاهد الأول فهو من مأثور الناقد، قوله: ((وذلك أنك إذا ذممت رجلاً شريفاً الآباء، كان أبلغ ما تذمه به أن تقول: قد حططت شرفَك، ووضَعْت من شرفك[1]))، فالانحطاط والضعة كانا شاهدين إزاء لفظة أبي تمام "استنزال"، حيث يرى الآمدي ترادف معاني هذه الألفاظ في معناها العام، وبهذا يكون قد أعطى حضوراً لحجته في ذهن القارئ، ووطد لها ركناً يوافق الطابع العام، أما الشاهد الآخر فهو قول زهير بن أبي سلمى، وقد ساقه الآمدي بوصفه نموذجاً يحتذى لطلب العلى، يقول زهير:

لو كان يقعد فوق الشمس من كرم قوم بسؤددهم أو مجدهم قعدوا[2]

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 240.

2. ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق علي فاعور، ص44.

يمدح الشاعر في هذا البيت قوم بني سنان، أصحاب الهمة الطامحين للقمة، الذين لو أُتيح لهم الوصول إلى مقام عَلِيٍّ، لما توانوا عن ذلك؛ بسبب ما حازوه من مجد وشرف، فهم بيت الكرم والفضل، الذي توارثوه عن آبائهم قبلُ، فالآمدي استدل على أن الشرف يتغيى ويطلب، ولا يستنزل قسراً، بناءً على مذهب الرأي الأول، ولقد أشار الناقد في كتابه عن المعنى المكنون المراد، ولكن أبا تمام تخيّر لفظاً لا يتناسب مع غايته، وهذا ما يعيب معناه.

تصنيف الآلية الأولى.

ترتد هذه الآلية إلى اتصال شبه منطقي، وهذا اتصال يمنح نزاهة الرصد، من حيث موافقته للعقل؛ لأن المنطق الذي أبدى عنه الآمدي، أن من حاول استنزال الشرف، هو من عجز عن الوصول إليه، أو من تجرأ على فعل أمر مشين أنتج عنه انحطاط الشرف، وعلى الرأيين هو غير شريف، فالمانع من حصول الشرف على رأي الآمدي محاولة منه لاستنزاله، دون الوصول إليه بطرقه، التي ذُكرت فما سبق، أو تعرضه لفعل يخل به، وها الرأي لا يتكامل مع رأي أبي تمام، بل يتعارض معه، ولذلك رُفِع الحكم إلى خطاب العقل؛ لعدم اجتماعهما عقلاً.

تصنيف الآلية الثانية.

تنعقد هذه الآلية تحت اتصال مؤسس لبنية الواقع، وهذه الآلية أعطت للآمدي حضوراً لحجته، وليس بناءً لها؛ لأن حجته موافقة للعقل، وليست حديثة التصور، وما إن يتوهم القارئ ببطلان الحجة بسبب الحجة المعارضة، فما على المحاجج إلا أن ينقض سقف بناء الحجة المعارضة، ليتهيأ المكان مجدداً للحجة المناسبة، فيؤتى بالشاهد بوصفه أداةً للحضور وتقوية للحجة.

المبحث الرابع: مقياس مشاكلة اللفظ للمعنى.

1. قال أبو تمام:

كانت لنا صنماً نحنوا عليه ولم نسجد كما سجد الأفشين للصنم[1]

يقف أبو تمام مادحاً مالك بن طوق التغلبي، ذاكراً حسانة الورد والعنم المخضب، وبعد أن استأثر بها أحدهم، فصارت زوجة له وحرم، عدل عن الحديث عنها، وبعد ذلك أردف البيت موضع الحجاج، وفي هذا حاول أبو تمام ان يوازن بين معنيين:

الأول، بقاؤه زمناً طويلاً متغزلاً بحسانة الورد، ويتبين هذا في بيت سابق، يقول فيه:

عهدي بمغناك حسانَ المعالمِ من حسانةِ الوردِ والبردي والعنم

فهذا البيت وإن كان وصفاً للمتغزل بها، إلا أنه يشي بدفق من العاطفة، وحنين إلى عهد مضى، وصبوة يتغنى بها مآربه العاطفية، التي ما كان لها أن توقظ الشعور في خلده، إلا بوقع عميق استقر في قلبه.

الآخر، سجود الأفشين للصنم، وما يداني هذه الحالة من اعتكافه على حسانة الورد، حيث الأول مطلب عبادة، أما الثاني فمطلب غذاء العاطفة، فالجامع بينهما على اختلاف الغاية هو الترجي والتَّرَضِّي.

موضع الحجاج.

يعلق الآمدي على هذا البيت، بسبب استخدام أبي تمام لفظاً غير مناسبٍ مع المعنى، وهنا موضع المشاكلة، فاللفظ المستخدم لموقف الشاعر يناسبه الاعتكاف، وهو الإقامة ولزوم المكان، وليس الانحناء الدال على الانعطاف[2]، وإن وجد بينهما وجه علاقة، إلا أن المأثور في مثل هذا الموقف مقاربته الاعتكاف، للمعنى الذي يُكِنُّه اللفظ.

---

1. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 185/3.
الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 519.
2. ينظر: تاج العروس، الزبيدي، مادة عكف، 180/24، ومادة حنو، 487/37.

الأساس.

اعتمد الآمدي على أساس الوقائع، وذلك بيِّنٌ عند قوله ((وهي لفظة غير مستعملة في هذا الموضع[1]))، يفهم منه أنه توظيف لا ينسجم مع مطلب الشاعر، الذي يراد منه البقاء والمكث، على غوايته وصبوته، فالمعتبر في هذا الموقف هو الاستعمال، وهذا الاستعمال مستمد من مضان اللسان العربي، إذ من شأن الموقف الراهن، أن يشاكل معناه لفظَ الاعتكاف.

الآلية.

استخدم الآمدي آلية الاتجاه، وهي رفض أمر ما في ذاته؛ لأنه سيكون وسيلة لغاية ليست مرادةً[2]، والآمدي رفض استخدام اللفظ نحنوا عليه، الدال على طأطأة الرأس وتقوس الظهر، من حنيت الشيء إذا عطفته، واختار الاعتكاف، حيث المقام يُبِينُ عن شوق وتَوْقٍ لانسجامهما مع الاعتكاف، وليس الانحناء الدال على العبودية والإذلال، فمنع اللفظ لما يسببه من تشوُّهٍ في إبراز المعنى المراد.

التصنيف.

تصنف هذه الآلية إلى اتصال مؤسس على بنية الواقع؛ ذلك لأن استخدام أبي تمام لهذا اللفظ، لا يعبِّر عن المعنى المراد، وهذا يؤيده الواقع، من حيث استخدام اللفظ لغير ما وضع له، مستشهداً بما ينطوي على هذا اللفظ من معان، لا تنسجم مع مقام البيت.

2. قال أبو تمام:

قد كنتَ معهوداً بأحسن ساكِنٍ ثاوٍ وأحسن دِمْنَةٍ ورسوم[3]

استهل أبو تمام القصيدة في وصف الربع وساكنه، حيث أنبأ هذا البيت وسابقه عن شوق كامن في نفس الشاعر، يستثيره بالتذكار.

---

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 520.
2. ينظر: مدخل إلى الخطابة، أوليفي روبول، ص 205.
3. ينظر: ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 261/3.

الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 216.

موضع الحجاج.

ومكمن الاعتراض عند الآمدي تساؤله، كيف يغدو الربع رسماً وما زال أهله قاطنوه؟، فالمكان لا يوسم بالرسم حتى يغدو أثراً، وأبو تمام لا يصفه بعد أن أضحى خالياً من ساكنيه، بل عامراً بأهله، وطيدة أركانه، فلا ينبغي أن يصفه بالرسم، وإن كان الموقف قد عدت عليه الأيام إلا أن الوصف يعبر عن مشهد عامر وليس خال بالٍ؛ لأن تذكرة الشاعر استلزمت منه صفة الحضور متمثلةً في قوله كنت، وكأن مخاطبَه ماثلاً أمامه، فهذا مشهدٌ حيٌ يستلزم منه حياة المكان وعمرانه، ولا يستحسن فيه ميتة الوصف في قوله الرسوم، فهو لم يقف على الديار، ولم يعرِّج عليها كي يصفها بالرسم، بل استدعى مشهداً قديماً باقياً في ذهن الشاعر، زمن حياة المكان وأهله، ولعله أيضاً لم يسعفه تذكار المكان بتلك الآثار الباقية، والحال أن الموقف يتطلب حياة؛ فهو يمدح في قصيدته إسحاق بن إبراهيم، فناسب أن تستبعد الرسوم إذاً لعلة، وهي أن المشهد يقتضي حياة المكان وحياة الإنسان؛ لأن الموضوع مقام مدح وتمجيد لإنسان حيٍّ، فيتناسب مع هذا أن لو كانت تلك الديار تنبئ عن موجود وليس مفقوداً، أضف إلى ذلك عدول الشاعر عن ضمير الغيبة، الذي يناسب الرسم إلى ضمير المخاطب، الذي أعيدت له الحياة.

فيبدو أن الآمدي لم يرق له هذا التداخل في التوظيف، ولم يسعه تقبلاً، بل عارض ذلك تزامناً مع مطلب النص الذي يطلب الحياة.

الأساس.

يعتمد هذا الاعتراض على أساس الحقائق، وهذه الحقائق تختلف من موقف لآخر، فقد تتمثل في نصوص دينية، أو نظريات علمية، أو معارف تواطأت عليها أمة من الأمم، حتى وصلت إلى مَن بعدهم، إثر التراكم الثقافي المهيمن عليهم، كالتي يستدل بها الآمدي، وهو يقول: ((الربع لا يكون رسماً إلا إذا فارقه ساكنوه[1]))، هذه المعرفة ناتجة عن موروث ثقافي، ولا تتصف بالحقيقة من حيث هي نصوص متفق عليها إلا بعد عرضها على الواقع، وعند النظر إلى واقع الحياة والتجارب الشعرية السابقة، تجدها مجتمعة تقوي هذا الرأي كما سيأتي.

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 216.

الآلية الأولى.

استخدم الآمدي آلية عدم الاتفاق، وذلك في قوله: ((الربع لا يكون رسماً إلا إذا فارقه ساكنوه[1]))، فالتوظيف لا يتناسب والمقام الذي ذكر فيه، لعلة ذُكرت آنفاً، حيث تعذر الاستدلال بكلمة "الرسم" على مشهد يزخر بالحياة، أما أبو تمام فقد خالف هذا، وأتى بالخطأ على وجهه، حيث وظف للمشهد لفظاً دالاً على موت واندثار وهو "الرسم"، فالآمدي استفاد من هذه الثغرة التي أتيحت له، وبيّن تعارضاً في قول الشاعر مع التعبير السديد للموقف.

الآلية الثانية.

تتعاضد هذه الآلية تقوية وترسيخاً لوجهة الآمدي، وهي آلية الشاهد التي انبثقت عن تجربة عهدها أبو تمام وذلك في قول البحتري، وتجربة سابقة له وذلك مع امرئ القيس، فالشاهد الأول:

يا مغاني الأحباب صرت رسوما وغدا الدهر فيك عندي ملومَا[2]

ليتأمل القارئ في فعل صرت، وما ينطوي فيه من التبدل والتغير، والمغاني هي المنازل التي كان بها أهلها[3]، فقد كانت مأواً للأحباب، ثم أصبحت رسوماً عفا عليها الزمان، فهنا ناسب لفظ الرسوم معنى مغاني الأحباب، وهذا ما يتحراه الآمدي في فهمه لمعنى التناسب.

أما الشاهد الآخر فيقول:

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ وعرفان ورسمٍ عفتْ آياته منذ أزمان[4]

فهذا موقف مثالي تبناه الآمدي، وهو مغاير لما عليه أبو تمام من مشاكلة اللفظ لمعناه؛ لأن التذكار لم يتمثل في مشهد حيٍّ عند امرئ القيس، فوافق البكاء عليها، وكذلك عند قوله عفت آياته إيذان بميلاد المشهد ميتاً لا حياة فيه، فناسب الرَّسْم المكان.

---

1. نفسه.
2. ديوان البحتري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، 3/ 2057.
3. ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة غنا، 139/15.
4. ديوان امرؤ القيس، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت ـ لبنان، ط2/2004م، ص159.

تصنيف الآلية الأولى.

تصنف الآلية الأولى تحت اتصال شبه منطقي؛ ذلك لأن التعارض التي كشفه الآمدي في بيت أبي تمام، منعت من قبول رأيه؛ فاستخدام لفظ "الرسم" لحياة يطرب لها الشاعر، لا يتناسب مع المعنى، وهو مفسد للمعنى المراد، لأجل ذلك سنحت الفرصة للآمدي معارضة أبي تمام من خلال قوله، ؛ أي أن الحجة في الحقيقة لم تنهض برأي القائل، بل ساعدت على نقضه، ليتيح بذلك تقديم رؤية حجة معارضة، على أنقاض الحجة السابقة، وهذا يقتضي عقلاً قبول أَحَد التعبيرين، واستبعاد من خالف الطريقة المناسبة؛ لأن كل من اللفظين، يحتمل معنى لا ينسجم مع اللفظ الآخر، ولهذا ينبغي الترجيح بينهما.

تصنيف الآلية الثانية.

تصنف الآلية الثانية ضمن اتصال مؤسس لبنية الواقع، وإن كان التأسيس لا يتعلق بآلية الشاهد، فقد وضع لدعم واقع قصد تقويته وحضوره؛ ذلك لأن القاعدة معلومة سلفاً، وتمثلت في هذا المقام بتناسب الرسم على خلو الديار وليس عمرانها، لذلك استدل الآمدي بالشاهدين اللذين تشربا الثقافة العربية، فحَسُن منهما التوظيف.

3. قال أبو تمام:

من كل ريم لو تبذل قطعت ألحاظ مقلته فؤاد الريم[1]

في هذا البيت وسباقه ولحاقه يقف أبو تمام على ربع قد خلا وأضحى رسماً، يستميل منه في نفسه الحنين والشوق إلى الديار العامرة، والأيام المغمورة بالنعم وسعة العيش والظباء الحسان، اللواتي بقيت نضارتهن صورة متجددة كامنة في نفس الشاعر، حيث إنها لم تذبل بفعل الزمن، وإلى تلكم النظرات، لكأنها عمل ساحر، تخترق الفؤاد فتُراه صريعاً غير مصيب.

1. ينظر: ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 261/3.
الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 534.

موضع الحجاج.

استنكر الآمدي في هذا البيت استخدام الريم للمعنى المتغيى، حيث إن تبذل الريم وهو ظهور الحسناء من النساء على الريم الثانية وهي الظباء لا تأثير فيه على فؤاد الريم؛ لفقد رابط الاتصال فيما بينهما، فالريم يرمز بها الشاعر إلى الحسان، وهي كائن عاقل له إرادة وتفكير وشعور، أما الثانية فهي الظباء، وهي كائن غير عاقل، وبناءً على هذا فما وجه الاتصال بينهما على حد قول الشاعر فضلاً عن التأثير فيه زمن النظر إليه، إذ كان النص يستوي أن لو جعلت تلك النظرات تخترق فؤاد المحب لزيادة القرب منه والتأثير فيه، فهو كائن يشترك معها في التفكير والشعور، من ثَم فنظراتها تأسره، ولحظاتها تعجبُهُ، آنئذ يكون للمعنى وجاهة نظر.

الأســاس.

اعتمد الآمدي في طرح فكرته على أساس الوقائع، وهذا الأساس يمثل ما هو مشترك بين عامة الناس أو جمهور خاص، ويتمثله الآمدي في هذا النص قوله: ((وتبذلها لا يقطع فؤاد الريم[1]))، ويبدو أن هذا النص يحظى بالقبول لدى الجمهور ؛ مرد ذلك إلى قطع أواصر الاتصال بين كائن عاقل وبين حيوان عُدِم ذلك، إذ لا يمكن تصور هذه الفكرة عقلاً، فضلاً عن تجربتها واقعاً.

الآلية.

استخدم الآمدي آلية الاتجاه، وهذه الآلية ترفض حدثاً ما، لأنه سيقود إلى غاية ليست مرادةً[2]، والرفض هنا متمثل في استنكار الآمدي توظيف لفظ "الريم" في هذا المقام؛ لأن المرأة ولحظاتها الساحرة لا تفتن الريم نظراً لبهيميته، وهذه غاية ليست متوخاة، إذ الغاية أن لو كانت تلك النظرات تستهدف قلوب المحبين مثلاً.

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 534.
2. مدخل إلى الخطابة، أوليفي روبول، ص 205.

التصنيف.

تدرج هذه الآلية ضمن اتصال مؤسس على بنية الواقع، وهذا الاتصال كما علم سابقاً مستقى من التجربة، وهي التي تربط الأحداث أو المواقف بالواقع، كي تحظى بالقبول، والذي بصدده المقام يبين عن بون الاتصال بين الريم في الشطر الأول والثاني، وهذا الموقف عند فحصه تجربة تلفي الواقع معاضداً ومسانداً لها، فمدى صحة المعلومة مقيس باندماجها في منظومة الحياة.

الفصل الرابع: حجاج التركيب في كتاب الموازنة.

المبحث الأول: البناء النحوي.

المبحث الثاني: الجناس.

المبحث الثالث: الطباق.

المبحث الرابع: التحام أجزاء النظم والتئامها.

الفصل الرابع: حجاج التركيب في كتاب الموازنة.

المبحث الأول: البناء النحوي .

1. قال أبو تمام:

هن عوادي يوسفٍ وصواحبُه فعزماً فقدماً أدرك النأيَ طالبُهْ[1]

يطرح أبو تمام في هذا البيت علاقة التأثير والتأثر بين الرجل والمرأة، ممثلاً بنبي الله يوسف عليه السلام، وامرأة العزيز، ومن تبعها من نسوة المدينة بعد ذلك، حيث كان النبي الكريم يتحلى بالعفة والذِّمة، وصون النفس عن كل ذميمة تردي بالإنسان إلى بوار، وإلى جانب ذلك، فهو محفوظ معصوم، مكلل بالرعاية والعناية، ولكنه لاقى ما لاقى، بسبب ما حظي به من سمات خِلْقية وصفات خُلُقية، حتى أودت به إلى غياهب السجن، وإن كان نبي الله يوسف عليه السلام، قد تأصلت فيه الخصال السامية، فإنَّ امرأة العزيز، قد أبدت عن طبيعة تجمع بين الضعف والقوة، تمثلت في العاطفة الجياشة من جهة، والسلطة الحاكمة نظراً لمركز أو مكانة امرأة العزيز من جهة ثانية، وبهذا يخلص القارئ إلى طبيعة العلاقة بين الطرفين، فالأولى تميزت بالثبات في سلوكها، بينما الأخرى وسمت بالاضطراب، وعند تحقيق قول أبي تمام يتبين موضع الضعف في قوله عوادي، بمعنى عداني عنك أي صرفني، وصوارف ههنا دالة على شرود القلب وجنوده عن طاعة الله سبحانه وتعالى، ومن ثَم نأياً عن محل رضاه، بسبب ما غشيه من فتن وأخيلة تبعده عن السكينة والروية وحكم العقل، وتقربه من البهيمية وحكم الغريزة، وفي نطاق هذا الموضع ألا وهو موضع الضعف، يوظف الشاعر لفظ الصحبة، والقارئ على دراية بأن اللفظ لا يدل على خير وطمأنينة، طبقاً لمعناه الحقيقي، ولكنه محمَّل بالمنفعة الذاتية الآنية، مصاحباً للحيطة والحذر، ومن ثَم تجرُّ الصحبة ههنا إلى المكيدة؛ نظراً لأن الإنسان وهو ملتزم بالأوامر والنواهي، فإنه يستعصي على أرباب الشرور أن ينالوا منه، وبسبب هذا، ورغبة من أصحاب الفسق في غوايته، يلجأ بعضهم إلى الحيلة، بحيث يظهر دونما يبطن، فيُتزلَّف إليه بالقرب والصلة، وهو يبطن على الكيد والاستدراج؛ لأن مآربه لا تتأتى

---

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 2/ 17، ورواية البيت في الديوان هي: أدرك السؤل طالبه، ينظر: ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 1/ 216.

بالعداوة والشقاق، بل بالمودة الزائفة، والعهود الحميمية الكاذبة، ومن خلال مدلول العوادي بمعنى صوارف، اتصفت هذه العلاقة ابتداءً بصفة المباشَرة، وذلك في مناشدة امرأة العزيز النبيَّ الكريمَ عليه السلام، وهي معلومة مشهورة، وحيث انتهت إلى علاقة كيد واستدراج من نسوة المدينة، بعدما تبددت أسباب المرأة التي هو في بيتها.

ومن خلال ما عُرض آنفاً، فقد ذُكر أن العلاقة قد أبدت عن طبيعة الضعف، ثم تبعتها القوة، وموطن القوة كما تقرر سابقاً، هي مكانة امرأة العزيز، سواء في قلوب من يقطن مصر أم بين نسوة المدينة؛ فبعدما خاب فعلها، وسقط قدرها في عيون القوم، التجأت لسلطتها، وإن كان قد كسر جناحها، وسقط كبرياؤها، فما تبقى لها سوى التهديد و الوعيد؛ لأنها عندما تمثلت الأمر وهو يؤول إلى رضوخ وطواعية، بسبب ما أعدت للموقف من تمام الحبكة، وبينما هي كذلك، وإذ بها تصعق بموقف رافض، يأبى لنفسه عن أن يلج في حمى المهالك، فخيب ظنها، فهبطت من تلك المكانة الباسقة إلى درك الخيانة والضعة، فهذه الحالة ليس مثل امرأة عابرة، رغبت ولم تجد لذالك سبيلاً، إنها امرأة العزيز، عزيزة الشأن، رفيعة المكانة بين قومها، وبين خاصة نساءهم، والتي لأمرها يتسابق المتسابقون، فكيف بها وقد سقط جلباب قدرها، بعدما تسامع القوم أخبارها، فقد التجأت إلى التهديد وهو السجن، وعزمت على الوعيد وهو نفاذ الأمر، وبين البداية والمنتهى، رغبات ذميمة ومحاولات حثيثة، وبإزاء ذلك، دعاء متضرع ولهفة مرتج، يرجو النجاة من هذه الظلمات.

موضع الحجاج.

من بين المآخذ على بيت أبي تمام السابق، خرقه لقواعد اللغة، وهو تصيير الممنوع من الصرف مصروفاً، وذلك في كلمة "يوسفٍ"، وسبب المنع هو اجتماع علتين من العلل التسع، وهما العلمية والعجمة، فقياساً على القاعدة يمنع صرف كلمة يوسف، وقد يقول قائل: إنه يجوز للشاعر مالا يجوز لغيره، ولولا أن البحث لم يكن من اهتمامه الخوض في هذا الحديث، لتوقف عند هذه المقولة ببعض من التساؤلات، فما الذي يمتلكه الشاعر حتى أُعطي له هذا التصريح؟، وما الذي يفتقده الكاتب الحاذق الذي حرم من هذا الخصيصة؟، وما السبب في تسامح أرباب اللغة مع الشعراء في هذا المسألة؟، ولماذا يلجأ الشاعر إلى خرق قواعد اللغة، وهي ثرية بألفاظها، مكتنزة بمعانيها؟، وبالجملة هل يجوز خرق ما اتُّفق عليه، بصرف النظر عمن يباشر ذلك؟، وإن

كانوا قد تسمَّحوا للشعراء والأدباء من استخدامهم للمجازات على تعدد أنواعها، استناداً إلى مثبث من اللغة، فما هي العلة الاضطرارية التي يخوَّل فيها خرق الناموس؛ مما هو متعلق بمقام الاعتراض؟.

الأســاس.

ويعتمد الآمدي في حجاجه على أساس الحقائق، وهي عبارة عن مفاهيم متفق عليها عند الجمهور[1]، ويتمثل هذا الأساس، في القاعدة التي صدَرَت من فصحاء العرب، ممن ذاقوا البيان، وعلموا بموضع الأجود من الجيد، فضلاً عن الصحيح من الخاطئ، حيث اقتفوا تلك القواعد ممن جاء على إثرهم، واتخذوها شرعة ودليلاً، والآمدي أتيح له الاعتماد على هذا الأساس، لأنه توافق مشترك يحظى بالقبول.

الآليـة.

واستدعى الآمدي حجة البراغماتية، والتي بدورها تقيم حدثاً من خلال نتائجه[2]، فأبو تمام قد صرف الممنوع، وعدل عن الرأي المأثور، وخالف الفعل المشهور، فانسجاماً مع القاعدة يستلزم أن يمتنع لفظ يوسف من الصرف، ويتبين القارئ ذلك في جملة المآخذ التي أبان عنها الآمدي، وإن كان قد تناول هذه المسألة لمساً خفيفاً، لأنها من المواضع التي لا يحتاج المرء فيها إلى مزيد من الإبانة، لبيان القصد، إلا أنها تعبر عن خرق صارخ للقاعدة النحوية، وفي هذه الحالة يلجأ الحجاج إلى ترتيب أوراقه طبقاً للقاعدة؛ لأن الآمدي لم يقدم شيئاً في الرد فعل أبي تمام، سوى منطوق الحكم، الذي يفهم من السياق، وبناءً على هذا سيواجه القارئ في مواضع متقدمة من البحث هذه المسألة، حيث يشيد البناء الحجاجي توافقاً مع القواعد أو الوقائع التي تعتبر صدى لما يجود به الناقد.

1. ينظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته"، عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص 309.
2. ينظر: مدخل إلى الخطابة، أوليفي روبول، ص 204.

التصنيف.

تصنف الحجة إلى اتصال مؤسس على بنية الواقع، ويتجلى ذلك في مخالفة الشاعر لأمر مثبت في الوجود، وهو خرق القاعدة، ومن خلال ذلك حاول الآمدي أن يبين الحكم المسلم به، ليربطه بالخطاب الذي يسعى إلى تأسيسه، وهو الاعتراض الذي وجهه لبيت أبي تمام، إن بلسان الحال أو بلسان المقال، ومن خلال هذا الربط تبين مخالفة الشاعر للقاعدة التي تحظى بالاتفاق المشترك.

2. قال البحتري:

ميلوا إلى الدار من ليلى نحيِّيها نعم ونسألُها عن بعض أَهْلِيها[1]

يبدأ البحتري قصيدته بالوقوف على الديار، كعادة من استن بسننهم، فقال: ميلوا، وهذا اللفظ قد يفهمه القارئ من زاويتين، فالأولى خارجية، وتتمثل في المكان وطرقه، والأخرى داخلية، وهو الرغبة والشوق، فالشاعر لا يطيق الانتظار، ولا يُهَوِّنُ عليه التذكار، وذلك مما سبب في التعريج على الديار، ولكي يدرك القارئ كمية الشوق والحنين المحملة في اللفظ، يتوقف عند مدلول الواو؛ فتصريح الشاعر عن الجوى أمام جماعة، هو كشْفٌ عن خباياه، وإعلان إلى ما يتوق إليه، فقد جرت العادة أن ما لامس أستار القلب، ووصل إلى دفء العاطفة، يبقى حبيس الصدر، فيحيا معه، ويتألم لبعده، وقد يحترق بضرامه ولا يكشفه، ولكن حين ضاقت نفسه على اتساع براحها، وضاق صدره حتى خاله أضيق من قراب سيف الفارس، أبدى وأعلن، وفي هذا العناء والجَهد الذي يضيق به المحب إثر الحالة العاطفية الغامرة، كيف به وهو يجوس المكان مارّاً من ديار الأحبة، فإن كان في سابقه يُحْجِم ولا يَهُمُّ، فستتحول حالته إلى جلاء لا خفاء بعده، وإلى وضوح لا غموض فيه، وسيلاحظ القارئ في بيت البحتري وأبيات أبي تمام، أنهما عندما يتعرضان لتذكار الأحبة، يتحول الخطاب من الغيبة إلى الحضور، فيحيي المميت الذي اندثر؛ لأنه بالتزامن مع حياتهم في القلوب يخيل إليهما وجودهم في الشهود، فتراه يسأل ويخاطب ويناجي، وهذا دليل على حرارة الحب ووهجه في

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 442.
ديوان البحتري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، 4/ 2414.

صدره، ومع هذه الطاقة المنبعثة من القلوب، اتجاه مقر المحبوب، فهو كمن يحيي النار من الرماد، فناسب لذلك بقاء المكان في قوله الديار، عوضاً عن الأطلال أو الآثار، وشهود الزمان، وذلك في قوله ميلوا ونحييها ونسألها، وحياة الإنسان وذلك في ضمير الخطاب، ولا يقف الأمر عند الحياة فقط، بل يتعدى ذلك إلى تعلق القلب بكل ما يتصل بليلى سواء أكان بالمكان ـ ويتضح هذا عندما تصطف الأفكار في ذهن القارئ؛ لأن هذا البيت قد وضع معرض التسليم على الديار، كما هو مبين بين دفتي كتاب الموازنة ـ أم تعلقه بالأهل، وذلك في تَسآلهم وبيان أخبارهم، ومن هنا يلمس القارئ قيمة الحب الصادق، فهي قيمة يبتغي منها المرءُ الحياة، وليست نزوات أو اضطرابات تعتري الإنسان بُرْهةً ثم يَقْفُل راجعاً من حيث أتى، إنه وفاءٌ دائم، ووصال مستمر، وإنْ تعذر الالتقاء قالباً، فهو في القلب ساكناً.

موضع الحجاج.

يتقلد الآمدي في هذا البيت دور التحسين، بمعنى أنه لا يسعى في حجاجه إلى تصويب قول الشاعر، بل يبحث عن تخريج أنسب للسياق، ولكي يتبين القارئ هذا، يُقَدَّم نصُّ الآمدي ((وقال البحتري في بيته: نحييها والأجود نحيها؛ لأنه جواب الأمر، وقد يكون نحييها رفْعاً على الحال، والجواب ههنا أجود من الحال[1]))، ابتداءً، الآمدي لا يرمي إلى تخطئة قول البحتري، بل إلى تحسينه؛ لأن فعل الأمر مفتقر إلى جواب الطلب أكثر من بيان الحال، وبالخروج من حديث التحسين إلى التعليق على نص الآمدي، يلاحظ القارئ أنه قال: "رفْعاً على الحال"، والأحوال صُنِّفت ضمن المنصوبات، ولذا يُحمَل هذا التداخل على أنه سهو في النسخ، وليس من قول الناقد، وأن مراد القول هو ما قررته القواعد النحوية.

الأساس.

تنسجم هذه الحجة مع أساسُ الهرميات المجردة، وتتمثل ههنا بهرمية الجودة المثلى، ووظيفة هذه الهرمية في النص، اختيار اللفظ الأجود للمقام الأنسب، والتناسب هنا متعين بشدة الافتقار؛ حيث السياق يطلب الحال وجواب الطلب، ولكن طلبه للأخيرة أشد، لأنه ابتدأ بفعل الأمر،

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 443، 444.

والفعل هنا يطلب الانفعال، فأنسب للمقام أن يتخير له الجواب، وفي الوقت ذاته لا ضير في قول الشاعر إن قدم الحـال على جواب الطلب.

الآليــة.

يستخدم الشاعر في حجاجه الآلية البراغماتية، حيث إن النتيجة التي توصل إليها الآمدي، أن جواب الطلب أكثر تناسباً من الحال، وذلك لأن البحتري قد صدَّر قوله بفعل الأمر، فاقتضى ذلك أن يجعل له جواباً، ولأجل هذه النتيجة قدم قوله، ظناً منه أنه أكثر ملاءمة مما قاله الشاعر.

التصنيف.

تصنف هذه الحجة إلى اتصال مؤسس على بنية الواقع، وهذا الاتصال يسعى إلى الربط بين الأحكام المسلم بها، وهذا الحكم هو ذاتي محض، وهو أن الإنسان عندما تتوفر لديه الخيارات الترجيحية، فإنه يتخير منها ما هو أوفق للمقام، ولما كان الأمر كذلك، استخدم الآمدي آلية تنتمي إلى حجج شبه منطقية، وذلك للربط بين الحكم المسلم به، والحكم الذي يسعى لتأسيسه وجعله مقبولاً، باعتباره متوافقاً مع مقتضيات العقل، ومما هو ملائم للاستخدام الأجود.

3. قال أبو تمام:

يَدِي لمن شاء رهْنٌ لم يذُقْ جُرَعاً من راحتَيْكَ درى ما الصَّابُ والعَسَلُ[1]

هذا البيت قيل في معرض مدح المعتصم بالله، حيث أبدى له الشاعر عن صفتين، هما: شدة البأس، وفيض العطاء، ولعل في وقوفه عند هاتين الصفتين، إشارة ضمنية إلى معرفة الممدوح أصول الحكم والسياسة، لأنهما يرمزان إلى شخصية متوازنة، بحيث لم تطغ أيٌّ من هاتين الصفتين على الأخرى، فقد استطاع التوفيق بينهما، على الرغم من انتفاء رابط يجمعهما، فإن حَمِي الوطيس، وصعد مثار النقع فوق الرؤوس، فهو رب الكريهة، وإن كان الموقف يستثير المروءة والكرم، فهو جواد ذو فضلٍ هَطَّالٍ، يجود بالعطاء ويصون بالوفاء، فلا يكبو ولا يتردد، ومن كان هذا وصفه، لهو أجدر باجتماع

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 190.
ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 3/ 11.

العامة والخاصة عليه؛ لأنه يحفظ للكريم مقامه، ويأخذ من الظالم حقوق من ظلمهم، ويرحم الضعيف، وينصر المظلوم، فهذه الامتيازات عندما تقُصُّ أثرَها، تلفيها منبعثة من الشجاعة والكرم، إذاً يخلص القارئ بأن هذه الشخصية لا تتصف بالاعتباطية أو العبثية، بل تتحرك وفق ثوابت وقيم راسخة في كينونته، فهو يقدم المصلحة العامة على المنفعة الشخصية، ومن هذه المبادئ والتي هي نتاج تلك الخصال الكريمة، أمكن لها أن تتقلد منصب المسؤولية؛ لأنها تجلت فيها صفات القائد، وما يقتضيه من حزم وعزم من جهة، ورحمة وكرم من جهة أخرى، وبالرجوع إلى البيت الشعري، تلاحظ أن أبا تمام، يرفع مقام المعتصم مقاماً علياً، حيث ذكر بأن كل من لم يذق من شدة بأسك، لم يتجرع من الهزيمة مرارة وذلاً، وكل من لم ينل من جودك، لم يعرف لأهل العطاء سبيلاً[1]، فهو ابن الوغى وابن بيت الكرم، فلا شجاعةً تُذْكَر، ولا كريماً يُشْهَر، وهو بين الخلائق موجود، وأثره في ذلك مشهود.

موضع الحجاج.

ويعترض الآمدي في هذا البيت على حذف أداة الشرط إن؛ فتقدير الكلام إن لم يذق جرعاً من راحتيك، فما يدري ما الصاب والعسل، وهذه الأداة تمثل أحد الأركان التي يقوم عليها أسلوب الشرط، ولا يجوز حذفها، لئلا يسقط معنى الشرط.

الأساس.

ويعتمد الآمدي في هذا الحجاج على أساس الحقائق؛ لأنها موضوعات قد اتفق على صحتها[2]، حيث اختبر الآمدي هذا الاستعمال، ومدى مواءمته الحقيقة التي ذكرها آنفاً، لأنه يرى بأن حذف أداة الشرط أمر لا ينهض بالبناء النحوي على ما يجب، ولذا وانطلاقاً من موضع الاتفاق، يبني الآمدي حجته على أساس الحقائق؛ كي يحظى بدعم جمهور الاختصاص، وهم أرباب اللغة، ومنهم إلى الرأي العام، والذي سيكون صدى عن الجمهور الخاص.

---

1. ينظر: شرح الصولي لديوان أبي تمام، تحقيق خلف نعمان، 2/ 180.

2. ينظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته"، عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص 309.

الآليـة.

ويعتمد الآمدي في حجاجه على الآلية البراغماتية، ووظيفتها الحجاجية، تثمين عمل أو حدث مـا، من خلال نتائجه التي تسفر عنه[1]؛ فالاعتراض المقدم مبني على نتيجة قد سبقها سبب، حيث تمخض عن بيت أبي تمام، فساد مبناه ورداءة معناه، ومن أسباب ذلك، حذف أحد أركان أسلوب الشرط، وهي الأداة، ولأجل ذلك صدَّر الآمدي كلامه بهذا الحكم، الذي تمخض عن رداءة الاستعمال، بدلالة نتائجه غير الملائمة.

التصنيف.

وترتد هذه الآلية إلى اتصال مؤسس على بنية الواقع؛ نظراً لموضوع الاختلاف، إذ هو من مخرجـات الواقع، ولما تستمده من بعد عقلاني؛ لأنها تنظر إلى التجربة من خلال نتائجها، وتحكم عليها، بما يترتب على ذلك، وهذا مما يعطي قبـولاً ومسمعاً، وذلك من حيث مواءمة النتاج الواقعي بالقالب المنطقي.

1. نفسه، ص333.

المبحث الثاني: الجنـاس.

1. قـال أبو تمام:

سلِّم على الربع من سَلْمَى بذي سَلَمِ عليه وسْمٌ من الأيام والقِدَمِ[1]

بدأ الشاعر في قصيدته بذكر الديار، حيث أبان عن حنين دفين، عرضه في محتوى التسليم، ومن خلال وصف الشاعر تبين أن الصورة متوقفة لا حياة فيها، وهذا متسق مع لفظ الوسم، الذي يدل على الأثر بعد العين، لكن الشاعر أبان عن زمنين، متمثلاً في لفظ الأيام والقدم، فيبدو أن مدلول الأيام هو تأثر خارجي، متمثل في التغيرات الجغرافية، إثر تقلب الأحوال، أما مدلول القدم، فهو تأثر داخلي متعلق بالأعيان، وهي المشاهد وتقاسيم الوجوه والحالات النفسية والانفعالية الوجدانية، فهذه كمية الحنين المحملة في التسليم.

موضع الحجاج.

استنكر الآمدي في هذا البيت استخدام أبي تمام للجناس في ثلاثة ألفاظ، وهي سلِّم سلمى وسَلَم، حيث أعرب عن رفضه لهذا الاستخدام، لَمَّا يتسببه في خرق لسَنَنِ الأول؛ فإن الشعراء يستخدمون الجناس ـ على حد تعبيره ـ بلفظين، أما الاستخدام الثلاثي فليس مستعملاً في الأوساط الأدبية، ومـا أُثِر عن بعضهم من استخدام الجناس على خطى أبي تمام، فهو رديء قليـل لا يُؤْتَمُّ به، وأكثر الشعراء على خلاف ذلك، ولعل القارئ لاحظ أن الآمدي يشير إلى مبدإ التناسب؛ وهو أن الجناس مزدوج، فلا ينفرد لفظ ويطلق عليه جنـاس، وهذا باد في تعريف الجناس، وهو مجانسة كلمة لأخرى في تآلـيف الحروف[2]، فعلى هذا التعبير يجب أن تجانس كلمة لأخرى، فكيف لأبي تمام أن يجانس بين ثلاثة ألفاظ؟، فهذا عدول عن ناموس الشعراء في توظيفه، وتعارض مع حد الجنـاس.

---

1. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 1/ 184.
الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 441.
2. ينظر: علم البديع، عبد العزيز عتيق، ص137.

الأســاس.

اعتمد الآمدي في أساس حجته على الواقع، وهو ما أثر عن الشعراء في استخدامهم للمحسن البديعي، حيث نعى على توظيف أبي تمام، لما له من آثار سلبية في بناء البيت، ومن بينها الحشو، فقد ربط الآمدي بين الاتفاق المشترك في صناعة الشعر، وهو ما تواطأ عليه الجمهور، وبين الحدث المشاهد، ويتمثل في شواهد من الشعر العربي، والذي يسمى وقائع، وبهذا يقوى الأساس الحجاجي الذي يستلزم قوة في حجته، ويبطل ما عداها.

الآليــة.

وظف الآمدي لحجاجه ـ مستدلاً على صحة مذهبه ـ شاهدين من أبيات البحتري، يقول:

هذي المعاهد من سعادَ فسلم واسأل وإن وجِمت فلم تتكلم[1]

يذكر البحتري في بيته قيمة من قيم العربي، التي تتجلى ديناً وسلوكاً مهيمناً على حياته، ألا وهي قيمة الوفاء؛ فبعد أن أصبحت المعاهد مقفرة عدت عليها الأيام والسِّنون، وطواها التاريخ في حيز النسيان، يأبى الشاعر أن يفارق وينسى، فكلما سنحت الفرصة لتجديد العهد بعد طول انقطاع، فيكون الوفاء سلوكاً، والذكرى منهجاً ودليلاً، يذيب بهما الشوق، ويمخر بهما السنون، ولسان حاله يقول: وأنت غاد إلى أهلك وعشيرتك، عرج على هذه الأماكن والرسوم، وألق عليها السلام، وإن وجمت؛ لأن الوفاء لا يُوتِرُهُ مكان ولا زمان، ولا تقف عند هذا، بل اسألها واستخبر حالها وشؤونها، فالبحتري لم يقف عند حد الوفاء، الذي يتمثل في تجديد العهد، بل جعل من هذه المعاهد البالية، والآثار الباقية، صورة حيةً، وأمكنةً عامرةً، بث فيهما حياة تماثل حياتهم في كينونته، ونفخ فيهم روحاً تتأثر؛ فتتكلم وتعرض عن الكلام. أما الشاهد الآخر فيقول:

حييتما من مربع ومصيف كانا محلَّيْ زينبٍ وصَدوف[2]

1. ديوان البحتري، 3/ 2080.
2. نفسه، 3/ 1403.

استهل الشاعر في قصيدته بالوقوف على الأطلال، حيث وقف على مربع عامر بأهله حين عبر، بقوله: "حييتما"، ومن حياة الإنسان تبدو حياة المكان وعمرانه، فبدأ بتحية المكان وقال: "حييتما من مربع"، ولم يقف عند هذا بل حيا دروب المربع وطرقه في لفظ المصيف، ومما يحسن ذكره في هذا البيت أن البحتري في وقوفه على الأطلال يقف وقفة إجلال وإكبار، فلم تكن وقفاته لأجل التذكرة أو البكاء فقط، بل موضع حنين وفخر؛ فبذكره للمربع، استدعى خاطره الصورة المحببة لديه، كأنه يقطف من كل مكان زهرة، تُذَكِّرُهُ بجمال المكان، وسعادته في تلك الأيام.

أما فيما يتعلق بموضوع البحث، ووجه الاستدلال بهذين البيتين، أن البحتري في توظيفه للجناس لم يذهب به مذهب أبي تمام، بل اتبع وقلد، واستخدم الجناس بين لفظين، ويتمثل ذلك من البيت الأول في لفظي سلم واسأل، وفي البيت الثاني كلمة المصيف والصَّدوف، ومن خلال هذين الشاهدين، استطاع الآمدي أن يوضح القاعدة المتواضع عليها.

التصنيف.

تندرج هذه الآلية إلى اتصال مؤسِّس لبنية الواقع، حيث إن الآلية وإن كانت لا تقدم تأسيساً جديداً، فهي تدعم واقعاً مؤسساً، وهذا الواقع المتفق عليه عند الشعراء الأولين، أن الجناس لا يكون إلا بين لفظين، ولا يستخدم بين ثلاثة ألفاظ، ومما يزيد القاعدة حضوراً إدخالها حيز التنفيذ، فبعد أن تواطأت جماعة عريضة من الشعراء على إعمال الجناس بتلك الكيفية، أصبح خرقها شذوذاً، وإعراضاً عما توافقوا عليه، وهذه القاعدة وغيرها قد تغيب عند بعضهم، وعند حصول ذلك يساق لهم البينات، مثلما فعل الآمدي، فتصير الحجة حاضرة في ذهن المعارض فعلاً، بعد أن توافقوا عليها قولاً، وبهذا اختير للآلية هذا التصنيف.

2. قـال أبو تمام:

قَـرَّتْ بِقَـرَّانَ عيـنُ الدين وانشترتْ بالأشتَرَيْنِ عيـونُ الشرك فـاصطُلِمَا[1]

يمدح أبو تمام إسحاق بن إبراهيم*، وذلك بعد جهود تذكر فتشكر، إذ دحر أهل الظلم والكفر، وفتح القرى، وبسط سيطرته عليها، لينعم الـناس بعدل الإسلام بعد ظلم الحكام، وبسعة الدنيـا بعد ضيقها، ومن بين تلك القرى قـران وأشتر*.

موضع الحجاج.

مكمن الاعتراض في هذا البيت هو استخدام الجناس بطريقة غير مناسبة؛ فأبو تمام قـارب بين لفظي قرت وقران، وانشترت والأشتريْن، وما كان له ذلك؛ فخيرُ الجناس ما قلَّ وندر، كأن يأتي في القصيدة البيت أو البيتين، أما أبو تمام فاستخدمه في البيت الواحد مرتيـن، ودون الالتفات إلى تداخل المعنى، فقد أحدث ركـاكة ما كان أغناه عنها، لو التزم بتجارب من سبقه.

الأسـاس.

اعتمد الآمدي على أسـاس المواضع، واختار لها موضع الكم؛ فالاعتراض مبني على الكثرة، وضابط الكثرة حدده الآمدي، بأن يربو في استخدامه على البيتين في القصيدة، ودليل هذا قول الآمدي: ((إنما يأتي منه في القصيدة البيت الواحد أو البيتان[2]))، فاستخدامه لأداة الحصر، إشارة إلى أنه استقرأ قول من سبقه، فوجده على خلاف مـا ذهب إليه أبو تمام.

---

1. ينظر: ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 169/3.

الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 285.

* . هو إسحاق بن إبراهيم الموصلي، اشتهر بابن النديم، حيث تفرد بصنـاعة الغناء، وكان نديماً للخلفاء العباسيين، توفي 235 هـ. ينظر: وفيات الأعيـان، ابن خلكان، تحقيق إحسـان عباس، دار صـادر ـ بيروت، 1/ 202.

* . أما قران فقد اختلف في رصد موقعها، فمنهم من يقول: إنه واد قرب الطـائف، ومنهم يرى أنها قرية باليمامة، أما أشتر فهي ناحية بين نهاوند وهمذان. ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر بيروت، 1/ 196، 318/4.

2. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 284.

الآلـية.

يعتمد الآمدي في حجاجه على آلية النموذج، ويمثله مجموع الشعراء الذين ذكرهم، وعلى رأسهم امرؤ القيس[1]، فقوله حجة، وعمله حجة، دون الالتفات إلى الواقع؛ لأنه يعتبر مؤسساً له، إذ كل من خَلَفه يدينون له بالسبق والفضل، فكيف بك وأنت ترى النموذج يُساند قاعدة مؤسسة سلفاً ليعطي لها حضوراً؟، إذاً تتضاعف القوة، وترجح الكفة، وفقاً لرأي الآمدي، وقد يتساءل أحدهم عن سبب اختيار هذه الآلية دونما حجة السلطة، التي تعطي للمقام قوة ونفوذاً؟، فيقال له: إن اختيار حجة السلطة تناسب قاعدة تمتاز بالاتفاق المشترك، ومن ثَم فالأمر لا يحتاج إلى تثبيت قاعدة أو دعمها، بل إلى قوة تؤول بالاتفاق المشترك إلى النفاذ، أما عند افتقار القاعدة إلى دعم، نظراً لكثرة من خالفها، كمذهب أبي تمام والتيار المحدث، فالآمدي هنا لا يتوجه بالنقد إلى فرد، بل إلى تيار ناشز بأكمله، عن قاعدة قد اتُّفِق عليها، وآنئذ يلزم أن تُدعَم وتُسنَد، نظراً لضعف الأصل، لا لنفاذ العمل، وفي هذه المسألة التي عرضها الآمدي في الجناس، لا تمثل خرقاً من قبل عينٍ واحدةٍ، بل جمهوراً أو تياراً عزم على ترك الأصل، وإبطال العمل به.

التصنيف.

تعتمد هذه الحجة على اتصال مؤسس لبنية الواقع؛ وذلك بالامتياز الذي يتمتع به النموذج، فهو لا يصلح لدعم قاعدة فقط، بل يقتدى به وينسج على منواله، نظراً لثبوت قدمه في هذا المجال، وعندما كانت القاعدة تمثل موضعاً للاختلاف، ومنطلقاً للاختراق، كان لزاماً أن يُستدعَى النموذج، لتثبيت القاعدة، ومن هنا تجلَّت مهام الحالة الخاصة، لتصبح القاعدة في موضع الحضور بعد أن غيِّبت عن الجمهور.

---

1. ينظر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 282.

3. قـال أبو تمام:

ذهَبَتْ بمَذْهَبِه السماحةُ فالتوتْ فيه الظُّنُونُ أمَذهَب أم مُذهَبُ[1]

في هذا البيت يمدح أبو تمام الحسن بن وهب*، ويذكر شمائله وفضله في العالمين، حيث إنه اتصف بالسماحة، التي هي لين الجانب، وعطاء من لا يخشى فقراً**، وهذه الصفة ما تحققت في امرئ إلا وكان له حظ وافر من الرحمة والرأفة بعباد الله، ويبدو أن الحسن بن وهب قد لازم هذه الصفة، وما انفك عنها، حتى اشتُبِه في أمره؛ فهل هي طريقة يلازمها في تعامله مع الآخرين؟، أم فطرة وسجية أودعها الله فيه؟، وسبب هذه الحيْرة نابعة من اتصافه الدائم بها، سواء في صفوه أم كدره.

موضع الحجاج.

ومبعث اعتراض الآمدي في هذا البيت، وغيره من الأبيات، ناشئ عن رداءة توظيف الجناس؛ فإما أن ينتج عنه قلق في موضع اللفظ، أو عدول المعنى عن وجهته، أو كثرة استخدامه، حتى جُعِل منه مذهباً، ويبدو أن هذا الأخير هو سبب الاختلاف، وذلك في قوله: "ذهبت بمذهبه" وقوله: "مَذهب أم مُذهب"، ولعل الآمدي فهم اعتراضه في ضوء نتائج الاستخدام؛ فإن عدم الاكتراث بمفهوم التناسب، الذي يتحراه الأوائل في شعرهم، كالحذر من ركاكة لفظٍ أو معنى حائرٍ خلف المجاز أو توعرٍ في الأسلوب أو تعقيدٍ في النظم، قد شكل تصوراً حيال استخدام الجناس، إلى أن يقول الآمدي: ((وربما خلا ديوان الشاعر المكثر منه، فلا تُرى له لفظة واحدة[3]))، فكيف لأبي تمام أن يوظف الجناس في البيت الواحد مرتين، وقد عرض البحثُ هذه المسألةَ في البيت السابق، حيث نقل الحصر في استخدامه، ولعل توظيفه نابع من اهتمامه، حيث جمال اللفظ وتناسقه مع إلفه، بغية يتحراها في شعره، وإن كان يضِنُّ بالمعنى أو الأسلوب.

---

1. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 12/1.

الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 285.

*. الحسن بن وهب ين سعيد الحارثي، كان شاعراً وكاتباً ووجيهاً، استكتبه الخلفاء، وعاصر أبا تمام، وله معه أخبار. ينظر: معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002م، كامل الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1/ 2002م.2/ 189.

2. ينظر: معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، 3/ 99.

3. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 284.

الأســاس.

ويعتمد الآمدي في حجاجه على أساس المواضع، ومن المواضع اختير موضع الكم، وهذا الأساس يتناول الحجة تناولاً عددياً، فيؤثر الأكثر لأسباب، ويختار الأقل لأسباب، ولعل القارئ عهد في هذا البحث تقديم الأكثر على الأقل، عدا البيت السابق، ولكن هذا الموضع من البحث يفضل الأقل على الأكثر؛ أي ضبط استخدام المحسن البديعي، وهو الجناس، على ما كان عليه الأولون، ولعل السبب في ضبط هذا الكثرة والحد من انتشارها، قد علمه القارئ في مظانه، فلا معنى لتكراره.

الآلــية.

ويعتمد هذا الحجاج على آلية الغائية، متخذاً منها حجة الاتجاه آلية للدعوى؛ فالآمدي حرص على الحد من توظيف الجناس، كي لا يتجاوز القصد، فتذهب الغاية، فالإكثار يعقب رداءة في اختيار اللفظ، وتعقيداً في نظم البيت، وغُرْبة المعنى المقصود عن طالبيه، وبهذا يؤثر البحث هذه الآلية، لمناسبتها المقام؛ فحجة الاتجاه تضبط الكثرة، وتحرص على الاستخدام المناسب وفقاً للحاجة، وهنا يجدر التساؤل عن سبب اختيار هذه الآلية، والإعراض عن آلية النموذج، التي ترشحت للبيت السابق، بوصفها آلية للمحاجة؛ لأن مناط الاعتراض على البيتين قد نبع من البؤرة نفسها، يقال: إن حجة الاتجاه والنموذج في هذين البيتين، تتناسقان بشكل سلس، مع معطيات الدعوى، وكل منهما تصلح أن تناسب موضع الأخرى، ولعل البحث قد آثر توظيف كل منهما في مكان معين، تجنُّباً للتكرار، وإلا لاستخدمهما في الموضعين، وبيَّن مسوغات ذلك.

التصنيف.

إن كان البحث قد خلص إلى التوفيق بين الآليتين، في توضيح حجاج الآمدي، فإن تصنيفهما يختلف باختلاف تعاطي الآليتين مع موضوع الحوار؛ فحجة الاتجاه تعتمد على اتصال مؤسَّس على بنية الواقع، نظراً إلى قدرتها الاستباقية على التنبؤ بالنتائج، التي لا تمت إلى الموضوع بصلة، ومما يساعد على ذلك، هذا الاتصال الذي يوفق بين الدليل المنطقي والواقع، بحيث لا يسلم للدليل ما لم يتحقق واقعاً، فالدليل المنطقي يقول: إن الوسيلة التي لا توصل إلى الغاية يَبْطُل استخدامها، وصحة ذلك أو خطأُه يؤيده الواقع، الذي يُعَدُّ حجة للإثبات، أو نقض هذا التأصيل،

فيا ترى كيف كانت النتائج التي تمخضت عن الإيغال في استخدام الجناس؟، هل صلح اللفظ أم فسد؟، هل اعتدل الأسلوب وانتظم، أم أنه تعقد وتوعر؟، هل يتناسب المعنى في حمولة ملفوظه مع ما يتطلبه الموقف؟، أم أنه غَرُب عن المعنى الصحيح والفهم السليم؟، كل هذا محط تقييم للموقف، ووفقاً لرأي الآمدي، فإنه يدين هذا الاستخدام، لأنه لم يف بكل ما ذكر.

المبحث الثالث: الطباق.

1. قـال أبو تمام:

ليـالي أضللت العزاء وجولت بعقلك آرام الخدود الخواذل[1]

يمدح الشاعر في هذا البيت محمد بن عبد الملك الزيات*، ويذكره بالأهل والعشـيرة، حيث مرت السنون ولم يعرِّج عليهم، إلى أن افتقدته الديار، وبدأ يصف ذهلية الحيِّ، حيث تباينت آراء المحللين في تفسيرهم لهذه الكلمة، فمنهم من يرى أنها نسبة إلى الحي الذي ينتسب إليه، فهو ذاهل عنه، ومنهم من فسَّرها بالمرأة[2]، فيكون الشاعر آنئذ قد ابتدأ بذكر العام، ويمثله الديار، ليَلِجَ به إلى الخاص، وهو الأقرب لفؤاد ابن الملك، فذكَّره بالديار وأيام السمر، ثم بدأ يصف ذهلية الحيِّ، ويبدو أن الوصف متسق مع التحليل الثاني، ثم ذكر البيت الذي بصدد الحديث عنه، ولسان حاله يقول: بعدما فارقت الحي وأهله وأحباءك، فراق المفقود الذي لا يُنتظَر إيابه، هل ذَكَرت ليالي السمر، وأحاديث الأهل؟، هل جال في خيالك ملامح المرأة التي ذهلت عنها، وقلبك منها مدة الدهر آهل؟، هكذا يناجي الشاعرُ ابن عبد الملك، ويناشده الرجوع لمأواه، ويذَكِّره بالباقيات والذكريات، فيضرب على وتر العاطفة والصلة، علّها تكون سبباً في إثارة شوقه، وعلةً لرجوعه، بعدما بان الفراق، وطال الأمد، أفلم يَأْنِ للفرقة أن تنتهي؟؛ لتذوب الثلوج التي حالة دون دفء الصلة والمودة، فيحل محلها اللقاء والأنس.

موضع الحجاج.

يعترض الآمدي على بيت أبي تمام، في رداءة توظيفه للطباق، وهذا بيِّنٌ في إقحامه للفظ: "جولت" تناسباً مع الخواذل، فوصفه الآمدي بأنه طباقٌ غير جيدٍ، وليس بلائق، والحكم بهذه

---

1. ينظر: ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 115/3.
الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 116/2.
* . أبو جعفر محمد بن عبد الملك بن أبان، وقد اشتهر بابن الزيات، لأن جده كان يجلب الزيت إلى بغداد، من قرية يقال لها: بسكرة، وكان محمد شاعراً أديباً بليغاً عالماً بالنحو، وهو وزير المعتصم، وله قصة طريفة في سبب توليه الوزارة، توفي 233 هـ، ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، 5/ 94 ـ 102.
2. ينظر: شرح الصولي لديوان أبي تمام، تحقيق خلف نعمان، 322/2.

الكيفية لا يعتبر تداخلاً في الوصف، إنما مرده إلى اختلاف زاوية النظر في كل منهما، فيبدو أن وصفه الأول مرجعه إلى معنى البيت، وما أحدث فيه الاستخدام الرديء من رداءة في المعنى، وذلك في التوظيف الاستعاري لتِجْوال الحسناء في عقل المُغيَّب، ومسيرة البحث ستوصل القارئ إلى هذه المرحلة من التوظيف، ومدى ارتباطها بالمعنى، أما ادعاؤه بعدم اللياقة، فمرده إلى خطإ التوظيف، باعتبار تعريف الطباق، فهو عند أهل البديع، الجمع بين الضدين، كالجمع بين الليل والنهار، والحي والميت[1]، وعند مقارنة هاته الأمثلة باستخدام أبي تمام للمحسن البديعي تجد أنه قصَّر عن الأداء ذي الجودة؛ فلفظ جولت الذي يدل على التِّطواف، لا يطابق الخوالذ، الدال على التخلف والرجوع دون سابق علم، والذي يظهر أن الآمدي لا يعترف بالطباق إلا أحرز شرطه وافياً غير منقوص، وآية ذلك بينة في قصره الطباقَ على أنه مقابلة الشيء بمثل الذي هو على قدره[2]، ولهذا فالآمدي وقَّاف عند مدلول ظاهر اللفظ، ولكنْ بعض رجال البديع لم يتوقفوا عند هذا، وطفقوا يتوسعون فيه أَبْدَعوا طباقاً لا يدخل ضمن قيد الضد، ولكنه يقاربه، كأن يطابَق بين الظلم والمغفرة، والتجوال والخذلان كما هذا البيت موضوع الحوار.

الأساس.

في هذا المقام يحسن أن يُعْرَض نص الآمدي، حتى تنكشف ملامح مقدمته، يقول: ((قوله جولت من أجل قوله الخوالذ، وهن اللواتي تخلفن من جملة السرب عن أولادهن، فأراد أن يطابق بين الجولان والتأخر، وهو غير جيد[3]))، هذا النص أفاد حكماً، ولم يقدم علة الحكم، فنفي الجودة عنه دون أن يبين مناط الزلل، أمر يُبْطِل العملية الحجاجية، التي تتعلق بالأسباب والعلل، ولكن عندما يفهم القارئ هذا الحكم في ضوء تعريف الآمدي للطباق، الذي عرض آنفاً، يزول الغموض، وعلى هذا الاعتبار، فالآمدي يقدم حقيقة، فيكون الأساس معتمداً على الحقيقة، أي ما لم يتوافر النقيض أو الضد، الذي هو ضد على جميع صوره أبطل الاسم والمسمى، قاصداً بهذا الاستدعاء،

1. ينظر: علم البديع، عبد العزيز عتيق، ص53.
2. ينظر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 289/1.
3. نفسه، 2/ 117.

توضيح البون الشاسع بين الحقيقة التي صادق عليها الجمهور، والتطبيق الذي اختطَّ سبيلاً لا يمت إليها بصلة.

الآليــة.

استدعى الآمدي في حجاجه آلية الاتجاه، وهي رفض أمر ما في ذاته؛ لأنه سيكون وسيلة لغاية ليست مرادةً[1]، حيث نقد الآمدي توظيف الطباق في هذا البيت، لأنه أثر على جودة المعنى، فنهم الشاعر بالمحسنات البديعية، سيما الطباق، سبب ضعفاً في معنى البيت؛ لأن توظيف الطباق في البيت، لم يكن على مثاله الصحيح، بل غايته تناسق الألفاظ مع بعضها، دون الاكتراث بآثاره المترتبة، وإذا توخى القارئ ذلك في بيت أبي تمام، يرى أنه لم يتمثل الحقيقة، كما ترجّح لدى الآمدي، فمنع توظيفه، لأنه لا يلبي مطالب المعنى، وإنما حاجة في نفسه قضاها.

التصنيف.

وتنتمي هذه الحجة إلى اتصال مؤسس على بنية الواقع، باعتبار أن مأخذ الآمدي مبني على اللغة، واللغة سماع، وهذه اللغة تتميز بالاستقراء؛ حيث لا مجال لتبدل قواعدها وتغير معاييرها؛ لأنها تنبع من مشكاة واحدة، وهي اللسان العربيُّ، وما دام الاستنباط والتقعيد مبنيٌّ على الاستقراء، فهذا مؤشر على رسوخ قواعدها من لدن ولادتها إلى آخر نُطْقٍ بها، وعلى هذا الاعتبار قدم الآمدي حجاجه انطلاقاً من الاستقراء؛ فلم يسمع من قبل أن لفظ جولت نقيضه لفظ الخواذل، فقارب ولم يصل، وبناءً على رأي الآمدي سقط مذهب أبي تمام؛ لمخالفته الحقيقة المتفق عليها بين جمهور الاختصاص، وإعراضه صفحاً عن ثوابت لغته التي ينتمي إليها، ولهذا السبب اختار البحث تصنيف الآلية إلى اتصال مؤسس على بنية الواقع؛ لأن الاستقراء يدل على البحث والاختبار، والاختبار لا يمكن تحققه إلا ضمن واقع مرتبط بمرجعيات وثوابت.

1. ينظر: مدخل إلى الخطابة، أوليفي روبول، ص 205.

2. قـال أبو تمام:

وإن خفرت أمـوالَ قوم أكفُّهُم من النيل والجدوى فَكَفَّاهُ مِقْطَع[1]

يمدح أبو تمام محمد بن يوسف الثغري*، حيث أبدع في مدحه وأجاد؛ لأنه صوَّر الممدوح في صورة البذل لا الجمْع، فإن كان القوم يمنعون أموالهم بحبسها في أكفهم، فكف ممدوحه كانت سبباً في العطاء، وبهذه المناسبة يدرك القارئ كيف يكون السؤدد في العرب، فالعربي يسود قومه بالبذل وليس بالجمع، وخير دليل على ذلك أبو طالب، عم سيدنا النبي محمد صلى الله عليه وسلم، فجميع قومه يشهدون له بالسيادة، ومع ذلك فهو من فقراء مكة، والدليل على هذا أن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم تكفل بابنه عليٍّ كرم الله وجهه ورضي عنه، حيث رباه في حجره الشريف صلوات الله وسلامه عليه، لأن أبا طالب لا يجد ما ينفق على عياله، وليرفعوا عنه مؤونة النفقة، ومن هذا الباب مدح أبو تمام محمد بن يوسف الثغري، لأنه يجود ويتكرم، ولم تكن كفاه علَّة للمنع، بل سبباً في الفيض والعطاء.

موضع الحجاج.

كما تقدم في المراحل السابقة، كان الاعتراض نابع من استخدام الطباق على غير ما وضع له؛ لأن الشاعر طابق بين كلمة أكفهم في صدر البيت، وبين كلمة كفاه في عجُز البيت، فهذه الكلمة لا تناسب التوظيف، لأن المجاز قد تطرق إليها؛ فأبو تمام وصف الكف بأنه قاطع طريق، وعند التحقيق لا يوجد كف يقطع الطريق على المارة، ولكن أبا تمام لجأ إلى المجاز، وعبر عن الكل بلفظ الجزء، فالكف هي جارحة متصلة بجسم الإنسان، ولمّا كانت اليد آلة تباشر السرقة والحرابة، عبر بها نيابة عن مقترِفِ الفعل، والآمدي لم يرق له هذا النوع من

---

1. ينظر: ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 2/ 330.

الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 290.

* . أبو سعيد محمد بن يوسف الثغري، طائي من أهل مرو، كان من قواد حميد الطوسي.

ينظر: أخبار أبي تمام، أبو بكر محمد الصولي، تحقيق خليل عساكر ومحمد عزام ونظير الإسلام الهندي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط1، ص227.

2. المرتضى سيرة أمير المؤمنين سيدنا أبي الحسن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه وكرم وجهه، علي الحسني الندْوي، ط1/ 1989م، دار القلم، ص 28 ـ 29.

الطباق، لأنه وقّاف عند مدلول ظاهر اللفظ، وهذا محتمل لتعدد الدلالة، وعندما عرفه قال فيه: ((إنما هو مقابلة الشيء بمثل الذي هو على قدره[1]))، وللتقريب أكثر يسوق الآمدي بيتاً لزهير بن أبي سُلمى:

ليْثٌ بِعَثَّرَ يصطاد الرجالَ إذا ما الليث كَذَّبَ عن أقرانه صدَقا[2]

فطابق بين كذَّب وصدَّق، ومن خلاله هذا التعريف، ووجهة استدلاله بقول زهير، تبين أن الآمدي يقصد بالمطابقة التي تأتي بلفظ الحقيقة، وليس اللفظ الذي تعددت حمولته.

الأســاس.

في هذا الحجاج كان الاعتماد على أساس الواقع، وهذا الأساس نابع مما هو قسيم بين فئة من الناس، وفي هذا عاب الآمدي على أبي تمام، لأنه خرق مألوفاً، وأبدع لنفسه مذهباً، فاستخدم الألفاظ التي تتعدد فيها صنوف التأويل، التي لا تُستخدَم للطباق، وعندما تتحول هذه الحقيقة إلى واقع، كالذي ساقه الآمدي على لسان زهير ومن معه، من استخدامه اللفظ الحقيقي للمعنى المراد على أصل وضعه، فهي تعبر عن واقع مشهود بين جمهور الاختصاص، وأبو تمام عدل عن هذه الفئة التي استقى منها علمه وأدبه، فآن للآمدي أن يسوق قول الأول، ليكون رمزاً على مذهب الجماعة.

الآليــة.

واستخدم الآمدي آلية الشاهد، وهو قول زهير السابق، وهذه الآلية تتناسق مع الأساس الذي وضع لها، حيث الحديث يشير إلى تأسيس سابق، وما على الآمدي إلا أن يصادق عليه بالواقع، فيسوق الشاهد للتوضيح، لا لغرض الدعم، والفرق دقيق بين المعنيين، وفي هذا المقام أجدر أن يدرك القارئ الفارق بين الآليتين، فآلية الشاهد يبدو أنها أقوى درجة من آلية النموذج؛ لأن الشاهد يقَدَّم بعد التأسيس لغرض التوضيح، وآلية النموذج تتصدر الحجة؛ لأن الموقف فيها أوهن من موقف الشاهد، فيؤتى بها لشد انتباه السامع قبل الإقناع، لأن في هذا المقام يفتقر المحاجج إلى مستمعين،

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 289/1.
2. ينظر: ديوان زهير بن أبي سُلمى، ص77.

وعندما يشُدُّ انتباههم بنموذج ثبُتَتْ قدمه، فلم يَزِلَّ وينحرف عن الجادة، وهم مجمعون عليه بخير الخصال، وصدق الأقوال، آنئذ يكون لرأيه مسمعاً، ولقوله منفذاً، ولعل في استخدام هذه الآلية حصافة وذكاء من المحاجج، لأنه وإن توافر الدليل، واستبان لهم السبيل، فهو للرأي رجاحة وثقل، وللحجة قبولٌ وصدقٌ، فما أحوج هذه الخطابات إلى سَنَدٍ ورِفَادَةٍ، وإن أجمع عليها المجمعون، ولكن السؤال الذي قد يشغل المهتمين، كيف نستبين السبيل في التعرف على الآليتين في مجال التطبيق؟، ذاك متوقف على المحاجج في كيفية عرضه للحجة، وللتقريب أكثر يمكن للقارئ أن يستطلع اعتراض الآمدي في استخدام الجناس[1]، حيث بدأ الناقد باستهلال قصير جدّاً للموضوع، ثم التجأ إلى الحجج، دون أن يوضح موضع الاعتراض وسببه، وعلى هذا يفسر موقفه إلى احتمالين:

أولهما: ضعف موقفه، بسبب وهن حجته، اضطره لئن يأوي إلى ركن شديد.

ثانيهما: لشد الانتباه والتركيز على مواضع التأثير والاتباع، لأن الناس ـ سيما العرب ـ كانوا ولا يزالون متبعين لذوي الأحلام والنهى، ممن رجح فكره، وثقل رأيه، وهذا على الصعيد العام، ولكن في هذا المقام يتمسك القوم بمن دانت له العقول بالريادة والاقتدار، فناسب للآمدي أن يَدرأ به الزلل، نظراً إلى حال الناقد، وطبيعة العرض.

أما حجة الشاهد التي بصدد الحديث عنها، فعند التحقيق يرى القارئ أن الآمدي لم يبادر بالحديث عنها، إلا وقد استفاض بالحديث عن الطباق، وعرض نهج الشعراء القدامى، وقدم تعريفاً للطباق دقيقاً[2]، فهنا كان للناقد متسع من أمره بطرح مسألته، وكأن المقام لم يلزمه إلى النماذج المختارة للسببين السابقين.

التصنيف.

تصنف هذه الآلية إلى اتصال مؤسِّس لبنية الواقع، وحيث إنها لا تؤسس واقعاً، بل تعطي له صفة الحضور، أمكن أن توصف بهذا التصنيف؛ فتدليل الآمدي ببيت زهير، ليس إلا انعكاساً لمذهب

1. ينظر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/282.
2. ينظر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 288، 289.

مشترك، ولما كان التوضيح للقاعدة من فرد، نظراً لأنه حالة خاصة أبانت عن رأي عام، استطاع الآمدي من خلالها أن يعترض على بيت أبي تمام.

3. قال أبو تمام:

قد لان أكثرُ ما تريد، وبعضُهُ خشنٌ، وإني بالنجاح لواثقُ[1]

في هذا المقام يمدح أبو تمام أحدهم، ويثمن جهوده، شاكراً لمسعاه في قضاء حاجة، ولكنه يطلب منه إتمام فضله، ولأنه على اقتدار من سد العجز وإتمام النقص، عبر عن ذلك بشيء حسيين، هما: الليونة والخشونة، إيهاماً للقارئ بقرب الوصول إلى المأمول؛ فالشاعر يشعر بدنو غايته ونيل وطره، بعد أن كانت حبيسة فكره، فمدلول الليونة تناسب مع الوصول، ومدلول الخشونة منسجم مع البعد والإقصاء، ولكنه مع كلِّ ذلك بالنجاح لواثق.

موضع الحجاج.

يعترض الآمدي على بيت الشاعر، لأنه أراد أن يطابق لفظ: "لان" مع لفظ: "خشن"، وما دعته الحاجة إلى ذلك؛ وحيث إن قضاء الأمور يناسبها لفظا اليسر والعسر، فإن الشاعر لجأ إلى المجاز، واستخدم اللفظين على غير وضعهما الحقيقي، ولو استخدمهما لما ينسجم معهما لجاز ذلك، فالحقيقة أن المطلب لا يلين، وإنما يرجى له التيسير، ولا يكون خشناً، بل يخشى عليه من التعسير، ولما كان لفظا الليونة والخشونة يتعلقان بالمادة، على اختلاف أنواعها، ناسبهما الوجود الحسي، أما فيما يتعلق باليسر والعسر، اللذان يتناسقان بشكل سلس مع مراد الشاعر، فناسب لهما الوجود المعنوي، وأبو تمام مازج بين الوجودين، وعبر عن أحدهما بلفظ الآخر، فمجال الاختلاف عند الآمدي ناشئ من اللجوء إلى المجاز، وليس في الأمر افتقار إليه.

1. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 2/ 452.
الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 290.

الأساس.

بما أن الحديث متعلق بالمواضعات، وما ألفته جماعة من عادات، كان الاعتماد على أساس الوقائع؛ فعندما تتواطؤ الجماعة على استخدام الطباق لِلَفْظٍ خلا منه المجاز، كالذي استدل به الآمدي، لِيَجْلُوَ عن اعتراضه، تتحول الحقيقة من علم مجرد، إلى واقع مشهود، يتوافق مع مقتضى عقولهم أفراداً ويرتضونه جماعة، وفي هذا التوافق المشترك يقرر أبو تمام الخروج من موضع الاتباع والاتفاق، إلى فضاء الابتداع والاختلاف، ولذا فاختيار الآمدي لهذا الأساس له معناه ومغزاه، لينقل القارئ من دائرة العلم المجرد، إلى دائرة العمل المشهود، ولسان حاله يقول: ما كان لأبي تمام أن ينفرد في صناعته، وتصييره لمعنى البيت لغزاً، وللأسلوب تعقيداً، وللفظ غرابة، ويؤثر رأيه على من تشرَّب سلوك الأولين، فهو في خصاصة وافتقار؛ لأنه خالف قول الجمهور، وعدل عن العمل المشهور، فإن قدم للقارئ نهجاً لا يُعْرَف له عمل في أولهم، فقد أَشْهَد عليه التليدُ والطريفُ، وهم القاعدة العريضة التي بُني عليها الاتفاق المشترك.

الآلية.

كما السابق، استدعى الآمدي آلية الشاهد، وهو قول لطرفة بن العبد:

بطيءٍ عن الجُلَّى سريعٍ إلى الخنا ذلولٍ بأجماعِ الرجالِ مُلَهَّدِ[1]

فالشاعر طابق بين لفظي بطيء وسريع، وقد أحسن في هذا، لأن اللفظين يدلان على واقع حقيقي، لا عن رؤية مجازية، وليس كما عبر عنه أبو تمام، حيث أقام لفظ اللين مقام اليسر، فهذا الاستدلال كما ذكر سابقاً، بني على أساس مثبت، ولكن قد يتطرق إليه بعد التداخل جراء رداءة الاستخدام، فتغيب الصورة الفعلية للقاعدة المشتركة، وفقاً لرأي الآمدي.

التصنيف.

وترتد الحجة إلى اتصال مؤسس لبنية الواقع، نظراً لأن هذه الآلية من شأنها إضفاء طابع الحضور للحجة المهيمنة على الواقع، فالآمدي يستدل بما درج عليه الشأن بقول الشاعر، وهو حالة

1. ديوان طرفة بن العبد، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط3/ 2002م، ص29.

خاصة، فبعد أن أزال الغموض من الاتفاق المشترك، دُرِجَت الآلية إلى اتصال مؤسس لبنية الواقع، فأثبت بها الآمدي قولاً يطابق قول السابقين، ونفى كل مذهب يخالف ذلك.

المبحث الرابع: التحام أجزاء النظم والتئامها.

1. قال أبو تمام:

خان الصفاءَ أخٌ خان الزمانُ أخاً عنه فلم يتخون جسمَهُ الكمَدُ[1]

قابل الشاعر في هذا البيت بين حالتين من الفراق، وهما فراق الخليل لخليله، فقد عزم أحدهما على الجفاء والبعد، بعد طول الوصال والقرب، وهذا النوع من الجفاء قلما يحدث ـ وسيتطرق البحث لبيانه في شطر البيت الثاني ـ لأن الخليل قد استأنس بالمحبة والود، وعندما يؤدم بين الخليلين، يصعب تخلي أحدهما عن هذا الصفاء والود، الذي بني على أساس الرحمة والمحبة، ولأجل هذا قد يفسر سبب تقدم المفعول به، وهو الصفاء، على الفاعل، وهو أخٌ؛ لأن الموقف محط استغراب وتنكر لما يفعله، إذ كيف لمن عرف القرب ومتعة الوصال وصحبة الأخيار، أن يتنزل عن تلك الحالة السامية، وبإزاء هذا ضرب الشاعر مثلاً للون آخر من الفرقة، وهي خيانة الزمان، والزمان فيما يبدو أمكن أن يُقْرأ بمعنيين:

أحدهما، بمعنى الدهر، وهو توالي الأحداث والمصاعب مصاحبةً قلةَ ذات اليد، بعدما أمسى في راحة بال واستقرار حال، فكما أن الاغترار بالنعم وديمومتها، قد يدفع الإنسان إلى الظن أنه في مأمن من نوائب الدهر وصروف الزمان، حتى إذا انقلب هذا الحال إلى حالة بئيسة، وسيق عمله إلى بوار، استيقظ وتذكر، لأنه اعتمد على بقاء النعم، ونسي المُنْعِم الذي أحق بالاهتمام، وآكد للعطاء.

الآخر: بمعنى الصديق أو الخليل، وهذا الوجه من باب قول العرب، ((قلب له ظهر المجن[2]))، وعلى هذا فتنكر الخليل لخليله قد أدى إلى مصاحبات، من بينها تنكر الوجود لهذا الموجود، فإذا أُثْبِت التناغم بين أصناف الكون على اختلاف تآليفها، فكيف بين وجودين يتمتعان بالعقل والتمييز ـ فضلاً عن خليلين أو أخوين ـ فكأن الذي جنح عن هذا النسق العجيب، قد خرق قاعدة الوجود، التي اعتمد عليها نظام الكون، لأنه حدث فيه وجزء منه، ومع هذا فهو نافر من قوانينه؛ لأن تناغم

---

1. ينظر: ديوان أبي تمام الطائي، حبيب بن أوس، تحقيق محي الدين الخياط، ص366.
الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 294.

2. كتاب جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق أحمد عبد السلام، محمد سعيد زغلول، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط2/ 1988م، 2/ 106.

الخليل مع خليليه أصل في الوجود ثابت، فهو من نتاج تناغم الكون، وتنافرهما شذوذ في القانون، وإقصاء لحقائقه وثوابته، فينتج عنه عداء للكون ومن فيه، فما عداه اندمج وتناسق مع هذه الحقيقة، وهذا الرأي قد يصْلُح تطبيقه على الإنسان وعلاقته بالموجودات من حوله، وبينه وبين إنسيه الذين اجتمع معهم في الأصل والمنبت، فإذاً هو حقيق بين الصديقين أو الأخوين أو الخليلين، فهذه لمحة عن علاقة الوجود بالموجود على جهة السلب من خلال القراءة الأولى، وآثار تخلي الإنسان عن أخيه الإنسان من خلال القراءة الثانية، ثم قال الشاعر: لم يتخون جسمه الكمد، أي أن هذا الإنسان الذي افتراق عن خليله لم ينل منه الفراق، فلم يضجر ولم ييأس، ولعل في الصمت والتصبر، إشارة إلى أن المفارق وإن ابتعد عن حميمه فلا مناص من عودته إلى إلفه وأنيسه؛ ذلك لأن الجفاء والفراق من مصاحباته التنكر والسخط، والإنسان لا يحتمل أن يَقَرَّ على ذلك، فهو مجلبة للحزن منقصة للود، فيراود على الرجعة والخلة بعد أن ابتعد وفارق.

موضع الحجاج.

موضع اعتراض الآمدي في بيت أبي تمام هو قوله خان وأخٌ وخان وأخاً ويتخوَّن، فهذه كلمات قصد إقحامها تباعاً، لمشابهة بعضها البعض، ولم يكن لهذا التوظيف أن يضيف شيئاً للمعنى، فالشاعر بمقدرته نيل بغيته دون اللجوء إلى هذه الطريقة، وإن كان البيت تلاحقه المساءلة الجمالية، فهو عرضة لمساءلة نظمه، وسوء نسجه، بسبب المعاضلة التي أحدثتها الكلمات في بيت أبي تمام، وهي: ((شدة تعليق الشاعر ألفاظ البيت بعضها ببعض، وأن يداخل لفظة من أجل لفظة تشبهها أو تجانسها، وإن أخل بالمعنى بعض الإخلال[1]))، فمن أجل لفظ في البيت، استدعى أبو تمام بعضاً من الكلمات، لا لشيء إلا للتناسق مع أشباهها، دون الاكتراث إلى تأثر المعنى، ولا إلى الذوق والطبع، وكذلك التشكيل اللفظي للبيت؛ فعند قراءته يشعر القارئ بتعقيد في تركيب ألفاظه، وقد ينحبس اللسان عن وصل اللفظ بمجاوره، لقرب مخرجهما من بعض.

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 294.

الأسـاس.

يعتمد الآمدي في اعتراضه على أساس الحقائق، لأنها تقوم على ربط الواقع بها، ويتمثل هنا في ربط الكلمات التي أحدثت المعاضلة، بمدى مجاراتها مجرى الشعراء الأوائل، فهم يقدمون اهتمام المعنى، ورصانة العبارة، وسلاسة النظم، على تناسق الألفاظ، فقدم الآمدي هذه الحقيقة ليذب بها رأي أبي تمام، ويحبط عمله؛ لأنه يأخذ من بطريقة السابقين، فربط بين النصين ممثّلاً بنص أبي تمام، قبـالة النص الذي اعتمد عليه الآمدي في حجاجه، وهو تعريف المعاضلة وآثارها النـاجمة عنها، وعلة لجوئه إلى هذا الأساس، لما له من حظوة وقبول بين جمهور الأوساط الأدبية.

الآليــة.

واستدعى الآمدي آلية الغـائية، متخذاً من حجة الاتجاه ذريعة لنقض مذهب أبي تمام، وتتأسس هذه الآلية عموماً، من أن قيمة كل شيء إنما تتعلق بغايته المرجوة، وبهذا رد الآمدي على أبي تمام من وجهتين:

الأولى، إن طريقة سبكه للألفاظ في البيت، لم تنهض بالمعنى، وحجة الاتجاه تمنع الوسـيلة التي لا حاجة إليها، أو التي لا تحقق الغاية، يقول الآمدي: ((وإذا تأملت المعنى لم تجد له حلاوة، ولا فيه كبير فـائدة[1]))، فالشاعر لم يضف للمعنى شيئاً، ولم يسوغ هذا الاستخدام أحدٌ من الأولين، ولـذا يسقط مذهبُه.

الثانية، إن صياغة الشعر وتأليفه عند شعراء العرب ومن تبعهم، على وتيرة واحدة؛ فيتخيرون الألفاظ لا لأجلها، بل لتناسب موقعها، ويحرصون أشد الحرص على أن يكون اللفظ مؤد للمعنى بتمامه، بحيث لا تلفي فيه نقصاً ولا عيباً، وتتعالق مع مجاورها في نظمها علاقة معان وليس ألفاظ، ليصبح كالعقد في نظمه، أما أبو تمام فإنه فعل فعلته ليس للغاية المسطورة، بل لنهمة يجدها في نفسه، من حبه للتجنيس والسجع المتكلف، وَوَلَهِهِ بتناسق الألفاظ، وإنْ ضَنَّ ببنية البيت، وقصّر عن إيفاء المعنى.

---

1. نفسه، 1/ 295.

التصنيف.

تصنف الآلية إلى اتصال مؤسس على بنية الواقع، لأن الآمدي قدم حجة الغائية منطلَقاً لقبول الوسيلة أو رفضها، وهذا الآلية تنسجم مع العقل؛ إذ كل وسيلة لا توصل إلى الغاية لا نفع يرتجى منها، وبيان هذا يكشفه الواقع في قول أبي تمام، حيث كانت الغاية من تناسق الألفاظ، تنميق الشكل في بنية الأقوال، وليس تخير اللفظ المناسب للمعنى المناسب في المكان المناسب للمقام المناسب، ولما قصَّرت الوسيلة عن بلوغ المرام، استدعى الآمدي حجة الغائية، ليثبت للقارئ الضعف في نظم البيت وقصور المعنى عن مراده، بسبب ما أحدثه في بيته.

2. قال أبو تمام:

يوم أفاض جوى أغاض تعزِّياً خاض الهوى بحرَيْ حجاه المزبِدِ[1]

يصف الشاعر في هذا البيت حالة من العاطفة الغامرة، التي تأخذ بتلابيب العقل والقلب، تلك الحالة التي يعلو حكم النفس فيها على أي حكم، هي حالة من النشوة، تستتبعها مغامرة نفسية داخلية، حيث تهيم النفس في أمكنة غير هذه الأمكنة، وأزمنة غير هذه الأزمنة، حيث لا سدود ولا حدود ولا قيود، يمهد لذلك طيف من الخيال، الذي يساعده في صناعة أحلامه، فتراه شارداً غارقاً؛ لانتقاله من حياة رادعة، إلى حياة مستباحة شاسعة الأطراف، لأجل ذلك انفصل الجسد عن قيوده، ويتمثل في الممنوع والمرغوب وهو حد القلوب، والمعقول والمحظور وهو حد العقول، فقد أضحى عارياً من كل ذلك، لتحكمه قوانين غير التي عهدها، إذ لا سلطة لها في سلطان الخيال.

موضع الحجاج.

ويكمن اعتراض الآمدي في استخدام ألفاظ محملة بالاستعارة، فالكلمات أفاض وأغاض وخاض، أفعال غير لائقة بفاعلها، وهي في غير مواقعها، وجرت العادة أن اللفظ يُستخدَمُ لما وضع له، وليس في المقام من حاجة للاستعارة؛ حيث إن هذا المبحث لا يتعلق بالاستعارة، ولكن الحاجة تستدعي ذكرها، فالقصد المباشر متوجه إلى نظم البيت، وما خلفته هذه الألفاظ من آثار تتعلق

1. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 2/ 46.
الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 296.

بالنظم، وتعقيد في نظم البيت، وكراهة اللفظ لموضعه، فيصعب على بعضهم استرسال البيت دون كلفة، ولأجل هذا قدم الآمدي أمثلة غير محتملة الدلالات، تفي بغرضها، مناسبة لمقامها، بالغة لمقصدها، فالشاعر الجيد هو الذي يتحرى خير الألفاظ لبيته، حتى إذا اجتمعت لتشكل البيت، تمتع اللسان بسلاسة النطق، وسهولة المخرج، فلا يجد تعقيداً ولا يستصعب نطقاً، وهذا المعول في نظم البيت الجيد.

الأساس.

اعتمد الآمدي في حجاجه على أساس الوقائع، وتلْمَسُ ذلك في قوله: ((لأن المستعمل في هذا ...[1]))، فالمستعمل من نتاج الواقع، وهو نابع من توافق مشترك بين الجمهور العام أو بين الجمهور الخاص، فاستفاد منه الآمدي في مدى تطابق العمل مع القاعدة، فالعمل هو بيت أبي تمام، والقاعدة هي الاستعمال المشترك، وحيث إن التطبيق لا ينسجم مع القاعدة، كما ذُكِر في المرحلة الحجاجية الأولى، فقد أبان الآمدي عن الاختلاف بين الموروث وبين شعر أبي تمام، ولعل القارئ يدرك الأثر المترتب على ذلك، فكلما توطدت أركان الاختلاف بين التطبيق والتنظير، سَهُل على المعارض نقض تلك الجهة.

الآلية.

ذُكر آنفاً الآثار المترتبة على الاختلاف بين القاعدة والعمل، وفي هذا المقام يلتمس القارئ عمق الأثر، حيث استخدم الآمدي الآلية البراغماتية في شأنٍ يتعلق بالواقع، وفي هذا بيان على تفاقم نسبة الخرق المباشر؛ فإن كان أبو تمام قد وجد ما يحتج به في التعامل مع اللغة ورُخِّص له، استناداً على التوسع، مثل استخدامه للاستعارة والطباق، فإن مثل هذه الحجة التي بصدد مدارستها تقيم بيت أبي تمام من خلال مدى مواءمة توظيفه للأساليب اللغوية الصحيحة، يقول الآمدي: ((والمستعمل في هذا أن يقال: قد علم ما بفلان من جوى، وظهر ما يكتمه من هوى، وبان عنه العزاء، أو ذهب عنه التعزي[2]))، فهذا النص ردّاً على بيت أبي تمام، ومراد الآمدي كشف الخطأ في بيت

1. نفسه.
2. نفسه.

الشاعر، وتصحيحه بناء على قوله، وهذا يشير إلى عدم مواءمة البيت الشعري لما عليه البيان العربي.

التصنيف.

وترتد الحجة إلى اتصال مؤسس على بنية الواقع، ذلك لأن الاستعمال هو من نتاج الواقع، والواقع تعبير عن التوافق المشترك، وحيث إن هذا التصنيف قد يستخدم حججاً شبه منطقية، وذلك للربط بين حكم مسلم به، وهو أن الاستعارة لا تستخدم إلا في مقامها المناسب، والحكم الذي يسعى الخطاب إلى تأسيسه، وهو منطوق الآمدي، الذي يرمز إلى الواقع وفقاً لقوله، وبهذا يسعى الآمدي إلى إحداث التوافق بين قوله وواقعه، من خلال هذه الحجة، التي تبين عن تعارض أحد النصين مع الواقع.

3. قال أبو تمام:

يا يَوْمَ شَرَّدَ يوْم لَهْوِي لهْوُهُ بصَبَابَتي وأَذَلَّ عِزَّ تَجَلُّدِي[1]

في هذا البيت يصف الشاعر اضطراب النفس، وهي تتخلص من عقالها، وأسباب ثباتها، فالصبر وقدرة التحمل قد تلاشت واندثرت، بسبب ما يعتريها من عوامل نفسية، فقد أضحى وحيداً حزيناً؛ هز الفؤاد أركانه، وعبث بدمعه وقلبه، وأفاض جوى ذهب بعقله، وما هذا إلا انعكاس لما يجول في خلده، وتعبيراً عن مكنون في صدره، حتى أصبح لعبة في يد الهوى، وضحية للفراق، وطولاً في دربه الموحش، فلا يدري الإنسان هل ارتكب خطئاً في فعله؟، إذاً كيف نملئ فضاء القلب والروح؟، أم أن الزمن قد جار عليه، وكشَّر عن موحشه؟، فكيف السبيل إلى مأمن يبقيه بعيداً عن مرارة الفرقة وطبيعة الخذلان؟.

1. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 2/ 45.

الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 295.

موضع الحجاج.

مما أثار حفيظة الآمدي في هذا البيت، أن أبا تمام قد استخدم ألفاظاً ما كان لها من وظيفة إلا أن يماثل نظيرها من الألفاظ في البيت، وقد عدَّها الآمدي من الحشو، فأتى بكلمة يوم الثانية من أجل يوم الأولى، وكذلك الشأن في كلمة اللهو الثانية، وهذه هي المعاضلة التي نعى عليها الآمدي فيما سبق، ولعل سائلاً يقول: فإن كانت العرب تُعَلِّقُ كل لفظة بما يليها، في نظمها ونثرها، فلِمَ ينعي الآمدي أسلوب أبي تمام، فهو في هذا متبع لسنن قومه وما خالف مذهبهم؟، يقال: إن التعلُّق الذي أُثِرَ عن العرب، لا يماثل استخدام أبي تمام؛ فإنهم يقاربون الألفاظ لإيراد معانيها، لا لتشابه حروفها، وهذا ما قصر عنه أبو تمام، فكان من نصيبه، أَنِ انسجم اللفظ الثاني مع اللفظ الأول نُطقاً، ولكي يستبين القارئ، أمكن أن يتخذ نموذجاً من الشعراء الأوائل، وهو امرؤ القيس، الذي يقول:

ألا إن بعد العُدْم للمرء قُنْوَةً وبعد المشيب طولَ عُمْرٍ وملْبَسَا[1]

فالعدم هو الفقر وشدة الحاجة، وبعدما تبدل الحال، لزم على الشاعر أن يأتي بما يقابلها، فقال: قنوة، والقنوة هي الغنى والنعمة، فهذا هو التعلق المحمود الذي استخدمه الشعراء في أشعراهم، فهو الكلام الذي يدل بعضه على بعض، بدليل لو أن أحدهم أنشد صدر البيت وتوقف على كلمة المرء، لاستطاع السامع أن يخمن ما يأتي بعدها، لأنه كلام يأخذ بعضه برقاب بعض، وهذا التعلُّق الذي رصده النقاد في شعر الشعراء على ضربين، إما على الاتفاق، أو على التضاد، والبيت الذي ذكر آنفاً على جهة التضاد، أما من جهة الاتفاق، فيمثله قول زهير بن أبي سُلمى:

سئمْتُ تكاليف الحياة، ومن يعش ثمانينَ حَوْلاً لا أبا لكَ يسأمِ[2]

فالشاعر قد أرهقته تكاليف الحياة ومشاقها ومغارمها، فأصابه السأم جراء ما لاقى من كرب، سيما إن طال عمره، ولم يجد من يساعده، فإنه يمل ويسأم كرَّتَيْن، فالسأم منبعه عيش الكفاح، وليست الحياة على الجملة، أي أن الشاعر لا يمل من الحياة، بل من كدرها وضيقها، ومحل

1. ينظر: ديوان امرؤ القيس، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي، ص 122.
2. ديوان زهير بن أبي سُلمى، تحقيق علي فاعور، ص 110.

الشاهد، أن الشاعر استخدم مادة سأم في موضعين، تماهياً مع المعنى، لانسجام مدلول اللفظين؛ فتكاليف الحياة مجلبة للملل والسأم، وأرذل العمر الذي يتكدر فيه الصفو، بسبب غلظة القريب، وجفاء الحبيب، لما يعتري الإنسان من وهن وضعف، بعد قوة وفتوة، يفضي إلى كره الحياة ونقمة العيش، حتى يصل به إلى تعداد أيامه وساعاته، وترقب ساعته التي يعتبرها الخلاص من لعنة الدنيا، فإنْ عضَّهُ البؤس وأزرى به الفقر، فهو من صروف الزمان وتقلب الأحوال، وإنْ عضَّهُ القريب وأهمله الحبيب، فإنه أشد وطأة على المرء من الحسام المهند، فهي آكد للقلق، ومجلبة للسأم. ولكن المتتبع لتعليق الآمدي عل هذا البيت، يرى طرْحاً آخر غير ما تقدم ذكره، يقول الآمدي: ((فلو قال: يا يوم شرد لهوي لكان أصح في المعنى من قوله: يا يوم شرد يوم لهوي[1]))، فهذا النص يشير إلى أن أسلوب أبي تمام، لم يخالف ما عليه الأولون، ولكن قول الآمدي أبين عن معناه وأدل عن فحواه من قول الشاعر، ولذلك ستقرأ الحجة من زاويتين مختلفتين، تبعاً لمنطوق الحكم.

الأساس الأول.

هذا المنطلق يدعم الرأي الأول للآمدي، حيث قال معقِّباً على هذه الألفاظ في بيت أبي تمام: ((ولا لفظ هو أولى بالمعاضلة من هذه الألفاظ[2]))فهذا النص يشير إلى أن الآمدي قد رصد المعاضلة في بيت الشاعر، فقدم إثر ذلك نصاً يعتبر بديلاً عن قول الشاعر، فقال: ((فلو قال: يا يوم شرد لهوي لكان أصح في المعنى من قوله: يا يوم شرد يوم لهوي[3]))، وبهذا فأساس الحجة هو الافتراضات؛ فالآمدي قد قدَّم نصاً يرى فيه الصواب، وهذا النص ناسخ لقول الشاعر؛ لأنه التجأ إلى حشو الألفاظ في البيت، دونما سبب وجيه، ولم يكن السياق مفتقر لهما، وهما: "يوم ولهو"، فاستخدمهما من أجل تناسقهما مع اللفظين الأوليين.

الأساس الثاني.

يتأسس الحجاج في هذا المقام على مرجعية الهرميات المجردة، والهرمية أُتِيَ بها هنا لتحديد درجات القيمة في نفسها؛ فمثلما كان للجمال درجات وللخير درجات، فكذلك للجودة

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 295.
2. نفسه.
3. نفسه.

والصحة درجات، ولعل أحدهم لا يسلِّم بهرمية الصحة؛ فيبعثها على إطلاقها، أو يعترف بالخطإ، ولكن على سبيل التنزل والافتراض، يقول الآمدي: ((فلو قال: يا يوم شرد لهوي لكان أصح في المعنى من قوله[1]))، فالآمدي أثبت لقول الشاعر صحة، ولكن قولُهُ أصح وأدنى للصواب، فالقيمة هنا هي الصحة، والهرمية هي أفضلية القول الثاني على سابقه، وفيما يبدو أن هرمية القيمة وتراتبها مع القيم الأخرى، أهم من القيمة نفسها؛ لأنها وإن اتفق عليها الجماهير، فدرجة التسليم بها تختلف من جمهور لآخر[2].

الآلية الأولى.

يعتمد الآمدي في هذه المرحلة، على آلية عدم الاتفاق، وذلك ناشئ من تعارض نصيين، أما النص الأول، فهو الشطر الأول من بيت أبي تمام، وأما النص الآخر، فهو قوله: ((فلو قال: يا يوم شرد لهوي لكان أصح في المعنى من قوله[3]))، وقد حُمِل هذا النص في هذا المقام على التصحيح وليس على التحسين، وذلك قياساً على نص آخر يفَسِّره وهو قوله: ((ولا لفظ هو أولى بالمعاضلة من هذه الألفاظ[4]))، فالآمدي يشير إلى تعارض قول الشاعر مع قوله، ذلك لأنه نص الشاعر يحمل المعاضلة، وهي التي كانت سبباً في ضعف المؤدى الدلالي للبيت، وقوله ذو معنى صريح، لا يحمل غموضاً ولا تعقيداً.

الآلية الثانية.

وعند النظر في مناط الاختلاف من زاوية الآمدي، يلاحظ القارئ أن الآمدي يتوقف عند قول خصمه، ثم يعيد ترتيبه من جديد، وهذه الطريقة الصحيحة للتعامل مع الخطابات على تعدد أنواعها، فما لم يتم التعليق على قول الخصم، قد لا يجد قولك قبولاً، لأنه وإن بطريقة غير مباشرة، يعتبر قوله قائماً، إلى أن تتبيَّن عوارَه، وتَكشف عن عيوبِهِ، فيُذكَر الخلل ثم يؤتى بالبدل،

---

1. نفسه.
2. ينظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته"، عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص 310.
3. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 295.
4. نفسه.

ولكن ثمة أمر وجب أن يطرح للنقاش، وهو أن الآمدي عندما عرض موضع الاختلاف قال: ((فجاء باليوم الثاني من أجل اليوم الأول، وباللهو الثاني من أجل اللهو الذي قبله[1]))، وكأنه يشير إلى مسألة تعلق الألفاظ ببعضها، وقبل ذلك قال: ((فلو قال: يا يوم شرد لهوي لكان أصح في المعنى[2]))، فأثبت لقول أبي تمام صحة، ولكن ثمة ما هو أوفق منه، وبهذا فهو لا يسفه مذهبه، ولا يعترض طريقته، ولكن يُقَيِّمُ ما اعوج من قوله، ويُثَبِّتُ ما استقام من نطقه، ولأجل هذا يُعْدَل عن آلية عدم الاتفاق، إلى آلية المقارنة، التي تعمل على نصين، بهدف تبرير موقف من خلال آخر[3]، فيبرر الآمدي استخدامه انطلاقاً من بيت أبي تمام ، ويرى بأن قوله أوفق من قول أبي تمام، ولا يعني هذا الجودة المثلى في قول أبي تمام، بل لأنه متفق معه على طريقة أسلوبه، عندما أثبت له ذلك، وانطلاقاً من هذا يبرر الآمدي لقوله، على اعتبار أنه أجدر بأن يتبع، ويخلص القارئ إلى أنه لا غبار على أسلوب أبي تمام؛ لمقاربته الصواب، وأما ما أُثِر من اختلاف في موضع الحجاج، فيحمل على التحسين، ولا يتعلق برداءة اللفظ، ولا بسوء النسج.

تصنيف الآلية الأولى.

تصنف الآلية إلى اتصال شبه منطقي؛ لأن هذه الآلية أتاحت للقارئ أن يقف على التعارض بين قول أبي تمام والآمدي، وبما أن الآمدي يمثل الصوت الحجاجي الأحادي في البحث بأكمله، قدَّم الآمدي قوله مبيناً صحتُهُ، ومأخَذُهُ على قول أبي تمام، ولهذا عندما عُرِضت الحجتين على جهة التعارض، يستلزم من ذلك، تقديم قولٍ، وإقصاء آخر، انطلاقاً من مدى توافقهما مع الواقع، والآمدي يرى بأن قوله متفق مع واقعه، ومنسجم مع طريقة السابقين، فإن صح ذلك، فمن وجهة نظر شبه منطقية، ينبغي تقديم قوله على بيت الشاعر؛ لأنه قدم المعنى بأسلوب سليم.

---

1. نفسه.
2. نفسه.
3. ينظر: مدخل إلى الخطابة، أوليفي روبول، ص214.

تصنيف الآلية الثانية.

وتنتمي هذه الحجة إلى اتصال مؤسِّسٍ لبنية الواقع، باعتبار رؤية أوليفي روبول[1]، نظراً لأن النص الذي قدمه الآمدي نابع من نفسه، وتعبير عن رأيه، ولا يعبر عن واقعه؛ لأنه لم يصرح بالمستعمل، فآلية المقارنة قدمت نصاً نابعاً من حالة خاصة، فهو نص تجريبي صوابه وعدمه يتعلق بقائله، وإن توافق بعد ذلك مع الواقع، أما وفق ما يراه بيرلمان فإن المقارنة قياس رياضي، ينتمي إلى اتصال شبه منطقي، فبما أن الآمدي يتمثل المستعمل والمألوف فيما جرت به الألسن من أقوال، فقد قدم للقارئ نصاً يدعم ذلك، ولسان حاله يقول: هذا النص أقرب طريق لما كان عليه الشعراء، فأثبت بذلك تقدمه على أبي تمام؛ لأنه طابق المأثور، وقدم معنى يفي بالقصد على تمامه، فموضع الاختلاف في هذا الحالة نابع عن مدى الانسجام مع الأساليب التعبيرية المأثورة، إذاً فالاختلاف يرقى إلى القياس المنطقي؛ فالآمدي عندما قال: ((لكان أصح في المعنى[2])) فقد أثبت لقول أبي تمام صحةً، ومعنى هذا أن أبا تمام متوافق إلى حد كبير مع الأساليب التعبيرية، فانطلاقاً من هذا الرأي، وتوافقاً مع الأساليب التعبيرية، قدَّم الآمدي تعبيراً يراه أكثر إيفاءً بالمعنى من تعبير أبي تمام، ولهذا فمن المنطق أن يتبع من هو أدنى للصحة وأقرب للصواب.

1. ينظر: نفسه، ص 214.

2. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 295.

الفصل الخامس: حجاج الصورة في كتاب الموازنة.

المبحث الأول: التشبيه.

المبحث الثـاني: الاستعارة.

المبحث الثـالث: الإصـابة في الوصف.

الفصل الخامس: حجاج الصورة في كتاب الموازنة.

المبحث الأول: التشبيه.

1. قال أبو تمام:

شهِدْتُ لقد أَقْوَت مغانيكُمُ بَعدي ومَحَّتْ كما مَحَّتْ وشائعُ من بُرْدِ[1]

يقول الشاعر: إن منازلكم التي خلفتموها قد بليت، مثلما خلقت خيوط الصوف المبثوثة على أطراف البرد، ويبدو أن مقول البيت كان بعد هجرة ساكنيها من تهامة إلى نجد، ولكن المتأمل في هذا البيت ورباطه بالبيت اللاحق الذي يقول:

وأنجدْتُمُ من بَعدِ إتْهَامِ دارِكُمْ فَيَا دمْعُ أنجِدْنِي على ساكني نَجْدِ[2]

يلاحِظ أن البلى ليست للمأوى فقط، بقدر ما هو متعلق بساكني الديار، فلولا قرارتهم في نفسه، إثر ما لقيه منهم، لما وقف على ديارهم؛ لأنه لا قيمة للمكان إلا بأهله، كما لا قيمة للفرس الأصيل إذا افْتُقِد الفارس، إذاً فمعاينته لهذه المغاني وحكمه عليها بالبلى، يستلزم من هذا الحكم، دلالة إيحائية من غابرِ زمنٍ، يلتمس فيه الشاعر حياةً واستقراراً، ولعل مما يلاحظه القارئ، أن للمكان قيمة جليلة في نفوس مآليفه؛ فعندما هاجر الأحباب من مقر سكناهم إلى مأوى آخر، لم يستتبع ذلك التعلق بديارهم الجديدة، بل قبعت الذكريات حبيسة المأوى الأول، وبقيت صورة مكنونة في صدر الشاعر، أضف إلى ذلك أن أبا تمام لم يعزف عن ضمير المخاطب أو المتكلم إلى الغيبة، ولم تذبل علاقته بمن يحب، حتى بعد ارتحالهم وابتعادهم عنه، ولم تتغير نظرته بإزاء هذه المغاني التي أناختهما عوامل الكون، بل آثر الضمير الحي، حيث قال: شهدتُ، وقال أيضاً: مغانيكُمُ، فبث في المخاطب حياةً توازي محياهم في قلبه، وهذا مما يؤكد أن المكان الأول والزمن الأول والحبيب الأول، يصعب إزاحتها من النفوس وإحلالُ غيرهم، وفي هذا يقول الشاعر:

---

1. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 2/ 109.
الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 192.
2. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 2/ 110.

نَقِّلْ فـؤادَكَ حيثُ شئتَ من الهَوَى ما الحُبُّ إلا للحبيبِ الأولِ

كم منزِلٍ في الأرض يألَفُهُ الفتى وحنينُهُ أبَداً لأوَّلِ منْزِلِ[1]

والذي يظهر أنه ليس تعلقاً جغرافيّاً محضاً، بقدر ما هو شهود لجزئيات الكون على بدء علاقةٍ يراها الشاعر مبعثاً للحياة؛ فيتوجه للمكان الأول الذي احتضن هذه العلاقة، وذكر الزمن الأول الذي شهد اللحظات المفعمة بالسعادة، ومن خلال هذه الرؤية، أمكن للقارئ أن يدرك مدى الاحتفاء والاهتمام بالوقوف على الديار والبلى عند الشعراء الفحول، فقد كانوا يبكون ويستبكون على مُضِيِّ ما فات، وفي هذا التخريج، إفادة لسائل عن السبب الذي جعل الشعراء يولون اهتماماً واضحاً بالمكان في شعرهم؟؛ لأنه يبلغ في نفوس القوم مبلغاً عظيماً، وهو فاتحة ذات أهمية لما سيقدمه الشاعر، وبهذا يصل القارئ إلى شيء من الاطمئنان عن الأسباب التي تدعو الأوائل إلى الوقوف على الآثار، إذ هو وفاء لحق الذكرى؛ فإن كان الحبيب قد مات وفات، فحبه باق يتجدد في النفوس بتجدد الوقوف، ومن حبي له يتولد الحب لموضع سكناه، ويُشتَقُّ منه حُباً لأوقات الالتقاء، ومنه ينبعث حباً لكل من اتصل أو ارتبط بالمحبوب.

موضع الحجاج.

في هذا البيت يعترض الآمدي على التشبيه الذي ابتدعه أبو تمام، وذلك في سقوط الركن الثاني من التشبيه، وهو المشبه به؛ لأنه لا يليق بالمشبه، والمشبه به هنا هو وشائع من برد، والوشيعة كما قررها الآمدي عبارة عن غزل ملفوف، يستخدمه الناسج، ليمرره بين دروب السَّدَى، ولتتشكل إثر ذلك الخيوط تباعاً[2]، فيأخذ المنسوج شكله شيئاً فشيئاً، إلى أن يكتمل، ثم بعد ذلك يُقَيَّدُ لهذا المنسوج اسماً، وهو ثوب أو بردة أو ما شابه، فلا يصح بعد ذلك أن يطلق عليه وشيعة؛ لأن هذه التسمية، تطلق قبل اكتمال مراحل النسج، وكأنَّ الوشيعة فيما يبدو عبارة عن مادة مُصَنِّعة، وتسمى بذلك إبَّان مرحلة النسج فقط، ولما كان البرد شيئاً والوشيعة شيئاً آخر، تعذر التشبيه؛ لانقطاع الرابط الذي يصل المشبه به بالمشبه.

1. ديوان أبي تمام الطائي، حبيب بن أوس، تحقيق محي الدين الخياط، ص 457.

2. ينظر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 192.

الأساس.

ويعتمد الآمدي على أساس الحقائق منطلقاً لحجته، وذلك ظاهر من خلال عرضه لمعنى الوشيعة، قاصداً من وراء ذلك اتفاق قوله مع ما قررته المصادر اللغوية، ومما هو محل اتفاق بين الجمهور، سواء العام أو الخاص، وبهذا الأساس يعطي لقوله قوة وتأكيداً، من حيث هو توافق بين المواضعات اللغوية وما عليه قول الناقد.

الآليـة الأولى.

ويعتمد الآمدي في حجاجه على آلية عدم الاتفاق، وهذه الآلية تعمل على نصين، بهدف تبرير موقف واستبعاد آخر، استناداً إلى ما يسفر عنه الواقع[1]، فحينما تعارض المدلول اللفظي للوشيعة مع استخدام الشاعر له، استفاد الآمدي من هذا التعارض، وبيَّن الخلل في التوظيف من خلال تعريفه لمعنى الوشيعة، وموقعها المناسب، وأيضاً لما اعتمد عليه من داعم آخر، وهو ما سيتعرض إليه البحث في الموضع التالي.

الآلية الثانية.

ويتمثل الداعم الآخر في آلية ثانية، وهي الشاهد، وذلك في قول ذي الرُّمَّة:

به مَلعبٌ من مُعْصِفَاتٍ نَسَجْنَهُ كنَسْج اليماني بُرْدَهُ بالوشائع[2]

فالآمدي ساق هذا البيت، ليدلل به على أن الوشيعة تطلق على المنسوج وهو في طور نسجه، وهي خيوط كثيرة يعتمد عليها الناسج في عمله، أو أنها تعني القصبة التي يُلَفُّ عليها الغزل، كما هو مبيَّن في شرح هذا البيت[3]، و كلا الاصطلاحين لا يبرران للشاعر استخدامه، حيث أحرز الآمدي تمانعاً بين المعنى اللغوي والمدلول الوظيفي، كما تبين من خلال السياق، ودعم رأيه بشاهد يرى فيه رجاحةً على بيت أبي تمام.

---

1. ينظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته"، عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص 325.
2. ديـوان ذي الرُّمَّة، تحقيق أحمد حسن بسج، ص 164.
3. نفسه.

تصنيف الآلية الأولى.

تصنف الآلية الأولى إلى تصال شبه منطقي؛ لأن الآمدي رفع سياق الاحتجاج من واقع التجربة والاستعمال إلى مقام خطاب العقل، وهذا المقام أكثر قَبولاً؛ ذلك لأن الخطاب يتجاوز التحديد الزماني والمكاني والتأطير الجغرافي، فلا يقيد بـزمن، ولا يحكم بمكان دون آخر، إنه خطاب عـام، يصادق عليه كل من تمتع بأهلية العقل، فعندما يلفظ الشاعر قولاً لا ينسجم واللغة التي استقى منها علمه وتراثه، يُعَدُّ قولاً غير دقيق، وهو مرفوض عند جميع أصناف البشر، مهما غَرُبَ بهم المكان، واختلف بينهم اللسان، إذ كلهم مجمعون على اقتفاء ما توارثوه من لغة، وإلا لـما قـام لهم قوْلٌ، ولـما كان هذا من أبي تمام، كما تقرر لدى الناقد، اقتضى عقلاً أن يُستبعد قوله؛ لـما اعتوره من خلل في المعايير اللغوية، وبهذا يقدَّمُ رأيُ الناقد على بيت الشاعر، لـما فيه من توافق وانسجام مع متطلبات اللسان العربي.

تصنيف الآلية الثانية.

وتصنف هذه الآلية إلى اتصال مؤسِّسٍ لبنية الواقع؛ نظراً لورود شاهد يزكي قول الناقد على توظيف الشاعر، ولعل في تصنيف هذه الآلية مأخذٌ كما عُلِم آنفاً، بيانُهُ أن هذا التصنيف قد ينسجم مع التأسيس وليس مع التتميم، بمعنى أن التأسيس هو إبداعي فردي، ينفرد به شخص عن أقرانه أو نظرائه، كأن يُسْتَشْهَدَ بحالة خاصة، أو أن يستدل بواسطة التمثيل، ولكن الآمدي في حجاجه لم يقدم شيئاً يستأثر به عمن دونه، فقوله منسوب إلى مصدر من مصادر الواقع، وهو اللغة، وبذلك فهو يدعم واقعاً مؤسساً سلفاً، وعلى هذا، فقد يجد القارئ في نفسه اعتراضاً على ما تقدم من عَرْض، وللإجابة عن هذا التساؤل الوجيه يقال: إن لما كان من هذا التصنيف ارتباط وثيق الصلة بالواقع؛ لأنه يبنيه أو يكمله، ولا يقوض ما استقر من أصوله، قد ينشأ عن هذا تداخلٌ بين مصادر الواقع على تعدد أنواعها، فمنها ما هو نتاج التجربة والاستعمال، كاللغة، والموروثات، والاعتقادات، ومنها ما هو حصيلة إبداع فردي بشري، كالحالات الخاصة، مثل الشاهد، والمثل، والأنموذج، ومنها ما هو استدلال تمثيلي، وهو تشابه علاقة الموضوع مع سياق آخر، لـذلك ومن خلال رؤية دقيقة مركزة، أُقيمَ فارقٌ بينهما، وذلك للحيلولة دون الوقوع في الخلط بين هذه المصادر، ولأجل ذلك لم يُأْبَه بميدان فاعليتها، بقدر ما يهتم بصفتها، فهي في جميع أحوالها خلا

النوع الأول، جهد بشري، استطاع أن يقيم لنفسه مذهباً يتناسق مع الواقع، ولكنه لا ينبعث منه، بل هو متفق مع أصوله وثوابته، ومن بين هذه الحالات الخاصة الشاعر ذو الرُّمَّة، حيث قُدِّمَ بيته الشعريُّ بوصفه شاهداً على ما ذهب إليه الآمدي، فهنا يُمَثِّل دور التتميم لمصدر من الواقع وهو اللغة، وعملُهُ أن يُضفيَ على الحجة حضوراً لدى الطابع العام بقول خاص.

2. قال أبو تمام:

هاديهِ جِذْعٌ من الأراكِ، وما تحت الصَّلا منه صخْرَةٌ جَلْسُ[1]

هذا البيت ساقه أبو تمام في معرض الحديث عن نعم الدنيا ومتاعها، فذكر من بين ذلك، فرساً يمتطيه المرء، ثم شرع في ذكر الصفات النبيلة للفرس النجيبة، حتى وصل إلى هذا البيت، فشبه عنق الفرس بجذع الأراك، وحذف أداة التشبيه ووجه الشبه، دلالة منه على التطابق التام للمشبه به مع المشبه، وهذا النوع هو التشبيه البليغ، لكن عندما يعاين القارئ مناط التشبيه، يلاحظ أن الشاعر يزاوج بين صفتين:

الأولى: وهو الجذع، ويتمثل في ضخامة العنق.

الثانية: الأراك، ويتمثل في ملمس العنق الناعم.

ومن اجتماع هاتين الصفتين، يسفر التشبيه عن مدلول الجمال والقوة، فهذه الفرس تتمتع بجمال في هيئتها وقوة في بنيتها.

موضع الحجاج.

ويعترض الآمدي في هذا البيت على تشبيه أبي تمام عنقَ الفرس بالأراك، فهو لم يعترض عليه حينما قارب بين العنق والجذع، ولكنه يستنكر على أن يكون للأراك جذعاً، حتى يحسن التشبيه به؛ فشجرة الأراك تحتوي على أغصان، وقد تكثر هذه الأغصان حتى تتشابك، ولكنها لا تقارب الجذع؛ لما له من ضخامة الحجم وثقل الوزن، فعندما قارب الشاعر بين عنق الفرس والجذع فقد أصاب،

1. ينظر: ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 2/ 226.
الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 141.

ولكن عندما نسب الجذع للأراك فذاك مستبعد، فلا تحتمله اللغة ولا الواقع، فمن زاوية اللغة، يطلق لفظ الجذع ويراد به ساق النخلة[1]، أما الواقع فهو على خلاف ذلك؛ فشجرة الأراك مهما ارتفعت وتشابكت عيدانها، فلا تصل إلى ضخامة الجذع، ولا تدانيه فضلاً عن أن تُشَبَّه به.

الأســاس الأول.

من خلال ما تقدم يتبين أن الآمدي قد اعتمد لأساس حجته على منطلقين:

فالأول هو الوقائع، وذلك عندما قال: ((ومتى رأى عيدان الأراك تكون جذوعاً؟[2]))، فالآمدي قد اعتمد على التوافق المشترك، ومعنى هذا، تواطُؤُ الجمهورِ على أن شجرة الأراك لم يُرَ لها جذعاً، بل لها أغصان أو عيدان، وعلى هذا، فقد منح الآمدي حجته حضوراً واقعِيّاً مشاهداً.

الأســاس الثـاني.

وهو الحقائق، ويلاحظه القارئ في نص الآمدي قوله: ((الجذوع إنما هي للنخل فقط[3]))، فالآمدي عندما أطلق هذا النص، أرسله على هيئة مسلمات أو مفاهيم متفق عليها، وهذا مما يضيف تعزيزاً وتقويةً لحجته، من خلال ما اعتمد عليه من منطلقات.

الآلـية الأولى.

واعتمد الآمدي في هذا الحجاج على آلية عدم الاتفاق، وقد تبينت في التعارض بين الملفوظين، أما الأول، فهو نص الشاعر حين قـال: ((جذع من الأراك[4]))، والثاني، هو قول الآمدي: ((ومتى رأى عيـدان الأراك تكون جذوعاً؟[5]))، فالآمدي ردَّ على حجة أبي تمام بحجته، وأبان عن تعارض بين النص والواقع، وبهذا قرر أن هذا الصنف من الأشجار، مهما تشابكت أغصانه وكثرت فروعه، فلا تسمى جذوعاً، فإن كان الواقع كذلك، فيستلزم رجاحة قول الآمدي على من سواه، وبهذا الوجه

1. ينظر: لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، مـادة جـذع، 54/8.
2. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 141.
3. نفسه، 1/ 142.
4. نفسه، 141/1.
5. نفسه.

فقط سقط التشبيه؛ لأن عيدان الأراك ـ بحسب رأي الآمدي ـ لا يربطها شبه بأعناق الخيل، ولما سقط أحد أركان التشبيه عمليّاً، فإنه يتعذر إقامة رابط بين المشبه والمشبه به.

الآلـية الثانية.

استخدم الآمدي للأساس الثاني، وهو آلية عدم الاتفاق مرة أخرى، ذلك لأن أبا تمام نقض مفاهيم متفق عليها بين جمهور الاختصاص، حيث أسند الجذع لشجر الأراك، فاعترض الآمدي مُبَيِّناً أن لفظ الجذع يطلق على النخل؛ وذلك لضخامة حجمها مقارنة بشجرة الأراك، فالتعارض بين الملفوظين، معتمد على ما تسفر عليه اللغة من استخدام، ومن خلالها تُقَدَّم حجة وتُؤَخَّر أخرى، وبهذا الوجه يُنْقَض قول الشاعر؛ لمخالفته المعايير اللغوية التي اتفق على صحتها، لأنه يفتقر إلى بنية لغوية متماسكة.

تصنيف الآلية الأولى.

ترتد هذه الآلية إلى اتصال شبه منطقي؛ لأن الآمدي نقل الحجة من حيِّز التجربة والواقع إلى حيِّز المعقولية، فقرأ الحجة من زاوية العقل الجمعي؛ فإن صرَّح الشاعر بأن للأراك جذعاً، فهذا يخالف ما عليه الواقع، والعقل الجمعي هنا يتدخل ليأخذ دوره، فكل شيء خالف المعهود، ونقض الموجود يرفضه العقل ولا يقبله، وهذا النظر لا يسلِّم به كل من رأى شجر الأراك أو تعمق في اللغة فقط، بل إن مقتضى العقل يؤيد الواقع ولا يخالفه، دون النظر إلى الموقع.

تصنيف الآلية الثانية.

ولما خالف أبو تمام الواقع، وقدَّم للقارئ قولاً لا ينسجم مع الموجودات، استدعى ذلك قراءة حجته من زاوية تنظيرية، فيرى الناظر أن سبب الاختلاف مع الواقع، هو مخالفة المعايير اللغوية، كما ترجح ذلك عند الآمدي، وبهذا ومن وجهة نظر شبه منطقية تؤيد العقل، يستبعد قول الشاعر، ويسعد بالدليل الآمدي؛ لأنه متبع لما عليه سنن القوم، من قول أو فعل، بناءً على ما تقدم بيانه.

3. قال أبو تمام:

ما اسْوَدَّ حتى ابْيَضَّ كالْكَرْمِ الذي لم يَأْنِ حتى جِيءَ كَيْمَا يُقْطَفَا[1]

يتحدث الشاعر عن أزمنة تمر بالإنسان وهو في نعيم صباه، ثم لا تفتأ هذه الحالة حتى تنقلب ضعفاً بعد قوة وفتوة، فالشاعر يُشَبِّهُ شعر الرأس وكيف يغشاه المشيب بعدما أمسى في سواد كأنه الليل الداجي، كالذي يبادر إلى قطف الكَرْم قبل أوانه، فيحرم منه، وهو العنب[2]، ووجه الشبه في ذلك، عدم إدراك الغاية في كليهما، فكأن هذا الإنسان قد عاجله المشيب قبل أن ينعم بهذه النعمة، وحينما عاجله المشيب، فهذا نذير فناء، وليس ذلك بفعل الزمن؛ فالزمن مهما طال أمَدُهُ، لا يعدو أن يكون ظرفاً للحياة، ولكنه بفعل تواتر الخطوب، حتى عبثت به وبشبابه، فنسج له المشيب قناعاً مغدقاً، ولعل في هذا البيت وما يتلوه، إشارة إلى أن ما يعتري الإنسان من نوازل الأيام ونوائب الزمان، هي التي تُذْهِبُ النضارة والقوة، فليس الزمن مجرّداً سبباً في المشيب، وإنما ما ينطوي عليه من أحداث، وما يتبقى هو كيفية تعامل الإنسان معها، فمنهم من يواجهها بالقلق لا بل الضجر، ومنهم من يستلمها بالبِشر والرضا، ويرضى بالقضاء، وعلى هذا تختلف أحوال الناس، ويختلف معاشهم الدنيوي، ولربما أَثَّر ذلك على حياتهم الأخروية، وهذا طبعاً مما لا يتنافى مع الحكمة الإلهية التي تجعل للأسباب مسببات.

موضع الحجاج.

ويعترض الآمدي في هذا البيت على الصورة المنبثقة من التشبيه بين الإنسان الذي تخلله المشيب قبل ساعته، وبين اقتطاف الثمار قبل أوانه، والحقيقة أن الآمدي لم يبين علة رفضه لهذا التشبيه، ولكنه أصدر حكماً مجرّداً، ولعله اكتفى بذلك؛ لوضوح العلة قياساً على ما يتمتع به من فهم ثاقب، ولكنْ يجتهد البَحْثُ إلى أن يجاري بغيته، لعله يدرك شيئاً مما زعمه الناقد جلياً، فحينما يعاين القارئ عمود الشعر، سيما لدى المرزوقي، الذي يقول عن المقاربة في التشبيه: ((وأحسنُهُ ما أُوقع بين شيئين اشتراكهما في الصفات أكثر من انفرادهما، لِيَبِين وجه التشبيه بلا

1. ديوان أبي تمام الطائي، حبيب بن أوس، تحقيق محي الدين الخياط، ص 402.
الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 2/ 215.
2. تاج العروس، الزبيدي، مادة كرم، 33/ 339.

كلفة[1]))، فمن خلال هذا النص، يستشف البحث علة رفض الناقد هذا النمط من التشبيه، فيبدو أن رفضه لم يكن بسبب انقطاع رابط الاتصال بين المشبه والمشبه به، ولكن لاختلاف الخصائص بين الركنين؛ بمعنى أن الشيب والثمار، قد لا يجمعهما شيء خلا هذه العلاقة في هذا المقام، وهي تعذر إدراك المنى، ولذلك لما تخير الشاعر تشبيهاً قصيّاً، أبان توظيفُهُ عن غثاثة و...، بسبب تكلف الاختيار، حتى أودى به إلى ما لا يُحْمَد أثرُهُ.

الأســاس.

ومن خلال هذا التأصيل، تبنى الحجة تبعاً لـزاوية النظر، والتي هي معول النقد، فالذي يظهر أن الآمدي، يسعى إلى إقامة نسيج يقارب بين ركني التشبيه عند توظيفه، بحيث يكون وجوه الاتفاق أكثر من أوجه الاختلاف، وبهذا يكون الأساس مبنيّاً على المواضع، ومن المواضع يساق للمقام موضع الكيف، فإن كان موضع الكم يسعى إلى أفضلية موقف مـا؛ لأسباب كمية عددية، فإن موضع الكيف يسمو إلى إقامة علاقة بين الأشياء، تستمد قوتها من وحدتها؛ كأن يتقابل المسلمون والذين هم نسيج واحدٌ، ضد الكفار الذين تعدد ولاؤهم وتنوع ارتباطهم واختلفت مصالحهم، ولكنهم جميعاً متفقون على عداء المسلمين، فمحط النظر هنا لا يكمن في ظاهر السلاح والعدد والعتاد، بل في النوع وما يعتلج القلب من إيمان وارتباط بصاحب التمكين جل جلاله، وهو نصف النصر إن لم يكن هو النصر بـذاته، وهذا جلي في المعارك التي قادها النبي الكريم صلى الله عليه وسلم، ومن خطا خُطاه، فكم كان لديهم من العدد والعدة في مواجهة أرباب الكفر؟، فالظاهر يؤذن بانتصار الطرف الآخر، ولكن الحقيقة المتعلقة بالباطن، هي غير ذلك، والقصص القرآني زاخر بهذه المواقف، ولكنْ لَمَّا كان الحجاج مُرَكَّزاً على الخطابات والمواقف البشرية ـ على الأقل فيما هو محط اهتمام هذا البحث ـ ينبغي أن يُتَخيرَ مثالاً من واقعٍ بشري، كأن يقابل الكذب والنفاق والخداع والزيف بـالصدق، وكذلك الخوف والرعب بالشجاعة، وقس على ذلك مما لا يسع المقام لذكره، فكل من الصدق والشجاعة والحق والنور، يزكو على مقابله مهما استشرى

1. شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، تأليف أحمد بن محمد المرزوقي، تحقيق غريـد الشيخ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط1 2003م، ص 11.

وطغى؛ لما يحمله من قيم ومعان، تحفظ للإنسان كرامته وحقوقه، وترتقي به إلى مقامات عليَّةٍ، سواء في مجتمعه أو ما ينتظره يوم القيامة من الخير العميم، جزاءً بما كسب.

وعند الحديث عن أساس الحجة في هذا المقام، يلاحَظ أن الآمدي ـ كما تقدم ـ يسعى إلى المقاربة في التشبيه، بحيث تكون السمات الجامعة بين المشبه والمشبه به أكثر من وجوه الاختلاف، وعند النظر فيما تفضل به الشاعر، يلاحِظ القارئ أن غزو المشيب لرأس الشاب، واقتطاف الكَرْم قبل أن يَيْنَع، لا يوجد بينهما أوجه اتفاق، وعلى هذا قدم الآمدي اعتراضه فيما يبدو؛ على أن التشبيه هو علاقة تشابه بين بنى متقاربة، وغاية هذا الأساس الحجاجي أنه يركز على إقامة بنية واحدة ـ ما أمكن ذلك ـ بين عنصري التشبيه في هذا المقام، ولكن الشاعر قد شط عن هذا السبيل، وذلك بالنظر إلى الحكم الذي أبدى عنه الآمدي.

الآليــة.

كان الحديث في البيتين السابقين مركَّزاً على المشبه به، وكيف أنه مُشْكِلٌ في نفسه، إذ كيف تنسب الوشيعة التي هي الغزل الملفوف، للبُرْد الذي اكتمل نسجه؟، وكيف ينسب الجذع لشجر الأراك، التي لا تزيد على الأغصان أو العيدان؟، فهذان الموضعان يتناولان القضية نفسها على اختلاف الأساليب، ولكن محط الاختلاف في هذا البيت لا يشبه سابقه، فهي مواجهة بين بنيتين، وذلك بطغيان وجوه الاختلاف بين الركنين على أوجه الاتفاق، والاعتراض كما يظهر، ليس منشأه انعدام العلاقة، بل بُعْد الشقة فيما بينهما، ومعنى هذا أن الشاعر قد ظفر بمقصده في التشبيه، وذلك في إيصاله للمعنى، ولكن الآمدي يسعى إلى شيء آخر، وهو عدد السمات الجامعة في علاقة المشبه بالمشبه به؛ لأنه أظهر تكلفاً، وإلا فما أوجه الاتفاق بين البنيتين سوى انقطاع الأمل في بلوغ الغاية، وعلى هذا يستخدم الآمدي آلية التمثيل، وهي مواجهة بين بنى متشابهة من مجالات مختلفة[1]، فهذه الآلية تبحث عن العلاقات الجامعة بين الركنين، وكلما وجدت خصائص جامعة بينهما، نتج عن ذلك تقارب في التشبيه، بحيث يسقط التكلف، وتزيد نسبة القرب، وبهذا يخلص

1. أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته"، عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص 339.

القارئ إلى أن الآمدي لا يسعى إلى إقامة التشبيه بين شيئين، بقصد الوصول إلى المعنى فقط، بل ينظر أيضاً إلى مدى انسجام المشبه مع المشبه به، نظراً إلى تأكد درجة القرب.

التصنيف.

تصنف هذه الآلية إلى اتصال مؤسِّسٍ لبنية الواقع؛ ذلك لأن قوة التمثيل تماثل قوة الشاهد، إلا أن هذا الأخير يعطي للحجة حضوراً، أما الأول فيعطي للموضوع وضوحاً؛ أي توضيح المشبه بواسطة المشبه به، وهذا كما أشار إليه بيرلمان لا يؤسس قاعدة بل يدعمها، ومن هنا يفهم القارئ، لِمَ ابتعد الآمدي عن آلية المثل؛ لأنها تؤسس قاعدة، أما التمثيل فهو بناء على قاعدة معلومة، وتتمثل ههنا، فيما استقر لدى المرزوقي والآمدي وجماعة من النقاد، إلى التأكيد على درجة القرب بين المشبه والمشبه به.

المبحث الثـاني: الاستعـارة.

1. قـال أبو تمام:

به أسْلَم المعروفُ بالشـام بعدما ثوى منْذُ أوْدَى خـالدٌ وهو مُرْتَدُّ[1]

أسـند أبو تمام للمعروف إسلاماً، ثم شبه المعروف بالإنسان، ثم حذف المشبه به، ورمز إليه شيء من لوازمه وهو الإسلام، على سبيل الاستعارة المكنية.

قيل هذا البيت في معرض مدح لمحمد بن الهيثم بن شبانة، حيث عدَّد له الشاعر كثيراً من المناقب والصفات الخُلُقية، فقد جمع بين الحلم والفروسية والعطاء، ولكن في هذا البيت، اختار الشاعر صفة العطاء، حيث انقطعت الصلات والأعطيات أيام خـالد بن يحيى البرمكي، ثم أحيا محمد بن الهيثم مـا فات، وبإحيائه دأب أسلافه الكرام، أعـاد بـذلك الحياة للنفوس بعد خمولها زمناً، ومن خلال هذا البيت وما يُكِنُّ من معانٍ جليلة، قد يدرك القارئ قيمة الإنسان في هذا الوجود؛ فقد يعيش ولكنه خالٍ من الحياة، فالعيش مشترك بين سائر المخلوقات، أما الحياة فشيءٌ آخر، فهي تعتمد على ما يبذله الإنسان وليس بما يكتنزه؛ ذلك لأن الخير يفيض منه ويطال به غيره، وفي هذا يتسابق المتسابقون، فقد يحيا إنسان وبحياته يحيي أفراد، وفي هذا البيت ينوِّه الشاعر إلى محنة بين نعمتيْن، وهذه المحنة متمثلة في انقباض النفوس الذي يستتبعه انقباض الأيدي، وهذا الانقباض سـواء المعنوي أم الحسي، له آثـار سلبية قد تشكل رؤية قاتمة للواقع ومن فيه؛ ذلك لأن الحياة التي يرنو إليها الشاعر لا سبيل لها إلا بانبساط النفس وإصلاح الخُلُق، وبحياة نفس تحيا نفوس، ولعل البيت الشعري يشير إلى العطاء المادي، ولكن عند التدقيق، يلفي القارئ أن العطاء المادي ما هو إلا سمة عن عطاء داخلي، فهما وجهان لعملة واحدة، ووجود أحدهما، دليل على وجود الآخر.

---

1. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 2/ 91.

الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 262.

موضع الحجاج.

ويعترض الآمدي في هذا البيت على استعارة اللفظ أسلم للمعروف، حيث قارب أبو تمام بين المعروف وهو شيء معنوي يختلج القلب، وبين الإسلام وهو أمر حسيٌّ مبني على إقرارات وأفعال، فجمع بين الشيء المعنوي والحسي، وهذا يعد مخالفاً للعمود الشعري الذي يبحث عن التقريب بين الطرفين[1]، وبناءً على ذلك قدَّم الآمدي اعتراضه، ونعى على هذا التوظيف، ووصفه بالهجانة والبعد عن الصواب.

الأساس.

ويعتمد الآمدي في حجاجه على أساس الوقائع؛ لأنه قرأ التوظيف استناداً إلى البيان العربي الذي لم يشُبْهُ كدر، فتجدهم يقيمون علاقات مناسبة بين الألفاظ، فتكون علاقة اللفظ بأخيه أشبه وأبين من علاقتها بأي لفظ آخر، وقد أشبع الآمدي هذه المسألة أدلة وشرحاً[2]، حتى يصل بالقارئ إلى الطريقة التي سار عليها الشعراء السابقون في اختياراتهم الموفَّقة، وكيف استطاعوا تحقيق الغاية التي من أجلها استخدمت الاستعارة، وهي التقريب والإبانة، ومن خلال ما تفضل به الآمدي من تحليل للأبيات الشعرية التي حققت الاستعارة المثالية، فإن جوهر اعتراضه على أبيات أبي تمام، ينطبق على جميعها، وهي تتمثل في تباعد طرفي الاستعارة في أصل وضعهما، مما أدى إلى غموض الدلالات.

ولعل القارئ وهو يرقُب الآمدي في كيفية تعامله مع أبيات أبي تمام، يلاحظ أن بعض الأبيات لم يقف عندها بالتحليل، ولكنه أطلق عليها حكماً فقط، ذلك لأن مرد الاختلاف في تلك الأبيات، ترتد إلى العلتين السابقتين، فأغناه ذلك عن مزيد بيان.

الآلية.

ومن خلال ما عرضه الآمدي من الأبيات الشعرية التي حققت الاستعارة المثالية، والتي هي قبلة الشعراء في شعرهم، قدم للقارئ معرفة كافية تخوله إلى أن يميز بين جودة الاستعارة من

1. ينظر: شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، تأليف أحمد بن محمد المرزوقي، ص 12.
2. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 266 ـ 269.

رديئها، وبناءً على هذا التأسيس، يُقيم الآمدي دعواه، عبر رصد مواضع الخطإ، سواء في علاقة الأشياء من حيث ماهياتها، أم في غموض مدلول الاستعارة، والتي هي سمة عن ضعف مؤداها، فضلاً عن كونها وسيلة للإبانة، أما الآلية التي اعتمد عليها الآمدي، فهي الآلية البراغماتية، وهي تُثَمِّن الأفعال من ناحية صوابها من عدمه، من خلال إيفائها بالنتائج المرتقبة[1].

ولما كان من وظيفة الاستعارة، الإبانة عن المعاني من أيسر طريق، خالياً من التكلف والغموض، ابتدع الشاعر توظيفاً لا يحقق هذه الغاية، وجمع بين رداءة اختياراته وغموض دلالاته، ولذا تجد الآمدي يقول إثر هذه الاستعارة وغيرها: ((وهذه استعارات في غاية القباحة والهجانة والغثاثة والبعد من الصواب[2]))؛ فأبو تمام يشير في هذا البيت إلى أن المعروف أصبح مسلماً، وذلك مع محمد بن الهيثم، بعد أن غدا مرتدّاً، ولما كان الإسلام كما ذُكر آنفاً، عبارة عن إقرارات وأفعال، والمعروف هو قيمة معنوية يحملها الإنسان في نفسه، وهي من فضائل الخصال، فهل يمكن الجمع بين المحسوس وبين قيم يتمثلها المرء في نفسه؟، وإن كان سينجم عن المعروف أفعال محسوسة، ولكن القصد هو ماهية اللفظ كما تقرر لدى المرزوقي، فيمكن أن يخلص القارئ، إلى أن هذا التوظيف لا يسير على خطى الأوائل، ولا يعبر عن منهجهم، فهم يكشفون عن دلالة الألفاظ بما يشابهها في أصلها، وبما هو أوفق لمعناها.

التصنيف.

وترتد هذه الآلية إلى اتصال مؤسس على بنية الواقع؛ ذلك لأن توظيف الاستعارة عند الآمدي، يكون متفقاً مع ما توارثه الأوائل من منهج، وحيث إنهم يولون أهمية بالتقريب والتناسب بين طرفي الاستعارة، كان على الشاعر أن يراعي هذين الشرطين في شعره، ولما كان البيت عارياً من ذلك، فقد خالف الشاعر الاستعمال، وهذا التصنيف من سماته، أنه يعترف بالروابط المعترف بها في تقييم الأشياء، والتجارب السابقة[3]، ولذلك اعتمد الآمدي في دعواه عبر الاحتكام بالمستعمل

1. ينظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته"، عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص 333.
2. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 265.
3. ينظر: مدخل إلى الخطابة، أوليفي روبول، ص 203.

والمعترف به في الأوساط الأدبية، وهو العمود الشعري، فسخَّر لذلك آلية شبه منطقية، تنسجم مع العقل، نظراً إلى طريقة عرضها، وتسخير هذه الآلية في تلقي التجارب السابقة، وشحنها بمَدَدٍ معرفي وهو الاستعمال، فما إن يُسَلَّم بطريقة عرض الحجة بدْءاً، حتى يفضي به ذلك إلى التسليم بالحكم الذي سيصدر عنها.

2. قال أبو تمام:

جارَى إليه البيْنُ وصلَ خريدة ماشَتْ إليه المطْلَ مشْيَ الأكْبَدِ[1]

أسند أبو تمام للبين جرياً، ثم شبه البين بإنسان، فأسند إليه الجري، ثم حذف المشبه به، ورُمز إليه بشيء من لوازمه وهو الجري، على سبيل الاستعارة المكنية.

قيل هذا البيت في مطلع قصيدة يمتدح فيها الشاعر أمير المؤمنين المأمون، ولكنه قبل أن يشرع في مديحه، ابتدأ في وصف حاله مع محبوبه، وفي هذا البيت يومئ الشاعر إلى مسألة حكم القدر الذي حال بينه وبين من يحب؛ فأراد الشاعر وصْلاً بها، ولكن الأحوال حالت دون ذلك، وبينما هو يسعى سعياً لوصلها، لم تكن تلك المجاهدة قسيمةً بينه وبين محبوبته، حيث تعاملت معه بشيء من التثاقل، الذي يشير إلى خفوت الرغبة في الاتصال معه، على خلاف ما كان من المحب.

ففي هذا الموقف، قد تتداعى إلى ذهن القارئ أفكارٌ يثيرها هذا البيت، منها:

الفكرة الأولى: أن الإنسان كائنٌ اجتماعيٌّ، ولا يمكن أن يكون غير ذلك، وهذه المسألة لا تتعلق بالبيت الشعري على وجه الخصوص، ولكنها ما يطلق على الخاص ـ والذي يمثله البيت الشعري، والحالة التي يمر بها الشاعر ـ ليراد به العام، وهو الإنسان على اختلاف عرقه وانتمائه، فالمسألة تتناول القضية من كَوْنٍ عام.

فهذا الإنسان يتعامل مع مجتمعه ـ فيما يبدو ـ بواسطة علاقتين:

---

1. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 2/ 44.

الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 280.

العلاقة الأولى: من ناحية اجتماعية؛ فهو يبحث عن الاستقرار، وهذا الاستقرار ضَمِينُهُ الاجتماع وليس الافتراق، ويمثله بدءاً الرابط الأسري، والذي بدوره يحقق غاية مرتجاة، وهي الأمان المجتمعي، والأمان يقصد به ههنا، توازن العلاقات وسلامة النفوس من كل دخيل يحمل تشدُّداً وشروراً، يلقي به في هذا النسيج الرتيب، إذا فالروابط المجتمعية تعتبر حِرْزاً من الانحراف السلوكي والانغلاق النفسي، وتؤيد الاعتدال وتقبل الآخرين بكل أطيافهم وثقافاتهم.

العلاقة الثانية: من ناحية وجوده ومعاشه؛ فالإنسان يعيش في هذه الحياة متأرجحاً بين حالتين: إما مُقَدِّماً ومضيفاً، أو محتاجاً ومطالباً، وجُلُّ الناس تتراوح حياته بين هاتين الحالتين؛ فالتاجر غَنِيٌّ بماله، ولكنه لا يلبي جميع مطالبه، فلا مناص له من عَوَزٍ خارج عنه، فتراه مفتقراً لميراث الأنبياء، وهو العلم، وتجده يهرع إلى الطبيب يشكو ألماً، وقد يستعين بالمهندس، حتى يُشَيِّد له بناءً اختطه في عقله، إذاً فهو جزء من لبنات المجتمع، وإن كان قد أغناه ماله عن شيء في الوجود، فهو مفتقر لأشياء، وهذا المثل يسري على جُلِّ الناس، مهما ارتفعت رتبهم واختلفت أحوالهم، ولذلك فاختلاف أفرادهم يُعَدُّ سبباً في اجتماعهم.

الفكرة الثانية: ومما يثيره هذا البيت، مسألة الميول العاطفي؛ فالشاعر صوَّر حاله مع محبوبه وكيف تفاعلت معه، فالنص يشير إلى ميول أحادي وهو من طرف الشاعر، أما الطرف الآخر، فيمثل جهة السلب، والتي سلبت الحالة العاطفية التي يمر بها الشاعر، ومَرَدُّ كل ذلك، إلى اختلاف الرغبات والأمزجة من كائن لآخر؛ لأن الإنسان يبحث عمن يكمِّله في هذه الحياة، حتى يكتمل بناؤه النفسي بصورة طبيعية لا قسرية، فإذا انعدم الميول من أحدهما أو كليهما، فهذا إيذانٌ بانعدام رابط الصلة؛ ذلك لأن وجوه الاختلاف أخذت حيِّزاً في النفس أكثر من أوجه الاتفاق، وليست المسألة منبثقة عن نفس سيئة، ولكنها معادلات نفسيةٌ، تشتمل على أخيلة وعواطف وتجارب متراكمة، وبيئة وفكر ورؤى تجذب الإنسان إلى ما ألفه وما يعوزه، فهذه اللبنات تعدُّ من الأسباب الظاهرية التي تُكَوِّنُ شخصية الإنسان، وبناءً عليها يحدِّد وجهتَهُ في الحياة، فالشاعر وإن أجاد في وصف حاله وما يعتورها من الكدر، إلا أن المعنى في نفسه محمَّلٌ بمدلولٍ سلبيٍّ.

موضع الحجاج.

يعترض الآمدي على بيت أبي تمام، في نحو توظيفه للاستعارة، حيث جعل الجري، وهو ممارسة بدنية، يعطي فيها الإنسان جهداً، مستعاراً للبين، وهو الفرقة، فمن خلال معنى المصطلحين، يدرك القارئ التباعد بين طرفي الاستعارة، إذاً فما العلاقة الجامعة بين البيْن والجري!؟، فضلاً عن أن تكون الاستعارة هنا وسيلة لكشف المعاني التي تختلج في النفوس.

وفي هذا المقام، يحْسُن أن يقدم قول بيرلمان في نظرته للاستعارة، إذ يقول: ((الاستعارة لا يمكن تحليلها حجاجياً إلا من حيث هي تمثيل تكثف[1]))، والكثافة تعني اندماج طرفي الاستعارة مع بعضهما، حتى يتبين من ذلك وجه الشبه دون عناء، وهذا الشرط رهن بنجاح الاستعارة حجاجيّاً؛ فكلما تقارب الطرفان، كان ذلك معيناً في كشف الدلالات الكامنة في النص بصورة واضحة، ويعين المستمع أيضاً على فهم المعنى المراد، دون أن يُحْوِجَه إلى تقليب النظر، وإعمال الفكر؛ كي يستخرج الدلالات، فذلك أقرب للملل.

إن الحجاج الناجح، هو الذ يسعى دائماً إلى تقديم المعاني والدلالات بشكل جليٍّ لا يشوبه غموض ولا تعقيد؛ لأن ذلك أدعى لاستمالة النفوس، وهو غاية المحاجج، فإن كان المبدع يحتاج إلى الاستعارة، ليصل إلى مدلوله الجماليِّ، فإن افتقار المحاجج إليها أشد؛ نظراً لغايته التي يرجوها، وهي الإقناع، ولذا يشير بيرلمان إلى هذه المسألة، ويؤكد عليها، حتى أنه جعل من شدة قرب الطرفين، لا يعرف منهما المستعار منه من المستعار له[2]، حيث سمى هذه العملية بالانصهار، وهذا القول يدلُّ على شدة التحامهما، دون الاهتمام إلى الدلالة الظاهرية لمقصد القول، فهذا الرأي يشير إلى علاقة جامعة تربط الطرفين بشكل وثيق، وبناءً على هذا الطرح، يجد القارئ أن الآمدي ـ وهو ابن القرن الرابع ـ يسعى إلى تلك الغاية، فإن كانت الاستعارة وسيلة للإبانة فنعما، وإن كان يعوزها ما تقدم، فلن يزيد هذا التوظيف الاستعاري إلا غموضاً في المعنى، وتلك مخافة المحاجج؛ لأنه بذلك سيفقد وسيلة الاتصال بين المخاطب، فضلاً عن الاقتناع والتسليم.

---

1. أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته"، عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص 342.
2. ينظر: نفسه، 342، 343.

الأساس.

وينطلق الآمدي من أساس الوقائع، وهي الفكرة التي انطلق منها الشعراء الأوائل في نظرتهم إلى وظيفة الاستعارة، وهذا المنطلق لا يتعلق بجميع الناس، بل هو مقصور على فئة منهم، ولذلك يجد المتتبع لمبحث الاستعارة في كتاب الموازنة، أن الآمدي قدَّم نماذج مختارة من شعراء الجاهلية والإسلام، قد حققوا ما يسمى بالاستعارة المثالية[1]، إذاً فهي وقائع مشاهدة، وليست مفترضة، وما كان اعتراض الآمدي على هذه الاستعارة، إلا صدى لشيوخه الذين تتلمذ عليهم، حيث اعتمد الآمدي على قاعدة مهمة في هذا الحجاج، وهم الشعراء الذين كان لهم العناية والاهتمام عند شيوخ العرب، فهم لسان حالهم، فكأن هذا الأساس يحوز على ميزتين، وهما ابتعاد شعر أبي تمام عن الاستخدام السليم، وهذا سبب كاف لرفض توظيفه من الفئة المتخصصة، الذين حازوا معرفة بكلام العرب، وأما الميزة الأخرى، فعلى صعيد الجمهور العام، يعتبر هذا الاستخدام غير مرض لهم؛ لأنه يخالف مذهب شعرائهم، الذين هم في الصدر منهم.

الآلية الأولى.

وقبل أن يشْرع البحث في استخدام الآلية التي استعان بها الآمدي، يقدِّم بيْن يدي القارئ، وسيلة استخدمها الآمدي دعماً لقوله، وتهكماً على خصمه، وهي معول الهزء، حيث ينشأ الهزء من تعارض قول الخصم، مع رأي سائد مشهور، فعندما يقول الآمدي: ((فيا معشر الشعراء والبلغاء ويا أهل اللغة العربية: خبِّرونا كيف يجاري البين وصلها؟ وكيف تماشي هي مطلها؟ ألا تسمعون؟ ألا تضحكون؟))، يعتبر هذا الأسلوب مثاراً للضحك، ومدعاةً للتهكم، ذلك لأن مقول الشاعر متعارض مع رأي مشهور ـ وهو تساؤل الآمدي ـ حتى بلغ الذروة في ذلك، فأتى بخلط لا يفهم فيه مقصد الكلام، ولذلك رفع مستوى الهزء إلى درجة حرجة، متمثلاً في الاستفهامين الأخيرين، ولعل في استخدام بيرلمان وتيتكا أداة كهذه، يتمخض عنها بعض الأسئلة، منها:

لم اعتبر الهزء وسيلة عملية يستند إليها المحاجج؟، وكيف يشيد بيرلمان وتيتكا بهذا المنهج الحجاجي الباحث عن المعقولية في الفهم، ومن وسائله الهزء، الذي يعد وسيلة فاعلة في الحجاج

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 266، 269.

السفسطائي؟، وإلى أي مدى يمكن أن تستفيد العملية الحجاجية من هذه الآلية؟، وهل في استخدامها ما ينقص من قيمة المحاجج وحُجَجِهِ؛ نظراً لعدم اقْتفائه بالأسلوب السليم الذي يضمن استمرار الحوار؟، وهل تجدي هذه الآلية منفعةً، وذلك في استمالة الخصم، أم أنها سبب للتخاصم وإقصاء لآداب الحوار؟، كل هذه الأسئلة يفتقر البحث إلى الوقوف عندها، ولكن الذي يظهر، أن بيرلمان يريد أن يوصل فكرة مفادها، أن الهزء متعلق بالخطاب وصاحبه معاً، أما تعلقه بالخطاب فيجده القارئ في قوله: ((أن سبيل الحجاج إماطة اللثام عن مواطن التعارض في أطروحات الخصم وأن الخصم يبحث عادة عن مواطن الهزء في خطاب خصمه[1]))، وأما تعلقه بصاحب الخطاب، وذلك في تعريفه لحدِّ الهزء: ((هو ما يدفعنا إلى أن نضحك منه[2]))، وللإجابة عن التساؤلات السابقة، يبدو أن بيرلمان يتعامل مع المخاطب بطريقة نفعية محضة؛ فإن كان يروم إقناعاً للخصم، يبحث عن أساليب الاستمالة والتأثير أو أسلوب الإقناع، ذلك لأن هاتين الوسيلتين لا حرج فيهما، أما إن اختلفت الوجهة، بأن كان الخطاب موجَّهاً للجمهور، فقد يستخدم بيرلمان وسيلة الهزء، فيظفر بذلك على داعمين رئيسيين:

الداعم الأول: وهو استثارة العواطف والتلاعب بالمشاعر الإنسانية، بحيث يجعل من الطرف المقابل مثابةً للازدراء، وبهذا يضمن اتباع الجمهور العام له، وهذا لا يكفي لرجحان حجته؛ لأن الكلام مقصور على جمهور الاختصاص، ولكنه يسعى ما أمكن إلى جمع أصوات المؤيدين بطرق تضمن انضمامهم.

الداعم الثاني: من خلال كشفه عن مواطن التعارض في قول الخصم، وتأكيد ذلك من الجمهور الخاص، وهم أرباب البيان وسدنة اللسان، ليحرز بذلك توافقاً شاملاً، يعم جميع الناطقين بهذه اللغة، وبذلك يكسب المحاجج جولته؛ لأنه كشف عن التعارض منطقيّاً، في قالب تهكم وسخرية، ولِكُلِّ غَرَضُه؛ فقد يقتنع المخاطب العام بمجرد التلاعب بالأحاسيس، ولكن هذه الوسيلة لا يكتفي بها ذوي الخبرة والثَّبْت، فالتجأ المحاجج إلى الإقناع.

---

1. أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته"، عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص 327.
2. نفسه، ص326.

ومن خلال ما تقدم، يستخلص البحث أن الأسلوب يختلف باختلاف المخاطب، وأن الوسيلة وإن كانت تؤدي إلى الحرج، فإنها تُقِلُّ حقيقة، فهي وإن كانت سبباً في الإحراج، إلا أن مؤداها ذو فاعلية، يضمن بها المحاجج انضمام الجميع، فهو وإن استخدم وسيلة المجادل السفسطائي، فإنها تحمل معان أُثْبِت رجحانها على غيرها، وبهذا فالخصم يعدُّ سبباً في إثارة مثل هذه الوسيلة.

الآلية الثانية.

لما ساعدت طريقة الهزء، في نقض ما عليه قول الشاعر، حكم الآمدي على قوله بالرداءة، وهذا الحكم صدر من الواقع كما تقدم في أساس هذه العملية الحجاجية؛ فرداءة التوظيف لم تكن حكماً عابراً، بل معللاً بالدليل، وهو العدول عن طريقة الأوائل، ولذا حسُن أن يستخدم في هذا المقام الآلية البراغماتية؛ لأنها تحكم على الموقف من خلال ما تمخض عنه من آثار أو نتائج[1]، ولما كان توظيف الاستعارة مخالفاً للمواضعات السابقة، فهو توظيف غير ملائم بمقامه، ولم تف بشروط استخدامها؛ لأنها لم تحقق الغاية المرتجاة، ألا وهي الإبانة، فهذا الخلط الذي أشار إليه الآمدي، سببه غموض الدلالات التي يعوَّل عليها في الإقناع، ومن وجهة نظر الآمدي، فقد أخفقت استعارة البيت؛ لعدم إيفائها بالغاية المرتقبة.

تصنيف الآلية الأولى.

يصنف بيرلمان وسيلة الهزء ضمن حجج شبه منطقية؛ لأنها تكشف عن تعارض المقال مع مقامه، ولما كان قولُ أبي تمام، يفتقد إلى أدلة تدعم مذهبه الشعري؛ لمخالفته رأياً سائداً، كان من الهيِّن على الآمدي، أن يكشف تعارض قوله مع المقام، وبانعدام الأدلة التي تؤيد توظيفه، فقد افتقد مذهبه للرابط المنطقي، وعندما ينعدم المنطق العقلي المعلل من قضية ما، فإن التعارض يحتل مكان المنطق، والتعارض هو انقطاع رابط السببية في علاقة الألفاظ بمقامها، إذاً فالوسيلة التي استعان بها الآمدي، لم تكن لغرض الاستهزاء مجرداً، بل كانت وسيلة لنقض مذهبه، وذلك

1. ينظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته"، عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص 333.

من خلال نقض قوله باستخدام التعارض، ولهذا يصنف بيرلمان هذه الحجة، من خلال مضمونها إلى حجة شبه منطقية، وليس من خلال قالبها.

تصنيف الآلية الثانية.

تصنف هذه الآلية، ضمن الحجج المؤسسة على بنية الواقع، لأن النتائج التي أسفر عن استخدام أبي تمام للاستعارة، هي من مخرجات الواقع، والحكم عليها نابع من الواقع، إذاً فهذه الآلية تقبل أو ترفض أمراً ما، باعتبار مواءمته لواقعه من عدمه، ولكن القارئ على وعْيٍ بأن هذه الآلية، وإن كانت مخرجاتها من الواقع، إلا أنَّ كيفية عرض الحجة، هي ضمن طريقة منطقية؛ فإن كانت النتائج موائمة لواقعها تقبل، وإن كانت غير ذلك تستبعد، وهذه الطريقة يقبلها المنطق ولا يرفضها؛ لأنها أقرب إلى إعمال العقل منه إلى استثارة العواطف، ولذلك فإن من محاسن هذا التصنيف، أنه يوازن بين المنطق الذي يُؤْثر العقل، والعمل الخاضع للتجربة، ويخرج من هذه المحاولة المهمة، إلى التوفيق بين الطرائق شبه منطقية، والتجارب التي تخضع لأحكام الواقع والظروف، فلما ابتعد أبو تمام، عن التوظيف السليم نظراً لمخرجات الواقع، فمن وجهة نظر شبه منطقية، يستبعد كذلك كل قول أو سلوك يخالف القواعد التي اتخذت وسيلة للاستخدام المثالي.

3. قال أبو تمام:

فلَوَيْت بالموعود أعناقَ الورى وحطَمْتَ بالإنجاز ظَهْرَ الموعِدِ[1]

شبه أبو تمام الإنجاز بشيء له ظهر كالإنسان والحيوان وشبهه، ثم أسند للإنجاز تحطيماً، وحذف المشبه به، ورمز إليه بشيء من لوازمه، وهو تحطيم الظهر على سبيل الاستعارة المكنية.

قال أبو تمام: هذا البيت في معرض حديثه عن مناقب المأمون وتعدادها، حيث اشتهر بالجود والعفو، فكان يبادر بالأعطيات ولا يتأخر، ويصفح عن الزلات ولا يبالي، وفي الحقيقة إن هاتين الخصلتين من ركائز الخلافة، وبهما يبنى صرح التعاون بين الخليفة ورعيته، وهما مطلبان شرعيان قبل أن

1. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 2/ 53.
الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 230.

تُصَيَّر إحداهما لتلبية مطالب ذاتية، فالعفو هو رمز المحبة وعنوانها، والجود هو ينبوع كل خصلة كريمة، وبذلك يكون الخليفة لرعيته، كالأب الذي يحنو على أبنائه، فيعفو عنهم إن اقترفوا زلةً، ويساندهم إن احتاجوا معونةً، وفي هذا المقام يقدِّم أبو تمام صورة تعبر عن الأثر الذي تركه الخليفة في نفوس رعيته، وذلك في قوله: ((فلَوَيْت بالموعود أعناقَ الورى))، فيشير هذا النص إلى دلالتين:

الدلالة الأولى: حسن المعاملة ولين الجانب للرعية، حتى توجهت إليه الأنظار وعقدت عليه الآمال طمعاً في برِّه، وفي الحقيقة إن اهتمام الرعية بمرؤوسهم، لا يتأتى بالعطاء اليسير أو الآني، ولكنه نتاج عطاء دائم ووصال مستمر، يبين هذا الرأي، بيت سابق لهذا البيت، يقول فيه:

وكأنما نافستَ قدركَ حَظَّهُ وحسَدْتَ نفسَكَ حين أَنْ لم تُحْسَدِ[1]

فهذا البيت يشير إلى أن الخليفة وهو يقدم العطاء إثر العطاء، يخال في نفسه أن أحداً ما قد قدَّم مثل الذي قدم، فيبادر إلى مزيد من المعروف، بمعنى أن عطاء الخليفة لا ينتهي، وبره متصل دوماً، وسبب هذا الفيض هو استباق الخيرات ودفع الملمات عن كل ذي ملهوف أو طالب حاجة[2].

الدلالة الثانية: امتلاك محبة الناس له، بسبب ما تواتر من الأعطيات، لأن الإنسان يحب من يعمر له ما يحب، ولما كانت الصلة سبباً في الإسْعاد عند من يعتقد ذلك، كانت هي سبباً في التفات الناس حول مرؤوسهم، فأضحوا ينظرون إليه كما ينظر الطير إلى اللحم، ومن جهة أخرى، فإن الخلائق على اختلاف مذاهبهم، يسعون جميعاً إلى ستر معايبهم، ودرء كل نقيصة عنهم، حتى لا يتعرض أحدهم لانتقاد ولا تقريع، وإن صح ذلك في الناس، فهو أصح فيمن وُلِّي أمرهم؛ لأنه محط أنظارهم وموضع انتقادهم، ولهذا تعرض أحد الشعراء لهذا الأمر، مخاطباً من عذلتْه على بذله وعطائه المتواصل، فقال لها:

ذريني يكُنْ مالي لعرْضِيَ جُنَّةً، يَقي المال عِرْضي، قبل أن يتبدَّدَا[3]

---

1. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 2/ 53.
2. ينظر: نفسه.
3. ديوان حاتم الطائي، تحقيق أحمد رشاد، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط3/ 2002م، ص 17.

فالخليفة بقدر ما يوسِعُ قومه عطاءً وفضلاً، يرتقي إلى مكانة باسقة، كمكانة النجم في السماء، وإن كان قومه في خصاصة وفَاقَةٍ، لهو أشد حاجة للعطاء أكثر من حاجتهم له؛ لأنهم يطلبون عرضاً من الدنيا، وهو ينشد محبتهم له، وستر معايبه التي قد تزري بأصحاب الهيئات، إذاً فالعطاء سبب في ذهاب الزلات، وهو عمل ينفع الناس ويمكث في الأرض، حتى يكون له أثر طيب يحمد به.

موضع الحجاج.

ويعترض الآمدي في هذا البيت على الاستعارة من حيث مؤداها الدلالي، فقد تخيَّر الشاعر لإنجاز الوعد لفظ التحطيم، والآمدي قد فهم مدلول التحطيم بمعنى النقض، وهو حل العقد أو الميثاق بعد إبرامه، وهذا المعنى يقابل لفظ التحقيق ولا يرادفه، ولذلك يقول الناقد: ((فجعل أبو تمام في موضع صحة الوعد حَطْم ظهره، وهذا إنما يكون إذا أخلف الوعد وكذب ...، والإخلاف هو الذي يَحْطم ظهر الموعد، لا الإنجاز[1]))، وبهذا فقَوْلُ الشاعر يدل على أن الخليفة قد أخلَّ بوعده ولم يوف، وبذلك فقد ذمَّه من حيث أراد مدحه ورفْعَ مقامه.

الأساس.

ويعتمد الآمدي في أساس حجته على الوقائع، وذلك في قوله: ((وبذلك جرت العادة أن يقال[2]))، فالعادة فرع عن الاستعمال، والاستعمال هنا ما هو مشترك بين جماعة من الناس، وعندما يقال: ((وحطَمْتَ بالإنجاز ظَهْرَ الموعِدِ))، فهو غير متسق مع المعنى المراد على حد قول الآمدي، ولكنه منسلك مع معنى النقض، وانطلاقاً من هذا التوظيف للاستعارة التي اتسمت بالرداءة؛ لتعارضها مع الاستعمال اللغوي، اعتمد الآمدي أساس الوقائع مُنْطَلَقاً لنقض توظيف الشاعر؛ ولكي يجد قولُهُ سبيلاً في نفوس الناطقين بهذه اللغة.

الآلية.

ويعتمد الآمدي في حجاجه على آلية عدم الاتفاق، حيث تعمل هذه الآلية مع نصين، يعرضهما المحاجج على الواقع، كي يستبين الذي هو أهدى سبيلاً وأقوم قيلاً، وبذلك يتم اختيار أحد

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 231.
2. نفسه.

الحجتين وإقصاء الأخرى، وهذان النصان يتمثل أحدهما في قول الشاعر، ((وحطَمْتَ بالإنجاز ظَهْرَ الموعِدِ))، أما الآخر فهو قول الناقد: ((والإخلاف هو الذي يَحْطم ظهر الموعد، لا الإنجاز))، فالآمدي قد عرض كلا النصين على المقام والواقع، ورجح نصه؛ لما له من حظوة وأحقية بما استعملته العرب في كلامها.

التصنيف.

وتصنف الآلية إلى اتصال شبه منطقي؛ نظراً لطريقتها التي جمعت بين النصين، إذ الفيصل فيهما ليس الرغبات ولا الميول، بل ما أُثِر عن العرب في أحاديثهم، ولما لها من مشابهة بالطرائق الرياضية التي تَرُدُّ التجارب إلى قاعدة انطلاقها، مثلما قيَّض الآمدي قاعدة الاستعمال حكماً بين نصه وبيت أبي تمام، ولَمَّا كان هذا النص أدنى لما عليه اللسان العربي، ينبغي تقديم قول الآمدي على قول أبي تمام لموافقة الاستعمال.

المبحث الثالث: الإصابة في الوصف.

1. قال أبو تمام:

من الهيفِ لو أَنَّ الخلاخلَ صُيِّرَتْ لها وُشُحاً جالَتْ عليها الخلاخِلُ[1]

ويبدأ أبو تمام قصيدته بعتاب لمحمد بن عبد الملك الزيات، بسبب ذُهوله عن ذُهْلية الحي مُدَداً متطاولةً، مع أن قلبه آهل بذكرها، فيناشده الرجعةَ، ويذَكِّرُهُ بحَيِّهِ الذي فارقه وابتعد عنه، ويشد قلبه بمن سبت جوارحه، حتى يتحقق للشاعر غرضه الذي يرجو، وقبل أن يشرع في الغرض الأساسي للقصيدة وهو المدح، ذكر شيئاً من ملامحها، ومن بينها ما قد عرضه في هذا البيت، وهو شدة ضمور البطن؛ لأن الخلاخل ـ وهي حلقة مستديرة تعَض العُضُدَ والسواعد، وتضيق في الأسْوُق[2] ـ لو صيرت لها وشُحاً "لجالت" أي: وجدت مجالاً للحركة، قد لا تجده في الساقين كناية عن ضمور البطن ودقَّة الخصر، فكأن الشاعر يقارب بين ضخامة الساقين وضمور البطن، ومع أن هذا قد لا يتحقق عياناً، ولكنه كناية عن هَيَفٍ، وهو دِقَّةٌ في الخصر وضمور في البطن[3]، ومما تجدر الإشارة إليه هنا، أن هذا الوصف لا يعتبر محل وفاق دال على جمال المرأة، فمنهم من يرى غير الذي ذكر، عنواناً على الجمال والحسن، فالناس في ذلك مذاهب.

موضع الحجاج.

ويعترض الآمدي على بيت أبي تمام، بسبب ما أحدثه من خطإ في الوصف، فتلك المرأة ذات القوام الجميل، التي ضمر بطنها ودَقَّ خصرها، جعل الخلاخل وشحاً لها، لا بل تجول عليها، وهذا الوصف مشينٌ في حقها، لأنها قد تناهى جرمها، فهي بذلك قد خرجت من ربقة الآدميين، فضلاً عن أن تكتسي بذاك الوصف حُسْناً وبهاءً.

---

1. ينظر: ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 3/ 115.
الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 147.
2. ينظر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 147.
3. ينظر: لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، مادة هيف، 9/ 352.

الأســاس.

ويعتمد الآمدي في أساس حجته على منطلق الوقائع، الذي يعتبر محل اتفاق بين فئة من الناس، حيث إن التوافق الذي يستند عليه الآمدي في حجاجه هو الجمهور، ومحل الشاهد هو انقطاع الصلة بين الموصوف والصفة، فعندما يصف الشاعر شيئاً من جمال لامرأة حسناء، لابد وأن يكون دقيقاً فيما يصف، وذلك بأن يكون الوصف من جنس مـا توصف به المرأة من جمال، وهذا الشرط عارٍ عنه وصف الشاعر، حيث أنزلها منزلاً لا يليق بوصف إنسان، إذ كيف استقام له ذلك؟، فـالآمدي لم يرق لهذا الوصف؛ لأنه خرج عن قـانون الجمال، إذ الاعتماد فيه على التناسب، ومسخ الموصوف؛ لأنه أخرجها عن أوصاف بني الإنسان، فالآمدي استند على رأي الجمهور؛ ليثبت بأن هذه الأوصـاف لا تتعلق بأوصاف من بني البشر، وما هو إلا غلو وإغراق، خرج به عن القصد، وبهذا فقد شط الوصف إلى غير مبتغاه، وأبان عن رداءة معناه.

الآلـية.

ويعتمد الآمدي على آلية عدم الاتفاق، وهذه الآلية كما ذُكر سـابقاً، تعمل على نصين، فأما النص الأول، فهو بيت الشاعر، وأما النص الثاني، فهو قول الآمدي: ((لأن من شأن الخلاخل والبُرِينِ أن تُوصَف بأنها تعَضُّ في الأعْضاد والسواعد، وتضيق في الأَسوق، فإذا جعل خلاخلَها وُشُحاً تجول عليها فقد أخطأَ الوصف[1]))، فهذه الآلية تعرض النصين على الواقع، والذي يصوره ويتمثله كما ينبغي، يكون أقرب إلى الصواب وأسعد بالدليل، وقد عرض الآمدي هذين النصين، وادَّعى خروج أبي تمام عن الواقع، وبهذا فقد أحدث بوْناً واضحاً بين قول الشاعر والواقع، وذاك هو القصد.

التصنيف.

وترتد هذه الآلية إلى اتصال شبه منطقي؛ لأن طريقة عَرْض الحجة أشبه ما تكون بالمسائل الرياضية، حيث قدم الآمدي حجته بناءً على قاعدة، وهي الإصابة في الوصف، وبيَّن كيف تعارض القول مع القاعدة، والقاعدة التي تمثل محل اتفاق بين أفراد مجتمعه، هي أن يكون الوصف مصيباً لغرضه، مُؤَدِّياً لمعناه، بحيث لـو عدلنا عن وصف غيره لاضطرب المعنى، ونبا بمكانه، وجنح إلى غير

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 147.

غاية، وأن يكون الوصف متسقاً مع موضوعه، مراعياً لمقامه، وحينما أخفق بيت الشاعر عن تمثل هذه المطالب ـ على حد قول الآمدي ـ بحيث قارب بين ذهلية الحي، وبعضاً من دواب الأرض، فينبغي أن يستبعد بيت أبى تمام؛ لرداءة وصفه، وتقدم حجة الآمدي؛ لإيفائها بالمراد.

2. قال أبو تمام:

كالأرحَبِيِّ المَذَكِّى سيْرُهُ المَرَطَى والوخْدُ والمَلْعُ والتَّقريبُ والخَبَبُ[1]

قيل هذا البيت في مدح محمد بن عبد الملك الزيات، فبعد أن استرسل في مديحه، وذكر بأنه القائم بأعباء الخلافة على وجهها المرغوب؛ لأنه مخلص في عمله، أمين فيما وُكِّل إليه، لا يعرف للنوم سبيلاً؛ لانشغاله بتصريف شؤون الحكم، فهو ذو قول فصل سديد، يؤخذ برأيه، وتُتَّبع مشورته، ثم بعد أن عدد له هذه الصفات الجليلة، ساق هذا البيت، فقارب وصفُه بحال سير الإبل النجائب، إذ تجيد السير على أنماط متعددة، فمنه السير الوئيد، ومنه العَدْوُ السريع، ومنه ما هو بين هذا وذاك، ومنه ما يسمى بالوخْد، وهو اهتزاز في السير ورمي لقوائمها، مثل سير النعام[2]، ووجه التقريب بين حال الممدوح وسير الإبل من وجهتين:

الأولى: إنه يَصلُح لجميع ما يوكل إليه من مهام، فهو مقتدر منصور، يعرف لكل شيء أصوله، وما ينبغي أن يكون عليه؛ فأينما توجهه فهو ميمون النقيبة.

الثانية: إنه يجيد التعامل مع كل طارئ؛ فإن كان المقام يستدعي رأياً وسياسةً، فهو ذو علم وحكمة، فلا يستعجل بالتدبير، ولا يتردد في التنفيذ، وإن كان الموقف يقتضي الحزم والعزم، واستجابة لملمات الأمور وحوادث الدهور، فهو سريع جريء، لكن دون تهوُّرٍ، يحسن في التخطيط كما يجيد في التنفيذ، ولأجل هذا قيل في مدحه:

---

1. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 1/ 247.

الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 237.

2. ينظر: لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، مادة وخد، 3/ 453.

ينظر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 238.

شعـارُها اسمُكَ إنْ عُدَّتْ محاسِنُهَا إذِ اسمُ حـاسِدِكَ الأدنى لها لقَبُ[1]

أي أن من محاسن هذه الخلافة أنك وزيرها، فكأنك خلقت وزيراً، وهذا ملمح يدل على تفانيه في حمل أعباء الوزارة، فهو قيِّمٌ عليها، لا يتوانى ولا يتواكل[2].

موضع الحجاج.

ويعترض الآمدي على بيت أبي تمام، بسبب الصفات التي نسبها للإبل، حيث وصفها بالمذكى، وهو الذي انتهت سِنُّه وقوتُهُ؛ أي طعُنَ سِنُّه ووهنت قوته، وما دام قد ذهب وَفْرُه وطعن سِنُّهُ، فأيُّ نجابةٍ يرتجيها السائر من تلك الإبل؟، وأي مدحٍ يكسو محمد بن عبد الملك الزيات؟، فقد ذمه من حيث أراد أن يعلي شأنه، وعندما وصف سيرها بالمرطى، والمرطى هو نمط من السير توصف به الخيل لا الإبل كما هو لدى الآمدي، فالشاعر قد أخطأ الوصف، ونسب للإبل صفات ليست على مألوف العادة، فإن وصف الخيل بتلك الصفات، لأصاب في وصفه، ولكنه عدل عن موضع الإصابة، وشَطَّ إلى غير غاية.

الأسـاس.

ويعتمد الآمدي في بناء حجته على أساس الحقائق؛ وذلك في استشهاده بمصطلحات قد استخدمها أبو تمام، ما كان أحوجه إلى غيرها!، وحاول من خلال هذه الإبانة، أن يكشف الفارق بين الدلالة اللغوية وما استخدمه أبو تمام، ليحظى بالتوافق مع المدلول اللغوي، ومنه إلى توافق مع الجمهور، ولعل الجمهور هنا لا يقصد منه الجمهور العام، إلا بقدر ما يتعلق بجمهور الاختصاص، وهم معاشر اللغويين والنحاة.

1. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 1/ 246.
2. ينظر: نفسه.

الآليـة.

ويعتمد الآمدي على الحجة البراغماتية، وهي تثمين حدث أو فعل من خلال نتائجه[1]، فاعتراض الآمدي على بيت الشاعر، بسبب انعدام رابط العلاقة بين الموصوف والصفة، حيث وضع الوصف في غير موضعه، ولما أخطأ أبو تمام، أبدى الآمدي عن رفضه، حيث قال معلقاً على نموذج من هذه النماذج: ((والتقريب من عَدْوِ الخيل معروف ... وليس التقريب من عَدْوِ الإبل[2]))، فهذا النص يشير إلى خطإ في عزو الصفة، وتوجيه الوصف إلى مظانِّهِ، وهو نسبة سير التقريب إلى الخيول، وبهذا فقد أبان الآمدي عن رأيه، وعرض سبب ذلك، محاولاً وضع الوصف موضعه.

التصنيف.

وتصنف هذه الحجة إلى اتصال مؤسس على بنية الواقع؛ لأن موضع الاختلاف من مصدر في الواقع، وهو اللغة، حيث اختلف استعمالها بين أبي تمام والآمدي، وانطلاقاً من ذلك أذاع الآمدي اعتراضه، حيث خالف الشاعر المدلول اللغوي كما هو لدى الآمدي، ((والتقريب من عَدْوِ الخيل معروف ... وليس التقريب من عَدْوِ الإبل ...، فإنا ما رأينا قطُّ يقرب تقريب الفرس[3]))، فالآمدي يشير إلى تعارض بين قول الشاعر، وما هو موثق في مصادر اللغة، وجارٍ على ألسنة الأدباء واللغويين، فخالف القاعدة أصلاً واستعمالاً.

3. قال أبو تمام:

مَها الوحشِ إلاَّ أنَّ هاتا أوانسٌ قَنا الخطِّ إلا أنَّ تلك ذوابِلُ[4]

يشبه أبو تمام فتيات بمها الوحش في حسن عيونهن، وسلاسة حركتهن، تمايلاً ذات اليمين وذات الشمال، ويشبههن كذلك بالرماح في طول قامتهن، وهذا الوصف يقتضي تنـاسب الطول مع

---

1. ينظر: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته"، عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، ص 333.
2. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 238.
3. نفسه.
4. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، 3/ 116.

الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 157.

العرض، وتناسب كليهما مع الحجم؛ وقد شبه حسن قامتهن بالقنا، وهو الرمح، والرمح كي يستخدمه الفارس بمهارة، لابد له من شكل مخصوص، فلا يكون مسرفاً في الطول؛ لئلا ينأى عن هدفه، وأن يكون سمكه مناسباً لقبضة يد الفارس؛ ليسهل التحكم فيه، وتناسب الطول مع السمك لا بد له من تناسب الوزن، فلا يكون جذعاً مثلاً لثقله، ولا يكون غضّاً لعدوله عن هدفه؛ نظراً لخفة وزنه، فالمعتبر في هذا هو التناسب في جميع أحواله.

لكن أبا تمام استثنى فقال: إلا أن تلك ذوابل ـ وقد فسر الصولي كلمة ذوابل باللين؛ لأنها لا تنكسر عند الطعن بها[1] ـ فنفى التناسب بين القنا وقدود النساء، لتثني الأول، وانتفاء الصفة عن الثاني،

موضع الحجاج.

وعلَّق الآمدي على هذا البيت، وهو تشبيه قد النساء بقنا الخط، الذي اشتهر باللين والتثني، لكن أبا تمام ـ كما تقدم ـ عدل عن ذلك، ونفى اللين والتثني عن قدود النساء، التي هي من تمام أوصافهن، ولذا فقد أخطأ الشاعر في هذا الاستثناء، وبَخَس من حق الوصف، فمن تمامه أن توصف باللين والتثني.

الأســاس.

وهذا البيت ـ على رأي الآمدي ـ نقْضٌ لواقع حسي؛ فنفْيُ التثني عن قدود النساء لا يعكس الواقع، بل يخالفه، إذ ضُرِب المثل بهن في اللين والتثني، كما في بيتي تمـيم بن مقبل* :

يهزُزْنَ للمشْيِ أوصـالاً منعَّمَة هَزَّ الجَنُوبِ ضُحىً عيدانَ يبْرينَا

أو كاهتِزَاز ردَيْنَيٍّ تداوَلَهُ أيْدِي التِّجَـارِ فزادُوا متْنَهُ لِينَا[2]

فأساس الحجاج إذاً، هو مرجعية الواقع والاحتكام إليه.

---

1. ينظر: شرح الصولي لديـوان أبي تمام، تحقيق خلف نعمان، 326/1.

* . تميم بن أبي مقبل، من بني عجلان، أدرك الإسلام وأسلم، وهو من المعمرين، عـاش نيفاً ومئة سنة.
ينظر: معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002م، كـامل الجبوري، 371/1.

2. ديوان ابن مقبل، تحقيق عزة حسن، ص 328،327.

الآلية.

ومن خلال بيت أبي تمام السابق، يلاحَظ ـ بمفهوم المخالفة ـ أنه نفى التثني واللين عن قدود النساء، ولهذا استدعى الآمدي في هذا الموقف آلية الشاهد؛ لأن من خصائصه إضفاء طابع الحضور، وذلك في التأصيل الذي خالفه أبو تمام، والشاهد هو:

يهزُزْنَ للمشْيِ أوصالاً منعَّمَة هَزَّ الجَنُوبِ ضُحىً عيدانَ يبْرينَا

أو كاهتِزَاز رُدَيْنَيٍّ تداوَلَهُ أيْدِي التِّجَارِ فزادُوا متْنَهُ لِينَا[1]

وقد علق الآمدي على بيتي ابن مقبل بقوله: ((فشبه تميم قدودهن بالرُّدَيني؛ للينه وتثنيه لا غير[2]))، ومن خلال بيت تميم، يدرك القارئ أهمية الشاهد في تكريس موقف أو قاعدة.

التصنيف.

وتنتمي الحجة إلى اتصال مؤسِّس لبنية الواقع؛ لأن أبا تمام حاول نفي سلوك، سواء بقصدٍ مباشر أم غير مباشر، وعندما حدث التعارض بين الواقع الحسي وبيت الشاعر، استدعى الآمدي الشاهد؛ ليكشف واقعاً غير الذي اختطَّهُ أبو تمام في شعره، ولنقل الحجة من قاعدة مجردة استقرت في الأذهان، إلى واقع حيٍّ محسوس، وذلك ببيتين شعريين للشاعر تميم ابن مقبل.

1. نفسه.

2. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الحسن بن بشر الآمدي، 1/ 158.

الخـــــاتمة

في ختام هذه المحاولة العلمية، يمكن استخلاص أهم النتائج التي توصلت إليها، وهي:

1. يمكن تطبيق المنهج الحجاجي ـ عند بيرلمان وتيتكا ـ على نصوص نقدية تراثية؛ لأنه موائم لطبيعة النصوص الأدبية من حيث اتساع مجال الدلالة وثرائها وامتزاجها بالفكر والعاطفة، وبذلك فالحجاج لا يقدِّم نتائج قطعية، بل يقارب ويسدِّد، وهذا متسق مع ما يطرح من تصورات وأفكار، حيث يبتدأ المحاجج ببيان موضع الاختلاف، وأصوله وأسبابه التي دعت إليه، ومن خلال هذه الإحاطة، يستطيع أن يحدد الأساس المعتمدَ في انطلاق الحجج المضادة، ومتى تيسر له ذلك، اختار لنفسه موضع انطلاق لحجته، وهذا الأساس يجب أن تكون معبرةً عن الاختلاف، ولا يفرضه المحاجج فرضاً، حتى يبني قاعدة متماسكة، إذ الحجاج بناء، وبعد ذلك، يتم اختيار الآلية الموائمة للموضوع، وهذه الآلية في غالب أمرها، يمكن التنبؤ بها من خلال طبيعة أساسها، وتمثل القوةَ الدافعة للآراء المخالفة، ومن خلال درجة قوتها، وكيفية تعاملها مع الموضوع، يتم تصنيفها وفقاً لذلك، وكلما كانت الحجة تخاطب العقل، كان لها انتشارٌ وقبولٌ بين الناس، ويتراجع مداها التوسعي، إذا تعلقت بمرجعيات.
2. إن الناظر للمهمة التي يضطلع بها المنهج الحجاجي، يجده عرضاً لكل ما اختُلِف في شأنه أو اشتُبِه في أمره، فيحاور النص، ويكشف عن هناته أو حسناته، ومن ثَم يقيم العمل، سواء على التأييد أو على التعارض، بناءً على معطيات سابقة، ولهذا فإن هذه الوظيفةَ قريبةٌ من مهمة النقد الأدبي، فهو وصف وتحليل وتقويم، على أن هذا الأخير له خصوصية الموضوع؛ لأنه يقتصر على نصوص ذات طبيعة معينة.
3. ليس ضرورة ـ فيما يبدو ـ أن يستخدم المحاجج آليات متساوية في عرضه لآراء الفريقين، بل الأهم من ذلك، أن يتخير المحاجج الآلية المناسبة لدعواه، سواء كانت للدفاع أو للرد، وكل آلية نافعة في بابها، أحق باختيارها، واختلاف درجات القوة فيما بينها، ليس ناشئاً عن ضعف الآلية نفسها، بل من مدى اتساعها، كما هو مبين في النتيجة الأولى.
4. لكي يصل الحجاج إلى وِفاق، ينبغي أن يبدأ من نقطة اتفاق، وعلي هذا، فإن الحكم على أيهما أشعر، لا بد أن يُراعى فيه عدة جوانب:

الأولى: إن الذي يخالف العمود الشعري، يعد مخالفاً للشعراء الأوائل، وهذا نظر يؤيده الآمدي، ذلك لأنه جعل من عمود الشعر معياراً للحكم، فكل من خرج عن هذا العمود، فهو مفارق للمذهب الفني المعروف، ولا ينتسب إلى الشعر العربي بصلة، ولهذا فعندما يمارس

الآمدي النقد على الأبيات الشعرية، لا يعتمد على قاعدتين، وإنما يعتمد على أصل واحد متجسد فيما يسمى بعمود الشعر، وعلى هذا يكون الحكم على أيهما أشعر، لا يحتاج إلى كثير من الجهد والتقصي؛ لوضوحه.

الثانية: ثمة قواعد تحكم مذهب التجديد، وأخرى تحكم مذهب التقليد، كالتي ذكرها الآمدي في مقدمته، وبناءً على هذا، فإن محاولة تطبيق المنهج الحجاجي على مذهبين شعريين مختلفين، فيه كثير من التجاوز؛ ذلك لأن المنطلقات تختلف فيما بينهما، اللهم إلا أن يحكم عليهما من خلال مدى التزامهما بالضوابط التي اتخذت قياساً للحكم.

الثالثة: من خلال هذه المحاولة، يبدو أنه يتعذَّر تفضيل مذهب شعري عن آخر؛ انطلاقاً من طبيعة النصوص الأدبية، التي تسعى إلى التناسب، فالبيت الذي يشيد به ناقد، قد لا يحوز رضا الآخرين، ومردُّ هذا إلى اختلاف زاوية النظر في رؤية التناسب، والذي هو مطمح جمالي، وهذا يعني أن العمود الشعري متَّفَقٌ على قواعده، وذلك من ناحية اللفظ والصورة والوزن و ...إلخ، ولكن النقاد يختلفون في نظرتهم إلى البيت الواحد، مع اتفاقهم على الأسس.

إذاً فلم تتباين الآراء؟، يبدو أن الحكم بهذه القواعد مرتبط بالذوقية والنسبية، فأما الذوق فيقصد به كيف يفهم الناقد معنى البيت؟، فمن خلال فهمه يمكن أن يبث حكماً، والفهوم متعددة ومختلفة، إذاً لا ينبغي وفق هذا الجانب، أن يقدح في شعر شاعر بأكمله، وإنما يصيب الإنسان ويخطئ، ومن خلال الاحتكام إلى الذوق، فإن أبا تمام لم يخرج كذلك عن قياس اللفظ ولا عن قياس المعنى والصورة معبرة عن المعنى و...إلخ؛ لأنه يقول الشعر وهو يتحرى التناسب، ولهذا يمكن اعتماد عمود الشعر مذهباً على اختلاف الرؤى.

ولكن القارئ قد يقول: ما الذي سيقدمه المنهج الحجاجي لفك هذا التداخل؟، إن المنهج الحجاجي وهو يتعامل مع هذه الأفكار والأحكام المتداخلة، يعي دوره جيداً، فالحكم على البيت بجودته ورداءته، يكون مقصوراً على الموضع المحدد، دون أن يشمل عموم القصيدة أو حتى بقية البيت، وإن الحكم في نفسه ينطلق من مقدمات تفضي إلى نتائج مقبولة، وهذه النتيجة قابلة للتحليل والنقض إن لزم الأمر وهنا تكمن النسبية، ولهذا فالحكم مضبوط بأدلته غير قطعي فيما وصل إليه.

5. ومما يرصده القارئ في هذا البحث، حضور أبيات أبي تمام طغى على أبيات البحتري، وسبب هذا ناشئ من طبيعة الخطاب الحجاجي، فهو يبحث عن موضع الاختلاف، ولا مجال له في موضع الاتفاق، وإن كان الآمدي نفسه قد صرح في كتابه، بأن البحتري متبع لعمود

الشعر وما خالفه، فلا غرابة في هذا الأمر؛ لأنه إن كانت مواضع الاختلاف متساوية عدديّاً بينهما، فقد تعارض قوله مع ما أثبته في كتابه، إلا أن الباحث وهو يرصد هذه النقطة، يلاحظ أن الآمدي يوظف أبيات البحتري في موضع الاستشهاد بها، وهذا يقوي صحة المزاعم التي ذهب إليها.

6. إن العمود الشعري لا يعد عائقاً للتطوير؛ بل خصيماً لتغيير موازين الأحكام الأدبية، حيث رُصدت في القرون الأولى محاولات لتطوير المضامين، تبعاً لتطور المكان واختلاف الزمان، وبقي الشعر آنذاك مقتفياً لمقاصد العمود الشعري.
7. تعدَّدت الآليات التي استخدمها الآمدي في موازنته، وكل منها كفؤ في بابها، ولكنها تختلف في درجة القوة والضعف، وكانت الآليات التي تنتمي إلى اتصال شبه منطقي من أكثرها حظّاً في هذا البحث، وهذا يعني أن الآمدي قد اعتمد على خطاب العقل، أكثر من البحث عن مواطن الإثارة؛ لأن هذا التصنيف يخاطب العقول، ولا يقتصر على بلد معين، وقد نال التصنيفان القائمان على الاتصال حضوراً متكافئاً في هذا البحث، حيث وازن الآمدي بينهما، وكان من أقلها حظّاً في هذه المدونة، الحجج القائمة على الفصل بين المفاهيم، ولعل هذا يشير إلى حضور الوعي في التعامل مع الماهيات ـ أي مفاهيم المصطلحات ـ عند كل من البحتري وأبي تمام، بحيث لم يلجأ الآمدي إلى التعامل معها في نفسها، بل مع كليات القضايا، وهذه مرحلة قد طويت للآمدي، فيسرت له العمل.
8. من خلال جهود الفلاسفة وآرائهم في الجدل المقارب لمعنى الحجاج، ينبغي التنبيه إلى أنهم لا يرون في الشعر إقناعاً، وبناءً على هذه الرؤية، يسقط توظيف الجدل في الشعر، للغاية التي أنيطت به وهي اللذة والمنفعة، وإن كانت المنفعة يقصد بها التأثير، فإن الجدل لا يسعى إلى التأثير، بل وظيفته الإقناع، وبهذا الفصل الحاد، لا يمكن توظيف الجدل ـ وفق رؤيتهم ـ على نصوص شعرية.

وبهذا تحصل البحث على إجابة لتساؤلاته، وأرجو أن يكون لبنة نافعة في ميدانه، وعوْناً على إثراء الموضوع بمزيد من الأبحاث الواعدة.

المصـــــادر والمراجع

أولاً: المصـــــادر.

القـــرآن الكريم.

1. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، للحسن بن بشر الآمدي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف ـ القاهرة، ط/4.

ثانياً: المراجع.

أ - الكتب.

1. أخبار أبي تمام، أبو بكر محمد الصولي، تحقيق خليل عساكر ومحمد عزام ونظير الإسلام الهندي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة، ط1/ 1937م.
2. إعجاز القرآن، محمد الباقلاني، المطبعة السلفية ـ القاهرة.
3. انباه الرواة عن أنباه النحاة، علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ـ القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط1/ 1986م.
4. أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، من أرسطو إلى اليوم "الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته" عبد الله صولة، من خلال مصنف في الحجاج ـ الخطابة الجديدة ـ، بيرلمان وتيتكا، فريق بحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، كلية الآداب جامعة منوبة ـ تـونس.
5. البرهان في وجوه البيان، إسحاق ابن وهب الكاتب، تحقيق أحمد مطلوب، خديجة الحديثي، مطبعة العاني بغداد، ط1/1967م.
6. البلاغة بين التخييل والتداول، د. محمد العمري، مكتبة الأدب المغربي، ط2/ 2012م.
7. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، مطبعة حكومة الكويت 1389 هـ ـ 1969م، تحقيق مصطفى حجازي.

8. تاريخ النقد الأدبي عند العرب ـ نقد الشعر من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجري ـ إحسان عبـاس، دار الشروق ـ عمـان، ط1/ 2011م.
9. التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، ط1/1998م.
10. تلخيص الخطابة، ابن رشد، تحقيق محمد سليم سالم.
11. جوامع الشعر للفارابي، ضمن تلخيص كتاب أرسطو طاليس في الشعر، أبو الوليد ابن رشد، تحقيق محمد سليم سالم.
12. الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة بنيته وأساليبه، د. سامية الدريدي، عـالم الكتب الحديث ـ إربد، ط1/ 1428هـ ـ 2008م.
13. ديوان ابن مقبل، تحقيق عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ـ دمشق 1962م.
14. ديوان أبي تمام الطائي، حبيب بن أوس، تحقيق محي الدين الخياط، طبع مرخصاً من نظارة المعارف العمومية الجليلة.
15. ديوان أبي تمام، شرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف ـ القاهرة، ط/5.
16. ديوان البحتري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، دار المعارف ـ القاهرة، ط/3.
17. ديوان المسيب بن عَلَس، تحقيق عبد الرحمن الوصيفي، مكتبة الآداب ـ القاهرة، ط1/2003م.
18. ديوان امرؤ القيس، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت ـ لبنان، ط2/ 2004م.
19. ديوان جرير، دار بيروت، ط 1406هـ ـ 1986م.
20. ديوان حاتم الطائي، تحقيق أحمد رشاد، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط3/ 2002م.
21. ديوان ذي الرُّمَّة، تحقيق أحمد بسج، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط1/ 1995م.
22. ديوان زهير بن أبي سُلمى، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط1/ 1988م.
23. ديوان طرفة بن العبد، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط3/ 2002م.

24. سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1/ 1982م.
25. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ـ القاهرة، ط 2009م.
26. شرح الصولي لديوان أبي تمام، تحقيق خلف رشيد نعمان، دار الطليعة ـ بيروت، ط/1.
27. شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، تأليف أحمد بن محمد المرزوقي، تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1/ 2003م.
28. الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق محمد شاكر، در الآثار ـ القاهرة، ط1/2010م.
29. الشفاء المنطق، ابن سينا، تحقيق أحمد فؤاد الإهوائي، مكتب سماحة آية الله العظمى المرعشي النجفي، الخزانة العامة للمخطوطات الإسلامية، قُـم ـ إيران، ط2/ 2012م.
30. علم البديع، عبد العزيز عتيق، در الآفاق العربية ـ القاهرة، ط1/ 2006م.
31. العوامل الحجاجية في اللغة العربية، د. عزالدين الناجح، مكتبة علاء الدين صفاقس ـ تونس، ط1/ 2001م.
32. الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة.
33. فصول منتزعة، أبو نصر الفارابي، تحقيق فوزي نجار، ط2/ المكتبة الزهراء ـ إيران.
34. قراءة جديدة للبلاغة القديمة، رولان بارت، ت عمر أوكان.
35. كتاب الصناعتين ـ الكتابة والشعر ـ، أبو هلال العسكري، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط/2.
36. كتاب النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ط1/1981م.
37. كتاب جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق أحمد عبد السلام، ومحمد سعيد زغلول، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط2/ 1988م.
38. كتاب دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود شاكر.
39. لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، دار صادر – بيروت.
40. اللغة والحجاج، د. أبوبكر العزاوي، ط1/ 1426هـ ـ 2006م.
41. مدخل إلى الخطابة، أوليفي روبول، ترجمة رضوان العصبة، أفريقيا الشرق ـ المغرب، 2017م.

42. مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، محمد الأخضر الصبيحي، الدار العربية للعلوم.
43. المرتضى سيرة أمير المؤمنين سيدنا أبي الحسن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه وكرم وجهه، علي الحسني الندْوي، ط1/ 1989م، دار القلم.
44. معجم الأدبـــاء من العصر الجـاهلي حتى سنة 2002م، كـــامل الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1/ 2002م.
45. معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر ـ بيروت.
46. معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002م، كـامل الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1/2003م.
47. المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4/ 2004م.
48. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام هـارون، دار الفكر للطباعة والنشر.
49. مغني اللبيب عن كتب الأعـاريب، تأليف عبد الله ابن هشـام الأنصاري المصري، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ـ القاهرة، ط 2009م.
50. المنتخل في الجدل، أبي حامد الغزالي، تحقيق علي بن عبد العزيز العميريني، دار الوراق ودار النيربين، ط1/ 2004م.
51. منهاج البلغاء سراج الأدباء، حـازم القرطاجني، تحقيق محمد ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان.
52. النص والخطاب والاتصال، محمد العبد، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، إصدار 2014م.
53. نظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين من الكندي إلى ابن رشد، ألفت محمد كمال عبد العزيز، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1984م.
54. الوساطة بين المتنبي وخصومه، علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
55. وفيات الأعيـان، ابن خلكان، تحقيق إحسـان عباس، دار صـادر ـ بيروت.

ب - الأطاريح العلمية.

- بنية الحجاج في كتاب الموازنة، غازي عوض غازي العتيبي، وقد أشرف عليها محمد السيد العبد، وفاطمة عبد التواب، وهي أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2016م، بجامعة عين شمس، كلية الآداب ـ قسم اللغة العربية وآدابها.

ج - البحوث العلمية.

- آليات الخطاب في المناظرة النقدية، الموازنة للآمدي: احتجاج الخصمين أنموذجاً، صدر هذا المقال من مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، للعدد 25، من شهر ديسمبر سنة 2011م، للباحثة زوليخة زيتون، من قسم اللغة العربية وآدابها ـ جامعة قالمة.
- الممارسات الحجاجية في الموازنات النقدية القديمة ـ الوساطة والموازنة أنموذجاً"، وهو مقال نشر في مجلة فصل الخطاب، من المجلد السادس للعدد21 ـ مارس سنة 2018م، جامعة ابن خلدون ـ تيارت، الجزائر، للطالب بو غفالة إبراهيم، بإشراف الدكتور حرير محمد.

د - مواقع إلكترونية.

- مركز نماء للبحوث والدراسات، دورة نماء التكوينية العاشرة بعنوان: البناء الحجاجي والتفكير النقدي، الحلقة الأولى، إدريس بن نغش الجابري.